مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد التاسع والأربعون
أبريل ٢٠١٨

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها
مجلة دورية محكمة
العدد التاسع والأربعون
الشهر : أبريل ٢٠١٨
عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط
نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى
الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى
المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى
مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات
: د/ محسن عابد محمد السعدنى
سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه
رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١
ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية
ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:
http://www.mandumah.com
ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:
http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

التسامح بين الفكر الإسلامي
والفكر الغربي الحديث
(دراسة نقدية مقارنة)

د/ عصام كمال المصري
أستاذ مساعد بقسم الفلسفة
كلية الآداب جامعة دمنهور

إن العالم – اليوم – يموج في تيارات من الأحقاد والعداوات، ويموج في الشر أفراداً، وجماعاتٍ، ودُوَلاً. حتى أن الإنسان ليحسب أن الشر هو الغالب، وليس هذا من الظن الآثم – فقط – ولكنه مُستمَدٌّ من الواقع المحسوس. ألم تَرَ أن الإنسان – في الدول العظمي – قد اتخذ كل ما آتاه الله من:، عِلْم، ومال، وتسخير التكنولوجيا الحديثة؛ لإخضاع الدول الأخرى لإمْرَتِه، غير مُتحَرِّج؛ بهدف أن يُهلِك الحَرْث والنسل، ويأتي علي كل قائم فيهدمه، وعلي كل موصول فيَقْطَعُه؟؟!! وذلك لأن القلوب قد خلَتْ من التَّدَيُّن، ولأن التسامح ليس سائداً بين البشر، ولا يمكن أن ينصلح حال الإنسانية من غير دين، ومن غير سماحة؛ لأن الدين يوجه النفوس الشاردة، ويُصلِح القلوب المعوَجَّة، ويدخل في صميم الحياة، ومعاملات الناس، فيُنظِّم علاقاتهم: أفراداً، وجماعاتٍ، ودوُلاً.

لذا يُعَدُّ التسامح من أهم مبادئ ومزايا الفكر الإسلامي والفكر الغربي –علي حد سواء– فبه يتحقق التوازن بين: الفرد، والجماعة، والدين والدنيا، والمثالية والواقعية، والروحانية والمادية. هذا ولا يتحقق التسامح وقبول الآخر، إلا بالحوار والتواصل، والمشاركة الحقيقية في اتخاذ القرار. إن الحوار والتواصل –دائماً وأبداً– هما الطريق الصحيح؛ لحل كافة القضايا العالقة، وهما البديل الصحيح عن فرض الرأي بالقوة، فبالحوار الهادئ المتزن نحافظ على: التواصل، والمحبة، والسلام، ونعمِّق معاني الديمقراطية والتعاون. ولا يكفي لنجاح الحوار مجرد الدعوة إليه، دون اتخاذ خطوات عملية جادة تترجم ما اتُّفق عليه، من قِبَل الأطراف المتحاورة على أرض الواقع.

إن مسألة التسامح لا تبدو "إشكالية" حقيقية في المجتمعات المفتوحة، وإن كان يشوبها بعض الإرهاصات والانتهاكات الصارخة – خصوصاً – على صعيد الواقع الفعلي. فكل إنسان فرد هو موضوع تسامح كل فرد آخر. فقد وصلت تلك المجتمعات إلى نوع من التضامن بعد معاناة طويلة، وحروب طاحنة؛ لتدخل مرحلة التسامح، وتتعامل به كأمر واقع، بل لا غنى عنه؛ لاستمرار تطور المجتمع،

كمنظومة فكرية وأخلاقية، سواء على الصعيد: السياسي، أم الديني، أم المذهبي، أم الاجتماعي، أم الثقافي. ولكنْ – للأسف الشديد – فإن التسامح كمفهوم، ما زال غير مُتحقَّق في عالمنا العربي والإسلامي إلي حد كبير. إن غياب التسامح، يعني انتشار ظواهر: التعصب، والعنف، وسيادة عقلية التحريم والتجريم في السلطة وخارجها، من قِبَل جماعات التطرف والتشدد، سواء على الصعيد: الفكري، أم السياسي، أم الاجتماعي، أم الثقافي، أم ما يتعلق بنمط الحياة.

ففكرياً: إن عدم التسامح، يعني حجْب وتحريم حق: التفكير، والاعتقاد، والتعبير، بفرض قيود وضوابط، تَحُول دون ممارسة هذا الحق، بل تُصدِر أحكاماً وعقوباتٍ علي الذين يجرُؤون على التفكير خارج ما هو سائد، سواء أكان ذلك بقوانين مقّيدة، أم عبر ممارسات قمعية، تحت ذرائعَ شَتَّى.

وسياسياً: إن اللاتسامح يعني احتكار الحُكْم، والسعي للسيطرة عليه، وتبرير مصادرة الرأي الآخر، سواء باسم: القومية، أم الدين، أم الطبقية، والدفاع عن مصالح الكادحين؛ لإسكات أي صوت، يرَوِّج لفكرة الاستئثار، وادِّعاء امتلاك الحقيقة.

ودينياً: إن عدم التسامح يعني منع الاجتهاد، وتحريم بل وتكفير أي رأْي حُر، بحجة المروق في ظل تبريرات ضبابية، تمنع الحق من إعطاء تفسيرات مختلفة، خصوصاً ضد ما هو سائد، وأحياناً تزداد اللوحة قَتَامَةً في ظل التشدد لدين واحد، أو لفكر مُعيَّن، وعَبْر الغطرسة الطائفية أو المذهبية، في محاولة لإلغاء: الفِرَق، والمذاهب، والاجتهادات الفقهية الأخرى. بل وفرض الهيمنة عليها بالقوة.

هذا وقد يُظَنُّ أن هناك مجتمعاً بدون اختلاف، أو معارضة، أو انقسام في الرأي. لذا يمكن القول: إن مجتمعاً بدون اختلاف، أو تَمايُز، أو خصوصيات، هو مجتمع من صُنْع الخيال، ولا وجود له على أرض الواقع؛ لأن التماثل هو ضرْبٌ من المحال. وإن وُجِدَ مثل هذا المجتمع فهو مجتمع ميت –بلا أدنى شك– فالاختلاف هو من طبيعة الأشياء، فلا يوجد: حاكم، أو مُصلح، أو مُفكر، أو رسول، إلا ووُجِد من يخالفه الرأي، باختلاف المواقف من الخير أو والشر، حتى أن الله - ﷻ - قد

عارضه إبليس، وهكذا فإن الاختلاف والتعارَض، هو من صلب حياة البشر، مثلما يختلف الليل والنهار، والحق والباطل، بل قد يوجَد اختلاف في طبيعة الظاهرة نفسها، والاجتهادات المختلفة، بشأن تحقيق هدف واحد، ولكن الوسائل تختلف وتتنوع – أحياناً– إلي حد التعارض والانشقاق.

ويمكن القول: إن في كل إيديولوجية، ثَمَّة مقدار من التبرير والسفسطة، يتطلبها البناء الفكري، والدفاع عن المواقف والآراء، التي لا تخلو من ضرْب من الاستبداد، والذَّوْد عن العقيدة، بل والتعصب الذميم، والانغلاق، ونفي الآخر. ويصل الأمر – كلما كانت المغالاة لفرض الرأي – حد ممارسة الإرهاب، وحينئذٍ يصبح الحوار مجرد رغبة من " الآخر"؛ لخرق: السنن، والشرائع، والمحرمات. فكل باحث يكون مشغولاً بالحقيقة، التي يريد إظهارها، بِغَضِّ النظر عن: الإيديولوجيا، والعقيدة، والسياسة .

إن هوية المجتمع، وكيانه، ووحدته، وتماسكه لا تنفي: الصراع، والاختلاف، والتنوع، والتعددية. فالاختلاف هو أحد عناصر يقظة الوعي، وأحد أركان تنشيطه، بما يساعد على التطور والتجدد. ولا تستقيم هوية " الأنا " من دون هوية " الآخر ". فالاختلاف أمر طبيعي في الحياة، في: الشكل، والوضع الاجتماعي، واللغة، والسلوك، والقيم، والدين، والتوجّه السياسي وغيرها. فالاختلاف حق، وإلغاء هذا الحق يسبب الجمود في المجتمع، ويؤدي إلى الاستبداد.

واجتماعياً: إن عدم التسامح، يعني فرْضَ نَمَطٍ معيَّن للحياة، بِغَضِّ النظر عن التطورات العاصفة التي يشهدها العالم، لأنماط: متنوعة، مختلفة، متداخلة، متفاعلة، وأحياناً يتم التخندُق في سلوكٍ وممارساتٍ عفا عليها الزمن، وأصبحت من تراث الماضي.

وثقافياً: إن اللاتسامح يعني: التمسك بالمفاهيم القديمة والتقليدية، ومحاربة أيِّ رغبة في التجديد، أو أيِّ شكل أو نمط للتغيير، ومثل هذه النظرة تنطبق على الكثير من: الثقافات، والآداب، والفنون. وإزاء هذا الانغلاق الذي يسود عالمنا العربي

والإسلامي – ورغم بعض الإرهاصات الجديدة – فإننا نرى أن العالم – اليوم – يسعى لتوسيع مجال التسامح حقوقياً، بعد أن جرى تعميمه أخلاقياً. **ومن هنا جاء موضوع هذه الدراسة، محاولةً من الباحث؛ لمناقشة التسامح بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث، من خلال دراسة نقديةٍ مقارنة.**

– **أهمية الدراسة :**

يُعَدُّ البحث في موضوع التسامح، في الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث، من أهم القضايا التي تشغل جميع الحضارات، فهي لا تقتصر علي الحضارة العربية والإسلامية فحسْب، بل أصبحت – اليوم – انشغالاً مركزياً في الثقافات العالمية، ويعود ذلك إلي الحاجة الماسة لإدراك مختلَف الآليات التي يعتمد عليها الحوار، ومقارنته مع غيره بصورة أكثر موضوعية، **ومن هنا تعود أهمية هذه الدراسة إلي:** بيان البعد الأخلاقي لمبدأ التسامح – خاصة – بعد كل ما يتعرض له الإسلام والمسلمون من الاتهام بالعنف، والتطرف، والغلو في الدين. وهو ما يخالف الحقيقةَ تماماً. فحينما تسقط منظومة الدين الصحيح بسماحته، تغزو مواكبُ التدين المشبوه والمريض عقول الناس، وتنتشر أمراض: التعصب، والتشدد، والتطرف. وكل هذه الأمراض الاجتماعية التي هي نتاج: الفقر، والجهل، والتخلف. كما أن الفهم الخاطئ لنصوص الشريعة، والزج بالدين في أمور السياسة، وتناوُلِ غير المؤهَّلين دينياً لنصوص الشريعة الغراء، يعود بنا إلي عصور الظلام.

كما تعود أهمية هذه الدراسة: إلي الحاجة الماسة؛ لنشر ثقافة: التسامح، والتعايش، وقبول الآخر. خاصة في ظل هذه الظروف الحرجة التي نمرُّ بها. ومن هنا يجب غرْس هذه الثقافة في نفوس وعقول النشء، وتنشئتهم علي أسس: التسامح، والاعتدال، ونبذ العنف والتطرف؛ لأنها ستساهم بشكل فعال، في خلق جيل قادر، على تحمُّل أعباء المسؤولية بشكل إيجابي. إن مثل هذه الثقافة تشكل ترسيخاً قوياً لمعالم الوحدة الوطنية، القائمة على أساس من الثقة، وبعيداً عن الهواجس، وحسابات الربح والخسارة.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة: من أهمية مبدأ التسامح؛ لمواجهة أخطر الظواهر، التي برزت في هذا العصر، والمتمثلة في: الانحرافات الفكرية، والمفاهيم، والتصورات الخاطئة، التي جعلَتْ من البعض عوامل هدْم وتخريب، وإرهاب وإفساد. ومن ثم كانت الحاجة ضرورية إلى العودة الصحيحة المنبثقة من القرآن الكريم، والسُنة النبوية المشرفة، فالإسلام بتعاليمه الأخلاقية زاخر بكل: المبادئ، والقيم، والعناصر الضرورية؛ لقيام مجتمع سليم، وغنِيٍّ بالأسس المثمرة، التي تجعل من الفرد إنساناً صالحاً، فاعلاً في مجتمعه.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة – من وجهة نظر الباحث المتواضعة – من تناولها لقضية امتلكت على الدوام، مسوِّغها الفلسفي والتاريخي. فالتسامح كان وسيظل حالاً يطمح إليه الإنسان، طالما أنه يعيش مع آخرين، وطالما أنه يسعى إلى تحقيق حياة مشتركة معهم، مما يشير إلى أن تناول مفهوم التسامح، وتحديداً في حقل الفلسفة والثقافة، يبقى تناوُلاً راهناً، فالفلسفة كانت وستظل – على الأعم الأغلب – منطلَقاً هاماً لطرح مفهوم التسامح، والبحث فيما إذا كان تحقيق هذا أمراً ممكناً .

-إشكالية الدراسة :

سيكون – بإذن الله تعالي – محور هذه الدراسة هو محاولة الإجابة عن التساؤل المحوري التالي: ما البعد الأخلاقي لمبدأ التسامح في الفكر الإسلامي، والفكر الغربي الحديث؟ وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال، الإجابةُ عن بعض الأسئلة الفرعية، وهي: ما التسامح لغة واصطلاحاً في الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث ؟ كيف كان التسامح في الفكر الإسلامي من أمثال: جمال الدين الأفغاني؟ كيف كان التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي؟ كيف كان التسامح في الفكر الغربي الحديث؟ ما أسس النظرية الأخلاقية عند هوبز؟ ما رسالة التسامح عند لوك؟ ما موقف لوك من قضية التسامح من خلال قراءة تحليلية نقدية في مؤلَّفه رسالة في التسامح؟ كيف كان التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الغربي الحديث؟ ما الآثار

المترتبة علي البُعد عن التسامح في الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث؟ ما الآثار السلبية لغياب التسامح الفكري والثقافي؟ ما الآثار السلبية لغياب التسامح السياسي؟ ما الآثار السلبية لغياب التسامح الاجتماعي؟ ما الآثار السلبية لغياب التسامح الديني؟

– **أهداف الدراسة** :

لقد تصارعت على الساحة الفكرية تيارات عدة منها: **تيار الجمود:** الذي غاص أنصاره في فكر العصور الوسطى، وخلْف هذا التيار سارعت العامة الرافضة للتغيير. **وتيار التغريب:** الذي انبهر أنصاره بتألق الحضارة الأوروبية، وإنجازاتها، وانتصاراتها، خصوصاً عندما قارنوا بينها وبين النموذج الحضاري الذي يستمسك به أنصار تيار الجمود. فكان لابد من وجود تيار آخر، هو **تيار التسامح:** الذي أَبصَرَ علاقة التسامح بين تياريْ الجمود والتغريب، تمثَّل في الأعلام الذين انطلقوا من تراث هذه الأمة، مع المحافظة على البصمات الثابتة في: شخصيتها، وحضارتها، والتفاعل مع الحضارات الأخرى، والإفادة منها، دون تقليد يطغي علي شخصيتنا الحضارية. الأمر الذي نحن في أمَسِّ الحاجة إلي التأكيد عليه، وهو ما يُعَدُّ أحد أهم أهداف هذه الدراسة.

ومن هنا تسعي هذه الدراسة – بإذن الله تعالي – إلي التعرف علي ما يلي

التسامح لغة واصطلاحاً في الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث. التسامح في الفكر الإسلامي من أمثال: جمال الدين الأفغاني. التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي. التسامح في الفكر الغربي الحديث. أسس النظرية الأخلاقية عند هوبز. رسالة التسامح عند لوك. موقف لوك من قضية التسامح من خلال قراءة تحليلية نقدية في مؤلَّفه رسالة في التسامح. التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الغربي الحديث. الآثار المترتبة علي البُعد عن التسامح في الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث. الآثار السلبية لغياب التسامح الفكري والثقافي. الآثار السلبية لغياب التسامح

السياسي. الآثار السلبية لغياب التسامح الاجتماعي. الآثار السلبية لغياب التسامح الديني.

إن ما يرمي إليه **الباحث** في هذه الدراسة المتواضعة، ليس البحث في الجذور التاريخية، والأبعاد الدينية، والفلسفية، للتسامح، وإنما يود التطرق إلي التوظيف الأخلاقي والحقوقي، في العصر الحاضر، ومحاولة تَجاوُز ما يطرحه هذا الهدف من إشكالات ... وتبعاً لذلك تتجه محاولة **الباحث** نحو رصْد تفعيل مفهوم فلسفة التسامح، من خلال طرح بعض الأفكار، مشارَكةً في إثارة الحوار، الذي نحن في أمَسِّ الحاجة إليه في هذه الفترة التاريخية؛ ليَرْقَى إلى مستوى المهام الموكَلَة إليه، ومن ثمّ ننطلق إلى إمكانية فهم الواقع، ثم تجاوُزُه. وإن **الباحث** لا يزعم أنه قد وفَّي هذا الموضوعَ حقه، أو بعضاً من حقه، وإنما هذا التناوُل منه، أَشبَهَ بالإشارة، عسي أن تتضافر جهودٌ من الباحثين لإبراز أن الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية، فيهما الدواء لكل أدواء البشرية. كما يرجو **الباحث** أن يكون هذا البحث قد حقَّق شيئاً مما يصبو إليه، وأن ينال شيئاً من رضا الله – تعالي – قبل أن ينال رضا الناس. وسوف ينبه الباحث عند ذِكْر كل مَبحَث منها، إلي الركن الذي يَسُدُّه هذا المبحث في بناء الجماعة الإنسانية.

– <u>الدراسات السابقة</u> :

تناولتْ دراساتٌ عِدَّة مفهوم: التسامح في الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث، وهي نوعان:

النوع الأول: وهو تقليدي التوجّه، منخرطٌ في خُطَطٍ دفاعيّة وعظيّة أخلاقيّة. وهو مشدود بشكل كبير إلى الردّ على ما يوجّه إلى الإسلام – اليوم – من اتّهام بالعنف، محاولاً إثبات خصوصيّاته المتسامحة، ممثّلة في نصوصه التأسيسيّة وخاصّة القرآن الكريم، ولذلك فهو يكتفي بانتقاء نصوص يحمّلها من المعاني ما يريد، وما يخدم غايته الوعظيّة المباشرة، الداعية إلى الالتزام بمقتضيات التسامح – اليوم –؛

لأنّه لا غِنَى عنه في التعامل مع العالم المعاصر، ولتحقيق هذه الغاية يعمد أتباع هذا النوع، إلى اعتماد أسلوب المناظرات القديم، الرامي إلى إفحام الخَصم بمجرّد حشْد الأدلّة.(١) وعلي مستوى النتائج، فإنه لم يتجاوز الطابع التمجيدي، الذي بقدر ما يرضي غرور الذات في إعلائها لخصوصيّاتها، وفي تعاليها على الآخر.

أمّا النوع الثاني: فهو الدراسات النقديّة الحديثة وهي – مع ندرتها – إلا أنها قدّمت قراءات تحليليّة متعمّقة لمفهوم التسامح في التراث، وتوصّلَت إلى نتائج ذات بال، في البعدين: الإبستمولوجي، والتاريخيّ الاجتماعي. لكنّها تظلّ في حاجة إلى مزيد من التدقيق والمراجعة، نظراً إلى كونها ركّزت علي جوانب دون أخرى، ونظراً لسقوطها في تعميم نتائجها – أحياناً – تعميماً جعلها تساهم – عن غير قصد – في إسدال الستار على تجارب ومواقف فريدة، لا يمكن أن تنسحب عليها تلك الاستنتاجات. وتتّفق هذه الدراسات – تقريباً – فى حصْر التسامح في نزوعٍ فكريٍّ لدي هذا المفكر أو ذاك، وتوسيع دائرته؛ ليشمل أنساقاً فكريّة كاملة. ولكنّها في كلّ الحالات تقف عند مستوى المواقف الفكريّة النظريّة، ولا تتعرّض – أبداً –للتجارب السياسيّة، التي كانت في بُعد من أبعادها، تَرْجَمَةً لهذه المواقف. (٢)

---

(١) ومن هذه الدراسات محمّد الغزالي : التعصّب والتسامح بين المسيحيّة والإسلام، مصر، شركة نهضة مصر، ٢٠٠٥

(٢) ومن هذه الدراسات محمّد أركون : من فيصل التفرقة إلى فصل المقال: أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ترجمة هاشم صالح، بيروت – لندن ، دار الساقي ، ١٩٩٥ . إذ اعتبر أركون أنّ هذا المفهوم حديثٌ ، تعود نشأته إلى عصر الأنوار في أوروبا ، ولذلك لا يمكن أن نتحدّث عنه في البيئة الإسلاميّة، أو في الوسط الإسلامي . واعتبر– أيضاً– أنّ الأنظمة الدينيّة التقليديّة المرتكزة على أجهزة سلطة الدولة، سواء أكان على رأسها: إمبراطور، أم خليفة، أم سلطان، أم ملك . لم تعرف إلاّ اللاتسامح. لذلك يظلّ التسامح بما هو قبول الحرّيّة الدينيّة، والحماية القانونيّة للحقوق الأساسيّة للإنسان والمواطن، في عِدَاد المستحيل التفكير فيه ويردّ على من يرى في أوضاع أهل الذمّة في الدول العربيّة والإسلاميّ، دليلاً على التسامح في الإسلام، بأنّه ضرْب من تسامح اللامبالاة؛ لأنّه كان مرفقاً بجملة من التدابير التي تهدف إلى الحطّ من قدر اليهود والمسيحيّين، في مقابل تِبْيان تفوّق الحقيقة الإسلاميّة المُثْلَى على ما عداها.

إنّ تأصيل التسامح، ليس عملاً إسقاطيّاً ولا تبريريّاً، بل هو كشفٌ عمّا وُجد فعلاً، وإعادةُ رسمٍ لصورة فُقدت أجزاء هامّة منها، بل هي قد أُتلفت إتلافاً متعمَّداً، حتّى لا يبدو في هذه الصورة، إمكانٌ أفضل من الإمكان الذي ساد، وحتّى لا يُفتح باب الجدل على ما اعتُبِر ثوابت تعلو على المساءلة وتظلّ القراءة النقديّة للنصوص عَبْر تفكيك أبنيتها اللغويّة والدلاليّة؛ للوقوف على حقيقة المعاني التي تبرزها، والتي تحجبها على حدٍّ سواء، وعَبْر وضعها في سياقاتها التاريخيّة، السبيل الأنجع لإعادة ترميم الحقائق، انطلاقاً ممّا تنتجه الخطابات، وممّا تسمح بالتطوّر في اتّجاهه من تفسير وتأويل. ومن هنا حاول **الباحث** المزاوجة بين التيارين، فلم يعتمد علي الطريقة التقليدية القديمة، ولا علي الدراسات النقدية الحديثة – فقط – وإنما حاول المزج بين التيارين معاً.

هذا ولما كان الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف علي حقيقة **التسامح بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث، من خلال دراسة نقديةٍ مقارنة**. كان لابد من الحديث عن بعض الدراسات السابقة، ذات الصلة الوثيقة بموضوع الدراسة، والتي استفاد منها الباحث كثيراً، فبعد أن اطَّلَع الباحث علي العديد منها، فقد أتاح له ذلك الكثير من: المصادر، والمراجع، والأبحاث العلمية المنشورة، ودوائر المعارف العربية، والمعاجم، والموسوعات، والمجلات العلمية المتخصصة.

أولاً: من الدراسات العربية السابقة :

فيما يلي مجموعة من الدراسات العربية ذات الصلة بموضوع الدراسة، مُرتَّبة من الأقدم إلي الأحدث، ومنها:

أولاً: دراسة السيد سلامة الخميسي: تربية التسامح الفكري، صيغة تربوية مقترَحَة؛ لمواجهة التطرف، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة العدد (١٦) لسنة (١٠) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣ .

هدفت هذه الدراسة إلي الكشف عن بعض أَوْجُه العلاقات بين ظاهرة: التعصب الفكري، أو العقائدي، والتطرف، والعنف لدي الشباب.

اتبع الباحث في دراسته النظرية هذه منهج التحليل النفسي؛ للإجابة عن تساؤلات الدراسة الرئيسة، حيث زاوج بين التحليل وإعادة التركيب، واستجلاء المفاهيم، وتفسير الآراء، ومناقشة الإجراءات؛ لمواجهة التطرف الفكري، والتأكيد علي قيمة التسامح. **وقد توصلت دراسته هذه إلي عدة نتائج، كان من أهمها :**

١ – أنه رغم تعدد أسباب انتشار التطرف، إلا أنه في التحليل النهائي، يعبِّر عن مشكلة تربوية، في نشوئها وتناميها؛ لأن التطرف يتعلق – أساساً – بغياب الحرية، أو تَقُلُّصِها في مختلف مناحي الحياة .

٢ – أن الوضع الراهن للواقع الثقافي العربي العام، لا يخلو من أزمات تُسهم – إلي حد كبير – في إنتاج: التعصب، والجمود الفكري، والتطرف العَقَدي، علي حساب التسامح الفكري والثقافي.

ثانياً: دراسة محمد الغزالي: التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام، ط ٦، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥ .

هدفت هذه الدراسة القيمة إلي التأكيد علي عقد مقارنة، وعرْضها عرْضاً مصوراً من التاريخ والدساتير، في معاملة المخالفين للرأي أوالدين على مَرِّ العصور الزمنية، فبُهِت الطاعنون، فقد انتهج الشيخ الجليل الأسلوب العلمي، ودافع عن دينه ونَصَره، دون تطاوُل أو سُباب .. هدف إلي جعْله مناظرة علمية، انتهج فيها: أدب الحوار، وروعة العرض، وقوة الحُجَّة والبرهان. كما استعرض حشداً كبيراً من الادعاءات التي رَوَّج لها المستعمر الفرنسي؛ لإثارة اللغط حول سياسة الإسلام ضد مخالفيه من الملل والعقائد المختلفة، موضحًا القيم الإسلامية التي تنبذ العصبية البغيضة التي توازي الجاهلية، شارحاً وعارضاً للمواقف والأحداث التي مرت بالأمة الإسلامية، وعلاقتها بالمسيحيين، وكيف دخلت المسيحية مصر ؟ وكيف دخلها الإسلام ؟ ومعاملة المسلمين لمسيحيي مصر بعد الفتح الإسلامي، وغيرها من الموضوعات التي تتجلي فيها وسطية وسماحة الإسلام.

وقد توصلت دراسته هذه إلي عدة نتائج، كان من أهمها :

١ – أن إلصاق تهمة التعصب بالإسلام، لا تقوم على أي أساس، وليس لها أي سند من تعاليم الإسلام، وإذا كان بين المسلمين – اليوم – بعض المتطرفين أو المتعصبين، فلا يرجع ذلك بأي حال من الأحوال إلى عيب في تعاليم الإسلام، وإنما يرجع إلى فهْمٍ خاطئ، وتأويل باطل لتعاليم الإسلام السمحة، من هؤلاء المتطرفين أو المتعصبين، وهنا وينبغي التفريق بين تعاليم الإسلام، وبين السلوكيات الخاطئة لدَي بعض المسلمين .

٢ – أن جزءاً من المشكلة الراهنة، يكمن في التراكم السلبي، والموروث اللامتسامح، الذي لا يقبل: بالتنوع والاختلاف، والتسامح، والديمقراطية، ومثل هذا الأمر يجد صداه داخل المجتمع، عَبْر تيارات متطرفة ومتعصبة، ولكنها – مع كل أسف – تحمل راية الإسلام، وتنتسب إليه.

٣ – **ومن أهم نتائج هذه الدراسة:** أنها أكدت علي أن الإسلام – كدين – لا يمكن أن يتقدم وأن يتفاعل مع الحضارة الكونية، إنْ لم يأخذ قسطاً من التسامح، بمعنى الاعتراف بالآخر، والبحث عن حلول وسَط، يمكن قبولها، بما لا يبتعد عن مبادئ العدالة والحق، هكذا يصبح التعايش المشترَك، وقبول الآخر أساساً لا: إلغائه، أو إقصائه، أو تهميشه.

ثالثاً: دراسة صالح بن عبد الرحمن الحصين: التسامح والعدوانية بين الإسلام والغرب، ط ١، إصدار مؤسسة الوقف المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩ هـ.

هدفت دراسته هذه إلي: إلقاء الضوء على جانب علاقة التسامح والعدوانية بين الإسلام والغرب؛ لتكشف عن جانبين مهمين في هذه العلاقة. **الجانب الأول:** عدوانية الغرب، وعنصريته، وتجاوزاته عَبْر التاريخ، خاصة مع العالم الإسلامي، وذلك بالوقائع التاريخية، والأدلة العلمية. **والجانب الثاني:** تقدم تأصيلاً علمياً، ورؤيةً واقعيةً، وبرهاناً واضحاً، لوسطية الإسلام، وتسامحه في التعامل مع الآخر .

وقد توصلت دراسته هذه إلي عدة نتائج كان من أهمها: أن الدين الإسلامي هو دين التسامح والرحمة، وأن التسامح جزءٌ من طبيعة الإسلام، ولم يكن ليغيب عن ثقافة الإسلام، حتى في أحلك الظروف، تلك الظروف التي تُناقض مصالح الدول، أو قيام الحروب فيما بينها .

رابعاً: دراسة عبد الحسين شعبان: فقه التسامح في الفكر العربي الإسلامي الثقافة والدولة، ط ٢، دار آراس للطباعة والنشر، إقليم كردستان العراق، ٢٠١١.

هدفت دراسته هذه إلي:

١ – التأكيد علي قيم التسامح، دون: تخوين، أو تكفير، أو تأثيم، أو تحريم، أو تجريم، أو غير ذلك ... من عوامل الإقصاء والإلغاء والاستئصال، وعدم الاعتراف: بالاختلاف، والتنوع، والتعددية. وتأكيد قيم التسامح مع الآخر، فلا ينبغي النظر إليه باعتباره خَصماً متربصاً، أو عدواً مارقاً، لمجرد الاختلاف معه. فلا بدّ من تنزيه مبادئ التسامح من الفكرة الساذجة، حول تَعارُضها مع مبادئ العدالة، وتصويرها وكأنها دعوة للاستسلام، أو نسيان ما تم ارتكابه من جرائم .

٢ – التأكيد علي أن قيم التسامح لا تعني غضّ الطرف عن الانتهاكات لحقوق الإنسان، بممارسة التعذيب، أو الاغتصاب، أو القتل الجماعي، أو غيرها.

وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج كان من أهمها: أن هذه الدراسة انتهت إلي أربعة مواقف من مسألة التسامح :

<u>الموقف الأول:</u> الذي يطلق عليه **الرافض:** فهو يرفض كل حديث عن التسامح على النطاق: الديني، أو الفكري، أو السياسي، أو الثقافي، أو الاجتماعي، الداخلي أو الخارجي (الدولي) بحجة امتلاكه للحقيقة، أما المختلِف والآخر، فإنه لا يمثّل سوى النقيض، وعلى المستوى العالمي، فإنه يمثل الكفر والاستكبار .

<u>الموقف الثاني:</u> الذي يطلق عليه **الإصلاحي:** وهو تعبير عن تيار إصلاحي (توافقي) يتقبّل بعض أفكار التسامح بانتقائية؛ بهدف مُواكَبَة التطور الدولي، لكنه يظل مشدوداً للفكر التقليدي السائد، وإن كان يسعى للتواصل مع الآخر بحذر شديد، وربما بريبة أيضاً.

الموقف الثالث: الذي يُطلَق عليه **التغريبي**: الذي يؤيد فكرة التسامح، ويحاول تعميمها على كل شيء، ويدعو إلى قطع الصلة بالتراث والتاريخ، واعتبار التسامح قيمة حداثية لا علاقة لها بالإسلام، بل يضع في اعتباره كون التسامح نقيضاً للإسلام، الذي يحضّ على العنف والإرهاب، حسب فَهْمٍ خاطئ لبعض الاتجاهات الإسلامية، وموقفها من الحداثة، دون تمييز بين الإسلام، وبعض الاتجاهات السياسية .

الموقف الرابع: الذي يُطلَق عليه **المؤيد للتسامح**: والذي يُعَد قيمة عليا، لاسيما بربطه بحقوق الإنسان، دون التعامل معه على نحوٍ مبتذَل، فالتسامح لا يعني التهاون إزاء حقوق الإنسان، أو قيم العدالة، أو تبريرها تحت أية حجة أو ذريعة . وإذا كانت فكرة التسامح مواتية، ولها تفاعلات مع الفكرة: الليبرالية، والعقلانية، والمدنية، والعلمانية، إلا أن جذورها تمتد إلى الحضارات والثقافات المختلفة، ويزخر التراث الإنساني باستلهامات من قيم التسامح، لكنه كمنظومة متكاملة كان من نتاج حقبة التنوير، لاسيما في القرن الثامن عشر .

خامساً: دراسة عبد الرحمن بن أحمد الغامدي: حقيقة التسامح الديني في الفكر الغربي وموقف الإسلام منه، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤.

هدفت دراسته هذه إلي: بيان حقيقة التخبط الذي عاشه الغرب – ولا يزال – والمساهمة في كشف عواره، أمام من يدعو إلى الانزلاق وراء الغرب، منبهراً بما حققه من تقدم علمي. وكذلك بيان مدي تأثر كثير من أبناء المسلمين بالفكر والثقافة الغربية عموماً، مع أنها مليئة بالانحرافات، والتناقضات العقَدية، والعقلية .

كما هدفت هذه الدراسة إلي أن التسامح الديني من الألفاظ المجْمَلة، والتي تحمل معانٍ حَقَّة، وأخرى باطلة، والتي يتحتم علينا عدم قبولها أو ردها، حتى معرفة المراد باه. وبيان منهج أهل السنة والجماعة، وما يتميزون به من جمْع الأمة على منهج رباني، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

اتبع الباحث في دراسته المناهج التالية: التاريخي، والوصفي، والتحليلي، والنقدي. **وقد توصل إلي نتائج عِدَّة كان من أهمها :**

١ – أن التسامح من أهم القضايا التي اهتم بها الإسلام، لذلك وضع له أسساً راسخة، وعقد له مواثيق متينة، مبينا واجب المسلمين بعضهم مع بعض، وما يجب عليهم تجاه مخالفيهم من أهل الملل الأخرى .

٢ – المقصود بالتسامح في الإسلام هو: التعايش مع المخالف في المعتقَد، بدون إضرار بدين الإسلام أو المسلمين .

٣ – يختلف التسامح الديني في الفكر الغربي عنه في الإسلام، إذ المقصود به: التساهل مع الرأي المخالف، سواء أكان دينياً، أم عقلياً؛ للوصول إلى الحقيقة الكاملة، والتي لا يملكها دين أو فرد أو جماعة، من غير ممارسة للسُلطة، وإنما عن طريق إقناع العقل بها.

٤ – ينطلق التسامح الديني في الفكر الغربي من رُؤَى فلسفية، قائمة على الشك، وعدم الثبات على الرأي الواحد، إذ المرجعية في ذلك إلي ما يمليه العقل .

٥ – ظهر التسامح الديني في الغرب؛ لحل مشكلة قائمة، وهي مشكلة التعايش بين المذهب الكاثوليكي والمذهب البروتستانتي .

٦ – نجاح التسامح الديني في العالم الغربي يرجع إلى أسباب عِدَّة منها: المذهب الإنساني: الذي يجعل معيار التقويم هو الإنسان، فالإنسان مقياس كل شيء، وفيه تحرير للإنسان من كل مؤثر خارجي.

سادساً: دراسة عصام عبد الله: التسامح وقبول الآخر، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، بدون تاريخ.

هدفت دراسته هذه إلي التأكيد علي: أن التسامح ليس – فقط – مجرد التزام أخلاقي، وإنما هو ضرورة سياسية، وقانونية. وهكذا فالتسامح فضيلة وممارسة، تجعل السلام ممكناً بين الشعوب، باستبدالها الصريح للحرب باللاعنف، بحيث يتحول إلى تسامح نشط يمتلك حق العمل علي: تحييد الشعوب، ووقايتها، وحمايتها، وتربيتها، فى ممارستها السياسية والمؤسسات الاجتماعية، وخصوصاً عن طريق: الأسرة، والتربية، وثقافة السلام. ومادام أفق السياسة مرتبطا بممارسة السلام الاجتماعي والمدني، فإنه

مرتبط بالتسامح .

إن ممارسة التسامح مبدأ للتعايش واحترام الآخر، سواء حُدِّد كصديق، أم كخَصم، أم غير ذلك، فإنه يشارك – مثلنا تماماً – فى الحياة العامة، حيث تتقابل الآراء والمبادئ، عن طريق المسافة المناسبة التي يهيئها العقد الاجتماعي أو الميثاق الوطنى، ويعد لها حسب مختلف المصالح المتعارضة بالقول والفعل.

وقد توصلت دراسته هذه إلي نتائج عدة كان من أهمها :

أن مفهوم التسامح هو محور مفاهيم الحداثة الغربية، وهو دارج فى بِنْيَةِ الحقوق والواجبات للدولة الحديثة، وكان تأسيسه حاجة وجودية وفلسفية مُلِحَّة؛ للخروج بالمجتمعات الغربية من آتون حروب التعصب الديني، التي دامت نحو قرن ونصف القرن، من القرن السادس عَشَر، إلى منتصف القرن السابع عَشَر، ونشَرتْ: الموت، والخراب، والمجاعات، والأوبئة . فلم يكن من مَخرَج من جنون الحروب الدموية، إلا بمعادلة عقلانية، يحتكم إلى منطقها فى فصل المقال (أو المقام) فيما بين الدين والسياسة من اتصال .

ثانياً: <u>من الدراسات الأجنبية المترجمة السابقة</u> :

– جون لوك: رسالة في التسامح، ط ١، ترجمة مني أبو سنة، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧.

هدفت دراسته هذه إلي عرض التسامح من وجهة نظر فيلسوف عاش فترة التناحر بين المذاهب المسيحية من ناحية، والتناحر بين الكنيسة وأباطرة إنجلترا من ناحية أخري.

إن **لوك** في البداية كتب رسالتين عن التسامح عامي ١٦٦١ و١٦٦٢، أقر فيهما بالسلطان المطلق للحاكم، وينكر فيهما مطالب الأفراد حول الضمير والحرية، بل وطالب باستعمال العقوبات والقوة القاهرة ضد المخالفين، وظَلَّ في ظِلِّ إيمانه بأن دعاوي المخالفين هي في الواقع أقنعة، تمكّن الأفراد من أن يصبحوا عصابات للفتن الخطيرة . لكن **لوك** لم يستمر علي هذا الموقف طويلاً، حيث كتب بحثا في التسامح لم يُنشر إلا بعد مرور قرنين علي رحيله، في كتاب حياة **جون لوك**، وفيه بدأ يميل إلي التسامح، وحدّ من سلطة الحاكم المدني، بل ووصف المخالفين له، بأنهم يتبعون

قناعات ضمائرهم بإخلاص، ولا محل – إذن – لاستخدام القوة القاهرة ضدهم؛ كي يغيروا آراءهم. وبعدها كتب **جون لوك** في مذكرات عام ١٦٧٩، أن ليس لأي إنسان الحق في أن يفرض علي أي إنسان آخر، ما يجب عليه أن يؤمن به أو أن يفعله؛ لأجل نجاة روحه هو .. لأن الله لم يمنح مثل هذه السلطة لأي إنسان، ولا لأية جماعة، ولا يمكن لأي إنسان أن يعطيها لإنسان آخر إطلاقاً. وفي رسالته يؤكد **لوك** علي أهمية التمييز الدقيق بين مهمة الحكومة المدنية، ومهمة السلطة الدينية، وأن رعاية نجاة روح كل إنسان، هي أمر موكول إليه هو وحده، ولا يمكن أن يعهد بها إلي أية سلطة مدنية أو دينية، وأن الْتِجَاءَ رجال الدين إلي السلطة المدنية في أمور الدين، إنما يكشف عن أطماعهم هم في السيطرة الدنيوية، وأنه ينبغي علي الحاكم ألا يتسامح مع الملحدين؛ لأنه لا أمان لمن لا يؤمن بالله. **ونظراً لقيمة هذه الدراسة فقد عوَّل الباحث عليها؛ فأَقرَّ بالتسامح عند لوك. وسوف يتناول الباحث ذلك بشيء من التفصيل عندما يتناول – بإذن الله تعالي – موقف لوك من قضية التسامح.**

- **تعقيب علي الدراسات السابقة العربية والأجنبية المترجَمة** :

بعد الاطلاع علي ما توفر من بعض الدراسات العربية والأجنبية المترجَمة السابقة، ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، اختار الباحث أوثقها صلة بدراسته، حيث تناولتْ – هذه الدراسات السابقة – الأبعاد والمحاور المختلفة لموضوع الدراسة، فمنها ما دار حول: القيم الأخلاقية، وأثر التسامح في تربية النشء، ومنها ما دار حول قيمة التسامح الفكري، كأساس في مواجهة التطرف. وقد ركزت بعض الدراسات السابقة، علي الآثار الاجتماعية والإنسانية للتسامح في حياة الأفراد والجماعات. وبعد استعراض الدراسات السابقة، **هذا ومن خلال القراءة المتأنية لهذه الدراسات القيمة السابقة، أمكن الباحث من الوقوف علي ما يلي**

١ – اتْبعت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي، غير أن بعضها اتبع مناهج أخري، كدراسة السيد سلامة الخميسي: تربية التسامح الفكري، صيغة تربوية مقترَحَة؛ لمواجهة التطرف، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة العدد(١٦)

لسنة (١٠) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣. والتي اتبعت المنهج التحليلي الفلسفي، الذي يزاوج فيه بين: التحليل، وإعادة التركيب، واستجلاء المفاهيم، وتفسير الآراء، ومناقشة الإجراءات، ومن ثَمَّ المعالجة برؤية خاصة بالباحث، وفي إطار معرفي خاص به، في تفسير الظاهرة. **واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات التي اتبعت المنهج التحليلي، وزادت عليها بإضافة المنهج النقدي، والمنهج المقارن .**

٢ – عالجتْ بعض الدراسات السابقة، قيمة التسامح من الناحيتين: الفكرية، والدينية، كدراسة محمد الغزالي: التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام، ط ٦، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥. وعبد الرحمن بن أحمد الغامدي: حقيقة التسامح الديني في الفكر الغربي وموقف الإسلام منه، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤. **غير أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة من حيث إنها: تتناول الجانب الغربي متمثلاً في بعض فلاسفة العقد الاجتماعي. حيث لم يجد الباحث – علي حد جهده المبذول المتواضع – دراسة لأحد فلاسفة العقد الاجتماعي يتناول فيها والتسامح.**

٣ – اتفقتْ بعض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت التسامح بأبعاده المختلفة، ونتائج الدراسات التي بحثت ظواهر اللاتسامح: كالعنف، والتعصب، والتطرف، والانغلاق العقلي. اتفقت في أن التسامح يمثل ضرورة مُلحة: كثقافة، وفكر، وأسلوب حياة، وذلك في جميع المستويات، ولمختلف الفئات، لاسيما الشباب المثقف، **هذا وقد اتفقت بعض نتائج الدراسة الحالية مع بعض نتائج هذه الدراسات السابقة.**

٤ – اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في كونها ركزت علي قيم التسامح تحديداً، من بين جملة القيم الأخلاقية الأخرى.

- ما استفادته الدراسة الحالية للباحث من الدراسات السابقة :

١ – توفير المجال الخصب للباحث للاطلاع، وبلورة مشكلة دراسته، وتحديدها، بل وفي اختيار موضوع الدراسة نفسه. وكتابة الإطار النظري والمتعلق بمفهوم التسامح لغة واصطلاحاً.

٢ – توفير العديد من المصادر والمراجع اللازمة والمفيدة للدراسة الحالية. واستخدام المنهج والأسلوب الذي اتبَعَته بعض الدراسات السابقة .

٣ – إثراء البحث – بلا شك – والكشف عن الأبعاد والجوانب المختلفة؛ للوقوف علي حقيقة **التسامح بين الفكر الإسلامي، والفكر الغربي الحديث**. وأبعاد ومجالات التسامح في الفكر الإسلامي والفكر الغربي علي حد سواء .

٤ – محاولة سد الخَلل في هذا الموضوع المتعدد الجوانب والأبعاد – قدر الاستطاعة – مع العلم بأن هذا البحث وهذه القضية الهامة لا يكفي للتنقيب عن جذورها، وتأمُّل أبعادها، ورصْد ملامحها، مجرد صفحات يسيرة كهذه، وبالتالي فهي في حاجة إلي بحوث وأطروحات علمية تستكشف أغوارها، وتستقصي أبعادها، وتلملم أبعادها المتباينة .

٥ – إن تناول الدراسات السابقة، يجعل الباحث لا يدّعي أنه أول من خاض غمار هذه القضية، أو عَبَّد دروبها؛ فقد سبقه إلي ذلك: فلاسفة، وباحثون، وعلماء أجِلاَّء، يذكرهم بالتقدير والاحترام، – فقط – فإن الباحث يلقي بعض الأضواء علي ما عساه يمكن أن يكون قد أَفلَتَ من بين أصابع الباحثين السابقين، وأسهم في الكشف عن حقيقة **التسامح بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث**، فالأمر مرهون لتحقيق والتسامح، إنما يكون باتباع الصياغة الإلهية، التي كشف عنها الإسلام كدين شامل، وأسلوب كامل للحياة، ناقش الباحث هذه القضية جملةً وتفصيلاً، مدعِّماً رأيه بالأدلة النقلية والعقلية قدر المستطاع .

- خطة الدراسة:

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، ولتدقيق صِدْق فروضها وتساؤلاتها وفي ضوء منهجيتها العلمية، التي يلتزم بها **الباحث** فإنه سوف يتناول – بإذن الله تعالي – المباحث والمطالب التالية:

المبحث الأول وعنوانه: مفهوم التسامح في الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث

المطلب الأول لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني: التسامح لغة واصطلاحاً.

المبحث الثاني وعنوانه: التسامح في الفكر الإسلامي (جمال الدين الأفغاني أنموذجاً) وفيه:

المطلب الأول: التسامح عند جمال الدين الأفغاني.

المطلب الثاني: التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي .

المبحث الثالث وعنوانه: التسامح في الفكر الغربي الحديث (هوبز ولوك أنموذجان)

المطلب الأول: أسس النظرية الأخلاقية عند هوبز .

المطلب الثاني: رسالة التسامح عند لوك .

المطلب الثالث: موقف لوك من قضية التسامح قراءة تحليلية نقدية في مؤلَّفه رسالة في التسامح .

المطلب الرابع: التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الغربي الحديث

المبحث الرابع وعنوانه: الآثار السلبية لغياب التسامح في الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث. وفيه :

أولاً: الآثار السلبية لغياب التسامح الفكرية والثقافي .

ثانياً: الآثار السلبية لغياب التسامح السياسي .

ثالثاً: الآثار السلبية لغياب التسامح الاجتماعي .

رابعاً: الآثار السلبية لغياب التسامح الديني.

وأخيراً نتائج الدراسة، ومصادر ومراجع البحث.

- **منهج الدراسة :**

إذا كانت مناهج أي بحث تتنوع وفقاً للموضوع المراد دراسته، فإن المنهج الذي استخدمه الباحث في هذه الدراسة هو **المنهج الوصفي** الذي يقوم أساساً على وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك عن طريق تتبع الموضوع، والوقوف على أدني

جزئياته، وتفاصليه، والتعبير عنه كماً وكيفاً – قدر المستطاع – وذلك عن طريق إدراج مختلَف المفاهيم التي تتعلق بالتسامح بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث، من خلال دراسةٍ تحليليةٍ نقديةٍ مقارنة .

كما اعتمد الباحث علي **المنهج التحليلي،** الذي يقوم بتحليل الأوضاع المختلفة، من خلال محاولة استخراج الاتجاهات الحقيقية والمعبرة عن الظاهرة مجال الدراسة. هذا المنهج الذي يعتمد على دراسة ظاهرة أو حدث أو قضية موجودة حالياً، ويمكن الحصول منها على معلومات، تجيب عن أسئلة البحث، دون تدَخُّل الباحث فيه. ويُعَدُّ هذا المنهج مناسباً لمثل هذه الدراسة؛ لأنه يعتمد على جمع الحقائق والمعلومات، ثم مقارنتها، وتحليلها، وتفسيرها – ما أمكنه ذلك –؛ للوصول إلى نتائج مقبولة. كما استخدم **المنهج النقدي** وأخيراً **المنهج المقارن،** الذي يعتمد على إجراء النقد والمقارنات؛ للخروج بالنتائج المناسبة. **واللهَ أسألُ أن أكون قد وُفِّقتُ فيما قدَّمتُ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.**

المبحث الأول: مفهوم التسامح:

المطلب الأول: التسامح لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: العلاقة بين الفلسفة والتسامح

تمهيد:

كثيرة هي المفاهيم المتداوَلة في الوقت الراهن، والتي تحتاج إلى: تفسير واضح، وتحديد دقيق لمعانيها، ومدلولاتها، فتوظيف هذه المفاهيم دون تحديد المعني الحقيقي لها يؤدي – دائماً – إلي تشويه المفهوم علي مستوي المضمون، كما يجعله عُرضة للتوظيف الأيديولوجي المتعصب، المؤدي إلي الانحرافات التي تنعكس سلباً علي الأخلاق العامة السائدة في المجتمعات، لذا يعتمد تعريف المصطلحات في جانب مهم منه، على طريقة فهْم الإنسان لها، والأهداف التي يتوخاها من استخدامها أو تطبيقها.(١) ومن هذه المفاهيم التي تحتاج إلى تحديد معناها الدقيق وضبط مضمونها: الفلسفي، والأخلاقي، والاجتماعي ... مفهوم: التسامح، سواء في الفكر الإسلامي، أم الفكر الغربي الحديث علي حد سواء. الأمر الذي يُعد في الوقت الراهن ملازماً لسلوك الفرد والمجتمع، التي استفحلت في أوساطه ظواهر: التعصب، والعنف التي تعددت مصادرها. ومن هنا فإن تحديد معنى مفاهيم هذه الدراسة؛ سيساهم – بلا شك – في الفهم السليم لها .

هذا وكل دراسة جادة، لابد لها أن تبدأ من المداخل اللغوية، والاصطلاحية؛ لتحديد المفاهيم التي ستدور حولها الدراسة. إن "قضية المصطلح تكاد تكون من أدقِّ القضايا في عصرنا، فالمصطلَح –كما هو معروف– مفتاح العلم والثقافة، وبدون القدرة على استيعاب المصطلحات وتوليدها وفهمها، لا يمكن استقرار علم، ولا فهم الأمور."(٢)

إن مبدأ التسامح كمفهومٍ، يراهُ **الباحث** بديلاً عن مُنزلَقِ الإفراط، وهاويةِ التفريط. إنه دلالةٌ على طابع التوازن والتكامل والانسجام، الذي نستقيهِ من فهمِ الإسلام

---

(١) علي أسعد وطفة : التربية علي قيم التسامح، العدد ١١، سلطنة عمان، ٢٠٠٥، ص ٢١٣.

(٢) سعيد شبار: المصطلح خيار لغوي وسِمَةً حضارية ، تقديم عمر عبيد حسنة، سلسة كتاب الأمة (٧٨) قطر، رجب ١٤٢١، ص ٢٩.

واستلهامِ توجيهاتِه. وباعتمادِ التسامح في الرؤيةِ والفكرِ والمعالجة، ينبغي أن يَتَّحِد أهلُ: العلم، والفكر، والرأي؛ للرد على محاولات تفريغ الإسلام من محتواه، وتعطيل رسالته أو تشويهها، كما ينبغي لهم – بالمقابل – التصدِّي لنزعات التشدِّد والتطرّف والغلو، وهي التي ساهمت – هي الأخرى، وعلى نحوٍ وافرٍ – في تشويه فهمِ الإسلام وصورَتِه، وكان لها دورُها الملموسُ في تعتيم صورة الإسلام النقيّة. ومن هنا **يرى الباحث** أن يبدأ بإيضاح المعنى اللغوي والاصطلاحي لمبدأ التسامح، في الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث – على حد سواء – وذلك فيما يلي :

المطلب الأول: التسامح لغة واصطلاحاً.

إن الحديث عن التسامح ليس مجرد رفاهية فكرية، ولا سفسطة جدلية، إنما هو معالجة لقضية الإنسانية المعذَّبة لغياب التسامح وانحساره، وهو قضية تَمَديُن المجتمع، وأمنه المضطرِب، وسِلْمِه المهدَّد، حتى بات من الصعوبات –من وجهة نظر **الباحث**– أمام مهمة تحديد معنى التسامح ودلالاته، أنه لا يحمل نفس المعنى في كل المجتمعات الإنسانية، ولا حتى في المجتمع الواحد، في عصور مختلفة لنشأته، في ظروف وسياقات متنوعة، وتَعرُّضِه لتغيرات عِدَّة، مما يتعذر معه تَصوُّره أو تعريفه من منظور أُحادي، فهو ليس مصطلَحاً ذا دلالة مفاهيمية دينية فقط، ولا تطبيقية سياسية فحسْب، ولا يقتصر على النطاق الثقافي، والتفاعل الاجتماعي –وحده – بل يشمل كل ذلك. وقد شاع استخدام هذا المصطلح في ثقافات عِدَّة، حُمِّل فيها معانٍ ودلالات مختلفة، لذلك اختلف الباحثون حول: مفهوم التسامح، ونشأته، وتطوره. فيربطها البعض بالثورة الفرنسية، وبداية الانتفاضات الكبرى في الغرب، والتمرُّد على السلطة التقليدية في مسائل الدين والسياسة، ويعدون رسالة **جون لوك** هي أول مؤلَّف في التسامح الديني. الأمر الذي يقتضي أن يبين **الباحث** المعنى اللغوي والاصطلاحي للتسامح، وذلك فيما يلي:

أولاً – التسامح لغةً :

إن التدقيق في البعد اللغوي للتسامح، يقدِّم تصوراً واضحاً عن: معناه، ومبناه، وسياقاته المتعددة. وهذا ما توضحه قواميس اللغة، ومعاجم الفلسفة، التي تكاد تُجمع على تعريف التسامح بمعناه الأخلاقي بأنه «: موقف فكري وعملي، قِوَامُه تَقَبُّل

المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير، سواء أكانت موافِقة أم مخالِفة لمواقفنا.[١] هذا وتُشتق كلمة التسامح Tolerance في الانجليزية من الكلمتين اللاتينيتين Tolere أي يعاني ويقاسي، و Tolerantia وتعني لغوياً التساهل.[٢] وفي الإنجليزية مقابلان لكلمة تسامُح، الأول Tolerance والثاني Toleration.[٣] وإذ يشير الأول إلى التسامح عامة، بمعنى استعداد المرء لتَحمُّل معتقدات وممارسات وعادات، تختلف عما يعتقد به، وتعني – أيضاً – فعل التسامح نفسه. ويشير الثاني إلى التسامح الديني، أي السماح بوجود الآراء الدينية وأشكال العبادة المتناقضة أو المختلفة مع المعتقَد السائد. وتتطابق كلمة Tolerance الإنجليزية مع الكلمات الموجودة في اللغات الأوروبية الأخرى مثل: الفرنسية، أو الكلمة الألمانية، أو الكلمة الإيطالية. وكلها يعود أصلها إلى الفعل اللاتيني Taerare الذي يُعرَّف على أنه القدرة على الاحتمال، أو الصبر."[٤] هذا وقد يُنظر إلي مفهوم التسامح علي أنه يعني قبول آراء الآخرين، وسلوكهم على مبدأ الاختلاف، وهو يتعارض مع مفهوم التسلُّط، والقهر، والعنف، ويُعَدُّ هذا المفهوم من أحد أهم سمات المجتمع الديمقراطي.

"إن الجذور اللغوية للفظة التسامح المستخدَمة في لسان العرب، ومختار الصحاح، وغيرهما من المعاجم اللغوية العربية، لا تُحيل إلى المعاني الحديثة للتسامح، ما دامت تعني: الكرم، والسخاء، والجود، والمساهلة، وقاصرة على استيعابها؛ لأنها تلغي مبدأ التسامح، الذي يُعتبَر شرطاً في الدلالة الحديثة للتسامح، ففي مفهوم الكرم، والسخاء، تبرز علاقة التفاوت بين أطراف العلاقة."[٥]

---

(١) أشرف عبدالوهاب: التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠٦، ص٦٥.

(٢) عصام عبد الله: المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥، ص ١٧.

(٣) عصام عبد الله : التسامح ، دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مشروع مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦، ص ١٥ .

(4) ZAGORN Beves: how the Idea of Toleration came to the west, Princetion, university press, 2008, p.5 .

(٥) علي أسعد وطفه: المضامين الإنسانية لمفهوم التسامح، الأسبوع الأدبي، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ٩١٣، تاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٤. وكذلك:

– شوقي أبو خليل: تسامح الإسلام وتعصب خصومه، ط ٣، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٤٢٨، ص ٤١.

وفي معجم الفروق اللغوية **لأبي هلال العسكري** نجد كلمة التسامح تعني الإذن والإجازة، وتَسامَح معه يعني أجازه وأذِن له، ومن المعاني الأخرى نجد: الإجابة، والقبول، والاستجابة، والطاعة، والإحسان، والفضل، والإنعام، والنفع. ويقول حول هذا، والفضل لا يكون واجبًا على أحد، وإنما هو ما يُتَفَضَّل به من غير سبب يُوجِبُه.(١) ويرى **بيتر. ب . نيكولسون** أن اللغة الانجليزية تحتوي على المفردة Toleration التي تُستخدَم فيها لوصف المبدأ المعلَن القائل: بأن على المرء أن يكون متسامحاً. وتعني في الاستعمال العادي فعل ممارسة التسامح بالضبط أو الميْل، إلى أن يكون المرء متسامحاً. وتَستخدَم كلمة Tolerance لوصف فعل التسامح أو ممارسته. ووُجِدَت قبل أن توجد Toleration وكل هذه المفردات مشتقة من الفعل Tolerate ونعت Tolerant والفاعل Tolerato. (٢) هذا ومن المنظور الفلسفي يوضح **جميل صليبا** في المعجم الفلسفي: " أن التسامح في الشيء التساهل فيه، والمسامحة والمساهلة ... والتسامح ... هو الصفح عن مخالفة المرء لتعاليم الدين. " (٣) ولا يخرج **القاموس المحيط** في تحديده للمعنى اللغوي للتسامح عن ذلك، فنجد سمُحَ : كَرُمَ، وسمَاحاً وسمَاحة وسمُوحاً وسمُوحَةً وسمْحاً وسِماحاً جاد وكَرُمَ، وسُمَحَاء كُرماء، وتَسامحَوا تساهلوا.(٤)

ثانياً: التسامح اصطلاحاً :

على الرغم من اختلاف المفهوم اللغوي للتسامح عربياً وغربياً، إلا أن الكثير من الباحثين والكتاب العرب المعاصرين، قد حرصوا على ألا يكتفوا بمعانيه ودلالاته

(١) أبي هلال العسكري : قاموس الفروق اللغوية ، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ١٤١٢ هـ، الفقرة ٧٣، ص ص ١٦ – ٢٤

(٢) بيتر ب نيكولسون : التسامح كمثال أخلاقي، عن مجموعة باحثين، التسامح بين شرق وغرب، ط ١، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٩ .

(٣) جميل صليبا : المعجم الفلسفي ، جـ١، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٧١ .

(٤) الفيروز آبادي : قاموس المحيط، ط ٢، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٦٣٦ .

اللغوية العربية، محاولين أن يواكبوا في ذلك الرؤية الغربية، التي تجاوزت المعنى اللغوي الأصلي للكلمة، والاعتراف بأنها تطورَتْ وأصبحَتْ تتضمن اصطلاحياً عنصرين أساسيين يتفاعلان هما: الحق، والواجب، حق الفرد أو الجماعة في الاختلاف من جهة، وواجب الفرد أو الجماعة في احترام حق الغير في الاختلاف من جهة أخرى.(١) وعليه فإن المفهوم الاصطلاحي الحديث للتسامح لا يعني اللامبالاة، وعدم الاكتراث، الداليْن على تجاهل الآخَر وإهماله، واتخاذ موقف سلبي منه، بل يعني موقفا ذا طابع إيجابي. (٢) ويحدد **محمد عابد الجابري** المعنى الاصطلاحي الحديث للتسامح بأنه يعني أن لا يتخلى المرء عن قناعته، ولا أن يكف عن إظهارها، والدفاع عنها، والدعوة لها، بل يعني الامتناع عن استعمال أية وسيلة من وسائل العنف، والتجريح، وبقولٍ مختصَر: احترام الآراء، وليس فرضها. (٣) ويعرِّف **محمد أركون** التسامح بأنه: الاعتراف للفرد المواطن، بحقه في أن يعبِّر عن كل الأفكار: السياسية، والدينية، والفلسفية التي يريدها، ولا أحد يستطيع أن يعاقبه على آرائه، إلا إذا حاول فرضها بالقوة والعنف على الآخرين. (٤)

ويعرِّف **ماجد الغرباوي** التسامح بأنه: موقف إيجابي من العقائد والأفكار، يسمح بتعايش الرُّؤَى والاتجاهات المختلفة، بعيداً عن الاغتراب والإقصاء، على أساس شرعيَّة الآخر المختلِف معه : سياسياً ، دينياً ، .... وحرية التعبير عن آرائه

(١)حميد نفل النداوي : ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بين الأنا والآخر، المجلة السياسية والدولية، العدد ٨، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨، ص ١٤٤ .

(٢) ناجي البكوش وآخرون:دراسات في التسامح،المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ١٩٩٥، ص ١٢.

(٣) محمد عابد الجابري: قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ٢٨.

(٤) محمد أركون: قضايا في نقد العقل الديني؛ كيف نفهم الإسلام اليوم، ط ٢، ترجمة وتعليق هاشم صالح، دار الطليعة للطباعة، والنشر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٤٣ .

وعقيدته.[١] وعليه فإن التسامح يعني قبول واحترام وتقدير التنوع الثري لثقافات عالَمنا، وأنماطه التعبيرية المختلفة، وطرق تحقيق كينونتنا الإنسانية، فهو تناسق في الاختلاف، وليس واجباً أخلاقياً – فقط – بل وهو واجب سياسي وحقوقي – أيضاً – وهو فضيلة تعمل على إحلال ثقافة السلام محل ثقافة الحرب، وهو ليس مجرد إقرار، ولا مجرد تنازُل أو تجاوُز، بل هو موقف فعَّال مدعوم بالاعتراف بالحقوق العالمية للإنسان، والحريات الأساسية للآخرين. [٢]

كما عرَّف ابن **مسكويه** التسامح بقوله: " التسامح ليس فضيلة واحدة، بل فضيلتان هما: السماحة والمسامحة، وكلاهما أحد أشكال السخاء، وينتميان في آخر المطاف إلي العفة، التي هي من كُبرَيات الفضائل، والتي يُفترَض في السلوك الأخلاقي أن يتمثلها، فهي الطريق إلي الخير، والسعادة. أما السماحة فهي: بذْل بعضِ ما لا يجب. وأما المسامحة فهي: ترْك بعض ما يجب للجميع بالإرادة والاختيار. " [٣] ومن هنا يؤكد **الباحث** علي أن التسامح هو الخيار السليم، الذي ينبغي أن يتم التعامل به، فإنه يرفض أن يؤدي التسامح بأي حال من الأحوال إلي التنازل عن المعتقَد، أو الخضوع للمساومة أو الابتزاز، وإنما يعني التسامح عنده القبول بالآخر، ومعاملته علي أساس العدالة والمساواة، بِغَضَّ النظر عن قناعاته وأفكاره المختلفة. وعلي ذلك فإن التسامح يعني غياب: العنف، والتعصُّب، والحرب. وأما العنف والتعصب، فيمثلان واقعاً ينفي وجود التسامح، وبالتالي غياب السلام.[٤] ويتحقق التسامح في الدولة الواحدة ذات الطبيعة التعددية: السياسية، والاجتماعية،

(١) ماجد الغرباوي : التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الأديان، والثقافات، ط ١، مؤسسة عارف للطباعة، بغداد النجف، ٢٠٠٨، ص ٢٠ .

(٢) ياسين بن علي : مفهوم التسامح بين الإسلام والغرب، ط ١، دار الدعوة الإسلامية للنشر، طرابلس، ٢٠٠٦، ص ١٣ .

(٣) ابن ماسكويه : تهذيب الأخلاق، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٢ .

(٤) علي أسعد وطفة، صالح محمد الراشد : التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٢٢ .

والاقتصادية، والدينية، والعِرقية، إذا استطاع المجتمع التعايش مع تعدديته إيجابياً وسلمياً، عبْر تَبَنِّيه قيم الحوار الوطني الداخلي القائم على: الاحترام المتبادَل، والإنصاف، والعدل، ونبذ التعصب والكراهية.(١) وأن يشمل هذا الحوار كل موضوع يقسم الأفراد والمجتمع، سواء أكان: سياسياً، أم ثقافياً، أم فكرياً؛ لأن نجاح الحوار وفعاليته يكمُنَان في شموليته واستيعابه للحاجة العامة. (٢) وكلما ساد الحوار والتسامح الداخلي، أَمكَنَ أن يتحقق الحوار والتسامح العالمي؛ لأنه يقوي النسيج الداخلي في كل بلد، وهو السبيل الأسْمَي والأرقى لضبط الاختلاف المذموم، وتفعيل قِيَم: التعاون، والتآلف، والتكاتف. وبخلاف ذلك، فإنَّ غلْق باب الحوار، يعني غياب: المشاركة، والتعددية، والتسامح. (٣)

هذا وعلي ضوء ما تقدم، وبنظرة تحليلية لمضامين التعريفات السابقة لمفهوم التسامح، يتضح للباحث أن عملية الاتفاق علي تعريف واحد للتسامح، ليست سهلة، وأن هناك تباينات واضحة بين الدلالات اللغوية للمفهوم، فيما بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث. كما أن هناك مسافات متفاوتة، بين رُؤَي الأقدمِين والمحْدَثين للمفهوم، وربما يرجع ذلك إلي تطور المفهوم في التاريخ الإسلامي، تبعا للتنوع الحضاري والثقافي، وتطوُّر المجتمعات الإنسانية، خلال الأزمنة المتعاقبة. ذا وبعد الحديث عن التسامح لغةً واصطلاحاً فإن الباحث يتساءل: هل التسامح مفهوم فلسفي حقاً ؟ وإلى أي مدى يمكن أن تساهم الفلسفة من خلال ربطها بالتسامح في حل مشكلات وقضايا عصرنا، قضاياه الساخنة الكبرى؟ هذا ما سيجيب عنه في المطلب الثاني من هذا البحث وذلك فيما يلي:

---

(١) أشرف عبد الوهاب : التسامح الاجتماعي بين التراث والتغيير، مرجع سابق، ص ٢٠ .

(٢) عبد الستار الهيتي: الحوار والذات والآخر، ط ١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ٢٠٠٤، ص ص ١٠٩ – ١١٢ .

(٣) عبد الله علي العليان : حوار الحضارات في القرن الحادي والعشرين رؤية إسلامية للحوار، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٩٣ .

المطلب الثاني: العلاقة بين الفلسفة والتسامح

كثيراً ما ألَحَّ علي الباحث هذا السؤال: ما العلاقة بين الفلسفة والتسامح ؟ لذا فإنه يجيب عن هذا السؤال المهم في الصفحات التالية :

من الدعوات الإيجابية التي تُرفَع – اليوم –؛ لمواجهة ما يَتَّصِف به عصرنا من مواقف وسلوكيات تميل إلى التطرف والعنف: شعار (التسامح) وبما أن الحاجة تدعو – اليوم – كما في فترات سابقة عدة من التاريخ البشري، إلى بعث الحياة في القيم الإنسانية السامية، وإخصابها، ونشْرها، فإنه من المناسب بعد التدقيق في مفهوم التسامح لغة واصطلاحاً، واعتبار أن الفلسفة هي البوتقة التي تنصهر فيها المفاهيم والمجال الحيوي؛ لمنحها القوة، قوة التأثير في الفكر والسلوك . في هذا الإطار، ومن أجل هذه الغاية، فإن **الباحث** يتناول من خلال هذا المطلب حقيقة العلاقة بين الفلسفة والتسامح، وذلك من خلال طرحة للتساؤلات التالية: **هل التسامح مفهوم فلسفي حقاً؟ وإلى أي مدى يمكن أن تساهم الفلسفة من خلال ربطها بالتسامح في حل مشكلات وقضايا عصرنا، قضاياه الساخنة الكبرى** ؟ أسئلة تطرح موضوعات واسعة متشعبة، يطمح **الباحث** إلى أن يدلي بدلوه فيها – قدر استطاعته – مع الأخذ في الاعتبار بأن هذا الطرح، قد يصلح لأن يكون منطلَقاً لأبحاثٍ فلسفية أدق وأعمق .

إن الفلسفة بتعريفها العام والذي بقي ملازماً لها منذ ظهورها كنمط خاص من التفكير على أرض اليونان، هو: (البحث عن الحقيقة) أما التسامح، فقد سبق وأن تناوله **الباحث** لغةً واصطلاحاً، فأكد **الباحث** علي أن التسامح بمعناه الأخلاقي، هو: (موقف فكري وعملي قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير، سواء أكانت موافقة أم مخالفة لمواقفنا.) وبعبارة موجزة: (التسامح هو احترام الموقف المخالف. ومن خلال هذين التعريفين يتضح بسهولة ويسر بأن الفلسفة هي أكثر المجالات استعداداً لقبول التسامح والعمل به. فـ (البحث عن الحقيقة) لا يعني

امتلاكها. ومادام المرء يبحث عن الحقيقة، ولا يدَّعي امتلاكها، فهو – بالضرورة – يعترف بالتعدد والاختلاف، ويتجنب إصدار أحكام تُقْصِي الآخر .. إن الفلسفة بهذا المعنى ميدان للاجتهاد، والتسامح يتحقق في الاجتهاد، إذ هو مجاله الطبيعي. كما أن اعتماد الشك في التفكير الفلسفي والأخذ بنسبية الحقيقة، هو التسامح بعينه، فهو اعتراف بالاختلاف وبمشروعية الخلاف. (١)

إذن فالفلسفة بلا شك هي المجال الحيوي للتسامح إلي حد بعيد .. ولا يجوز لها، ولا يمكنها، أن تبقى دائماً منفصلة عن الزمان والمكان، بعيدة عن قضايا الإنسان، الاجتماعية بل إنها وثيقة الصلة بقضايا المجتمع، ففي تاريخ الفلسفة آراء متزنة، تطالب بكسر قوقعة التمذهب الضيق، والتعصب للرأي، وإلغاء الآخر. يقول **الدكتور محمود حمدي زقزوق:** "فالذين يحاربون الفلسفة ويحاولون هدمها والقضاء عليها، يصنعون عبثاً ومحاولاتهم مَقْضِيٌّ عليها بالفشل. ومن ناحية أخري فإن محاولاتهم هذه – بالرغم من أنها موجَّهة ضد الفلسفة – هي نوعاً من التفلسف تثبت الفلسفة بدلاً من أن تقضي عليها." (٢) ويقول الدكتور زكريا إبراهيم: " إن التفكير الفلسفي ظاهرة بشرية مشاعة."(٣) إذن " الفلسفة لا تصدق ما نري بلا براهين، فمنذ نشوئها كان الفلاسفة يسعَوْنَ – دوْماً – إلي إثبات ما يطرحونه من أحكام. فتراهم يوردون الأدلة دفاعاً عنها."(٤)

(١) صالح شقير، ساطع نسيب رضوان : تفعيل مفهوم التسامح فلسفياً، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٣٦) العدد (٥)، ٢٠١٤، ص ١٤١

(٢) محمود حمدي زقزوق : تمهيد للفلسفة، ط ٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ١٣ – ١٤.

(٣) زكريا إبراهيم : مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧١، ص ٢٨ .

(٤) راكيتوف: أسس الفلسفة، ترجمة موفق الدليمي ، دار التقدم، طبع في الاتحاد السوفيتي، ١٩٨٩، ص ١٠.

هذا ومن خلال ما طرحه **الباحث** فإنه يؤكد علي أن الحاجة تدعو –اليوم كما في فترات عديدة من التاريخ البشري – إلى بعث الحياة في القيم الإنسانية السامية وإخصابها ونشرها، فقد يكون من المناسب التدقيق في مفهوم التسامح بربطه بالفلسفة، باعتبار أن الفلسفة هي المركز الذي تُمتَحَن فيه المفاهيم والمجال الحيوي؛ لمنحها القوة، قوة التأثير في الفكر والسلوك. فالتسامح المأمول –راهناً– ليس فضيلة – فحسب – بل هو ضرورة: وجودية، واجتماعية، وثقافية، وسياسية. وذلك من أجل تحصين واقعنا أمام كل مخاطر التعصب الأعمى، الذي يمكن أن يحيط بنا ويستهدف وجودنا وتطلعاتنا .

المبحث الثاني التسامح في الفكر الإسلامي (جمال الدين الأفغاني أنموذجاً):

المطلب الأول التسامح عند جمال الدين الأفغاني

المطلب الثاني التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي .

تمهيد.

إن من أعظم نعم الله - ﷻ - علينا، أن جعلنا من هذه الأمة، التي كرمها الله بخير كتاب أُنزِل، وبخير رسول أُرسِل، امتازت عن باقي الأمم بسمات وخصائصَ عظيمة: كالتسامح، والعموم، والشمول. مما جعلها تستحق قول الله - ﷻ -: ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ** ﴾[(١)]" وخيرية هذه الأمة وعزتها، متوقفتان علي القيام بشعيرة الأمر والنهي، والجهاد في سبيل الله."[(٢)] "فهم أنفعهم لهم، وأعظمهم إحساناً إليهم؛ لأنهم كمَّلوا كلَّ خير، .... حيث أَمَروا بكل معروف، ونَهَوْا عن كل منكر." [(٣)] إن تسامح هذه الأمة، يشمل كل جوانب الدين من: عقيدة، وشريعة، وأخلاق. والجانب الأخلاقي فيها جانب هام، كونه

(١) سورة : آل عمران من الآية ١١٠ .

(٢) عبد العزيز ناصر الجليل : وكذلك جعلناكم أمة وسطا، ط ١، دار طيبة، الرياض، ٢٠٠٤، ص ١٢٢ .

(٣) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمة : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ط ٣، تحقيق دكتور محمد السيد الجليند، دار المجتمع، جدة، ١٤٠٧، ص ٢٧ .

يمثل السلوك التطبيقي لأفراد الأمة. إن قيم التسامح في الفكر الإسلامي " ترفع الإنسان من مستواه الحيواني، إلي المستوي الخُلُقي، اللائق بإنسانيته وكرامته، والعلوِّ به فوق الواقع المعيشي؛ من أجل الاتجاه نحو ما ينبغي أن يكون، وتعمل علي تناسُق مصالحه، وتكامُلها مع مصالح أفراد المجتمع وهيئاته، علي أسس راقية كريمة؛ بهَدَفِ تحقيق السعادة لكل من الفرد والمجتمع."(٢) إن المجتمع البشري ، بحاجة إلى نشر وتأصيل قيم والتسامح، كمنظور إنساني وأخلاقي، فلا يمكن تَقدُّم المجتمع، وخروجه من غلوائه الحالية، إلا بتعميم فكرة قبول الرأي الآخر، حتى وإن تَنَاقَضَ مع رأْي الجماعة .

إننا نخشى علي الأمة من تيارين كلاهما أشد خطراً من الآخر: **تيار الغلو والتشدد** الذي يريد أن يضيِّق على الأمة ما وسَّعه الله، ويعسِّر عليها ما يسره الله، وأن يعادي العالم كله، ويقاتل الناس جميعاً. **وتيار الانفلات والتسيب**: الذي اتخذ إلهه هواه، فلا يرجع إلى أصل، ولا يتقيد بنص، ورضي بتقليد الغرب. ومن الأمثلة على اللاوسطية، أو التطرف، اختلاف المذاهب الإسلامية في مسألة مرتكب الكبيرة، فرأْىُ الخوارج: أنه كافر، والمرجئة يرون: أنه مؤمن. أما المعتزلة فقالوا: إنه في منزلة بين المنزلتين، فأكَّدوا علي أن صاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا بدون توبة، فهو من أهل النار خالداً فيها، لكنْ يخفَّف عنه العذاب. وهذا الحكم يُعَدُّ وسطًا بين الخوارج والمرجئة.(٣) وتجاور المتضادين لا يعنى أن المسلم يعيشهما معاً، أو أنه يحمل شخصين في داخله؛ لأن المسلم في النهاية يبحث عن الحقيقة، ولا يُغمِض عينيه أمام أي احتمال، إنه مُطالَب ب بين الأمرين، وهى تعنى الموازنة بينهما؛ لكي يَصِلَ إلى

(١) صلاح الدين بسيوني رسلان : القيم في الإسلام؛ بين الذاتية والموضوعية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٣٧

(٢) مصطفى الشكعة : إسلام بلا مذاهب ، ط .٧، الدار العربية اللبنانية ، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٧٧ .

الحد الأوسط، وهو هنا لا يَفترَضُ إلغاء الطرفين، بل وجودهما معاً.(١)

إن الإسلام الحنيف تميز منذ فجر دعوته بالاعتدال والتسامح من بين جميع الشرائع والأحكام الإلهية، والأنظمة الخالدة والصالحة لكل زمان ومكان. لذلك اجتذب هذا الدين السمح أنظار المعتدلين في المشرق والمغرب. ففيه العلاج والإنقاذ، وبه تَصلُح البشرية. ويعم: الرخاء، والخير، والاستقرار، والسلم، والأمان. ومن خلاله يتحقق التقدم والازدهار. فما أحوجنا – الآن – إلي إرساء قيمة التسامح. "فالإسلام يهدف ويخطط لبناء المجتمع والأمة المتماسكة والقوية، حيث يخطط الإسلام في اتجاهه نحو تغيير المجتمع؛ لتقوية الصلة بين أفراد المجتمع وبين خالقهم؛ لبناء حياتهم على أساس العبودية الخالصة له - ﷻ - وحده لا شريك له.(٢) والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن أن نعزز قيمة التسامح، في مواجهة التعصب والتطرُّف، في مجتمعات لم تعزَّز فيها تقاليد الديمقراطية بعد، وخاصة تقاليد الاعتراف بالرأي الآخر، ومشاركة المجتمع ؟! حيث تغيب عملياً مبادئ حقوق الإنسان في المجتمعات العربية، إلي حد بعيد .

وانطلاقاً من هذا، فإن الباحث يتناول في هذا المبحث من دراسته للتسامح في الفكر الإسلامي، متناولاً في المطلب الأول منه التسامح عند جمال الدين الأفغاني أنموذجاً. وفي المطلب الثاني التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي وذلك فيما يلي :

المطلب الأول: التسامح عند جمال الدين الأفغاني

وقف **جمال الدين الأفغاني** ضد الأفكار التي تدعو إلي القومية، وإطلاق الحرية الدينية والفردية – بحسب مدلولها الليبرالي – كونها تهدف إلي النيْل من وحدة الأمة، وترسخ لمفهوم السيطرة الاستعمارية البغيضة، البعيدة عن روح التسامح. يقول **سمير**

(١) عبد الحميد إبراهيم: العربية مذهب وتطبيق، الكتاب الأول المذهب، طـ ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٨ .

(٢) محسن عبد الحميد: منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٠٣ .

خليل مؤكداً علي ذلك : " فإن الواقع المدهش – حقاً – هو أن التسامح الذي يُعتبَر سِمةً عامة في الفكر الغربي، منذ النصف الثاني من القرن السابع عَشَر، وفكرةً معاصرةً في زماننا هذا . هذا التسامح يبدو في المقام الأول غائباً عن اللغة العربية. ومِنْ ثَمَّ غائباً عن أنماط التفكير كافة، والتي تعمل عَبْر هذه اللغة."(١) ورغم ذلك فهناك من تناول حقيقة التسامح في أفكاره، ودافع عنه دفاعاً شديداً، ومن هؤلاء **جمال الدين الأفغاني**. وهو ما يتناوله **الباحث** في الصفحات التالية :

لقد انتقد **الأفغاني** كلَّ من يري في التسامح الديني عائقاً أمام: المدنية، والتطور العلمي، والمعرفي. واستشهد بالدور الذي قام به الدين الإسلامي، وكيف سَمَا بالأمة العربية إلي درجات المدنية والحكمة. مؤكداً علي أن تراثنا الإسلامي، زاخرٌ بهذا التسامح علي المستوي النظري والعملي، ولا نحتاج لننقب في التراث؛ لإبراز ذلك؛ لأن التسامح في صورته المُثْلَي، كان نبراساً لواقع عاش فيه أجدادنا، باستثناء محطاتٍ تَراجَعَ فيها هذا المبدأ، ولكنه لم يلبث أن عاد مرة أخري؛ وذلك لأن ثقافتنا الإسلامية في أسمي مصادرها: القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، مثَّلتْ نهراً نستقي منه هذا المفهوم في صوره المتعددة، وبالتالي لاشك في أننا نجد من يدافعون عن مبدأ التسامح، إذا لمسوا تراجعاً لهما في واقعهم. انطلاقاً من أن هذا الدفاع هو دفاع عن الإسلام في صورته النقية، وامتداد للسنة في صورتها، ليس فقط النظرية بل العملية للرسول ﷺ وصحابته الكرام، مع من يختلفون معهم أو يعارضونهم، فما أحوجنا إلي أن نُجْلِي مَعَالِم هذه الصورة المشرقة في واقعنا، الذي يشهد سيْلا من: العَدَاء، والأحقاد، والاستقطاب الْحادِّ لكلٍّ منا تجاه الآخر. فالإسلام هو دين السماحة، بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ.

إن المسلمين كانوا يراعون في فتوحاتهم حُرْمَةَ أصحاب الأديان الأخرى، ويراعون حقوق أهل الذمة فها هو أبو بكر الصديق ﷺ قبل أن يودِّع جيش أسامة بن زيد، يخطب في الجُنْد خطبة تتجلَّي فيها: رقَّة، ورحمته، وتأكيده علي: المحافظة علي

(١) سمير خليل : التسامح في اللغة العربية، منشور ضمن كتاب التسامح بين شرق وغرب، ط ١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢، ص ٥ .

الآخر، وحفظ النفْس الإنسانية، والحيوانية، والنباتية. حتى في أوقات الحرب فيقول: " لا تمثِّلوا، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً، ولا شيخاً كبيراً، ولا امرأةً، ولا تقطعوا نخلاً ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرةً مثمرةً، ولا تذبحوا شاةً، ولا بقرةً، ولا بعيراً، وسوف تمرون بأقوامٍ قد فرَّغوا أنفسهم في الصوامع، فدعوهم وما فرغوا أنفسهم إليه. " (١) وفي هذا يقول عمر بن الخطاب ﷺ في معاهدته مع أهل بيت المقدس، عقِب فتحه لها: " هذا ما أَعطَي عمر أمير المؤمنين أهلَ إيلياء من الأمان .... أعطاهم أماناً: لأنفسهم، وكنائسهم، وصُلبانِهم. لا تُسكَن كنائسهم، ولا تُهدَمُ، ولا يُكرَهون علي دينٍ غير دينهم، ولا يُضارَّ أحدٌ منهم. " (٢) كما أنهم لم يجعلوا الترقي للمناصب العليا حِكْراً عليهم وحدهم، فقد ارتقي في دولتهم إلي المراتب العليا كثير من أصحاب الأديان الأخري، يقول **الأفْغاني:** " سُحْقاً لقوم يظنون أن المستقبل لهم بتعصبهم، فيمنعون مخالفيهم من حقوقهم.(٣) كما أن الشريعة الإسلامية قد أَلْزَمَتْ الناس باحترام حق الغير، في اعتقاد ما يشاء، وترْكِه يعمل طِبْقاً لعقيدته. " (٤)

ومن وجهة نظره أن الإسلام دين عالمي، يتجه برسالته إلي البشرية كلها، هذه الرسالة التي تأمر بالعدل، وتنهى عن الظلم، وترسي دعائم السلام في الأرض، وتدعو إلي التعايش الإيجابي بين البشر جميعاً، في جو من الإخاء والتسامح بين كل الناس، بصرف النظر عن: أجناسهم، وألوانهم، ومعتقداتهم. فالجميع ينحدرون من نفس واحدة ." (٥) يقول الحق ﷻ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم

(١) الطبري: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، جـ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٢٢٦.

(٢) علي عبد الواحد وافي : حقوق الإنسان في الإسلام، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٧٠.

(٣) الأفغاني : عن التعصب (مقال في كتاب أضواء علي التعصب، لمجموعة مؤلفين، من أديب أسحاق والأفغاني ... إلي ناصيف نصار، طـ١، دار أمواج للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٣، ص ٣٣ .

(٤) فضل الله محمد إسماعيل : الأسس الإسلامية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ط ١، مكتبة بستان المعرفة للطبع والنشر، كفر الدوار، ٢٠٠٤، ص ٣١ .

(٥) محمود حمدي زقزوق: الإسلام وقضايا الحوار، ترجمة مصطفى ماهر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٢٧٧ .

﴿ مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [١] " فالإسلام يرى أن الاختلاف بين الناس في: أجناسهم، ولغاتهم، وعقائدهم، لا ينبغي أن يكون منطلَقا أو مبرِّراً للنزاع والشقاق بين الأمم والشعوب، بل الأَحْرَى به أن يكون دافعا إلي: التعارف، والتعاون، والتآلف بين الناس؛ من أجل تحقيق ما يَصْبون إليه من تبادُل للمنافع، وتعاوُن على تحصيل المعاش، وإثراء للحياة. يقول الحق - ﷻ - ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ [٢]

ويؤكد **الأفغاني** علي أن المسلمين لم يجبروا أحداً علي قبول دينه، وكانوا يأخذون المال (الجزية) ممن لا يقبل بالإسلام مع مراعاة شروط عادلة. ومن هنا فإن الإنسان المسلم، مُطالَب أخلاقياً، ودينياً أن يكون متسامحاً مع كل البشر، بِغَضِّ النظر عن الانتماءات: العِرْقية، والثقافية، والدينية، والأيدلوجية. ولا يكتفي الإسلام بذلك. بل يطلب من المسلم – أيضاً– : احترام الآخر، وثقافته، وعقيدته، وخصوصيته الحضارية. [٣] يقول الحق – ﷻ –: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾ [٤] كما أن الإسلام يحمي مبدأ حرية العقيدة للناس جميعاً، مهما كانت عقيدتهم. " ومن المبادئ الثابتة في القرآن الكريم: ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ ﴾ [٥] ومن المحقق أن النبي ﷺ لم يُكرِه أحداً – قط – علي الدخول في الإسلام. بل الأبلغ من هذا أن القرآن الكريم يوضِّح أن النبي ﷺ لا يملك هذا، فليس من حقه أن يُكرِه أحداً علي الإيمان. ويكاد القرآن يلومه علي مَحْض التفكير في ذلك [٦] ففي القرآن: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ

(١) سورة النساء : من الآية ١.

(٢) سورة : الحجرات : الآية ١٣.

(٣) محمود حمدي زقزوق : الإسلام وقضايا الحوار، مرجع سابق، ص ٢٧٩ .

(٤) سورة الممتحنة : الآية ٨ .

(٥) سورة البقرة : من الآية ٢٥٦ .

(٦) عبد الحليم حفني:جوهر الإسلام، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،١٩٨٨، ص ١٦٣

تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾ ﴾[1]

ومن هنا يري **الأفغاني** أن نهضة المسلمين، لن تكون إلا بالاطلاع علي علوم الغرب والاستفادة منها، ليس بمحاكاتهم، ولكن بأخذ العلم عنهم الذي لا يتناقض مع جوهر الدين. كما أكد علي ضرورة الإصلاح الديني، كأساس للتسامح، مع الاهتمام بالاجتهاد في الرأي، وتطبيق مبادئ القرآن الكريم، والبعد عن تقليد القدماء والمحْدَثين. فيؤكد **الأفغاني** علي: " أن باب الاجتهاد مفتوح، ولم يُغلَق باب الاجتهاد: لا نصاً، ولا عقلاً، ولا واقعاً. "[2]

"وترتبط التسامح بدعوة الإسلام، إلي العفو والصفح عند المقدرة، وهو ما يزيد العلاقات البشرية صفاء، ويُهَدِّئ من نيران الثأر التي ابتُلِي بها المجتمع الجاهلي، وأَخمَدَها الإسلام، وهو العفو المطْلَق الذي سنَّه المصطفى ﷺ حين فتح مكة. فقد "وقف النبي ﷺ براحلته في قلب مكة، التي أصبحَتْ هي ومن فيها، في قبضة يده؛ ليقول قولته المشهورة، الذين ظلُّوا أكثرَ من عشرين سنة يناصبونه العَداء: (**ما تظنون أني فاعل بكم ؟ قالوا: خيراً، أخ كريم، وابن أخٍ كريم. قال: اذهبوا فأنتم الطُّلَقاء.**) أي المحرَّرين من الأَسْر والعبودية. التي كانوا – حينئذ فيها بمنطق الحرب، أن يصبح الأسير عبداً." [3] وهذا هو الصفح الذي أمر به المسلمين جميعاً كما جاء في قوله ﷻ : ﴿ **فَٱعْفُوا۟ وَٱصْفَحُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٩﴾** ﴾[4] كان لابد لقيمة التسامح في الإسلام، أن تنصهر في بوْتَقَةٍ من القيم الإسلامية؛ كي تُدَعِّمَها وتُقَوِّي أركانها، ومن هذه القيم: الأمانة، والعدل اللتان تدعوان الإنسان – دائماً – إلي الالتزام بها، بدْءًا مِنْ رَدِّ الأمانات إلي أهلها، إلي الحُكْم بين الناس بالعدل. فالأمانة والعدل يقفان على النقيض من مطلَق الخيانة والظلم، وهما آفة

(١) سورة يونس : الآية ٩٩ .

(٢) حسن حنفي : جمال الدين الأفغاني، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٧ .

(٣) عبد الحليم حفني : جوهر الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٤٨ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ١٠٩ .

البشرية، وأساس الصراع، ومَدْخَلُ التدهور والفساد.[١]" فلقد روت لنا كتب التاريخ أنه بعد أن اكتملت الفتوحات الإسلامية، عاش اليهود والنصارى مع المسلمين جنباً إلي جنب، عيش أبناء الوطن الواحد، وأسهموا في بناء الحضارة الإسلامية إسهاما ملحوظاً، ووضعوا لَبِناتٌ في بنيان الثقافة العربية، وربطوا الفكر الإسلامي بالثقافات الأخرى شرقيةً كانت أم غربية، وكان لهم في حركة الترجمة الإسلامية الكبرى، نصيب واضح."[٢] هذه تعاليم الإسلام، التي نحتاج إلي التأكيد عليها، والتي تحمل بين طياتها اليسر والسماحة " فكل شيء يؤدي إلي الحَرَج لسبب خاصٍّ أو عامٍّ، فهو مَعْفُوٌّ عنه، رجوعاً إلي الأصل والقاعدة."[٣] يقول **أبو بكر بن العربي**: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أصل في الدين .... وهو فَرْضٌ علي جميع الناس ... بشرط القدرة عليه."[٤] أو علي حد تعبير **ابن تيمية**: " بحسب الإمكان"[٥] " فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، من القُطْبِ الأعظم للدين، وهو الأساس الذي ابتعث الله به النبيين أجمعين، ولو طُوِي بساطه وأُهمِل علمه، وعمله؛ لتعطلت النبوة، واضمحلت الديانة، .... وسادت الجهالة، واستشري الفساد."[٦] " والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ سبب: لتزكية المجتمع، وتطهيره، وتهذيب أخلاقه، وسلوكه، وهو الضمانة الحقيقية لحفظ النظام، وتحقيق الأمن، ... ومنْع الاعتداء علي مصالح الناس وخصوصياتهم، وحماية أخلاقهم من الفساد والانحلال، ووحدتهم من التفكك."[٧] إذن وجب التأكيد علي قيمة التسامح؛ لنقضي به علي الانحرافات الفكرية، والتأكيد – أيضاً

(١) أحمد فؤاد باشا وآخرون : موسوعة الحضارة الإسلامية، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٥، ص ص ١٥٢ – ١٥٣ .

(٢) إبراهيم مدكور : في الفكر الإسلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٨٩ .

(٣) ناصر سليمان العمر :في ضوء القرآن، ط ١، دار الوطن، الرياض، ١٤١٣، ص ص ١٠٦ – ١٠٧

(٤) أبو بكر محمد بن علي بن العربي : أحكام القرآن، ج ٢، دار العلم للجميع، بدون تاريخ، ص ١٢ .

(٥) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمة:رسالة العبودية، مكتبة المعارف،الرياض،١٤٠٤ هـ، ص ٩

(٦) محمد بن محمد الغزالي:إحياء علوم الدين،ج ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص ٢٨٠

(٧) عبد العزيز الفوزان : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثرهما في تحقيق الأمن، ط ١، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ١٤٢٤ هـ، ص ٥ .

– علي قيمة الإيمان الضروري " فإذا فقدت الأمة الإيمان، دَبَّ فيها الفساد، وأُهدِرتْ القيم، وأصبح أمرها فَوْضَي."[١]

ومن هنا يري **الأفغاني** أن الأسباب الكافية وراء انحطاط المسلمين، ترجع إلي شيوع الإفراط في التعصب، والاستبداد السياسي، يقول: "فلا نجد لتأخرنا غير سببين أصليين وهما: التعصب، والاستبداد." [٢] فكان خصوم الدين يكيدون له كيداً عظيماً، فكانوا يقذفونه بشتي ألوان الافتراءات والاعتراضات، ويبذلون الجهد؛ ليصبغوا الدين بصبغة قاتمة، تجعل منه في نظر الناس صورةً بغيضةً منفِّرةً؛ ونتيجة لذلك أصبح الدين الإسلامي – في نظرهم – عنواناً للتعصب والانغلاق، وأن تابعيه متعطشون لسفك الدماء باسم الدين، ومظهراً للعنصرية عديمة التسامح، ولكنْ في العصر الحديث المتحضر المستنير، فلا مجال للدين الذي يُخضِّب الأيدي بالدماء.[٣] "لقد رفع الإسلام شعار التسامح، قانوناً كلياً لا يقبل التجزئة، وجعله دستوراً لحياة البشر، فلا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى والعمل الصالح."[٤] إنه تسامُحٌ يبدو – أحياناً – فوق الطاقة البشرية . هذه القدرة التي يجب أن تُعبِّرَ عن ذاتها بكل ما تمتلك من انبعاثات، وتترك لغيرها أن يُعبِّرَ عن ذاته – أيضاً – ولكنْ دون حدوث: صدامات، أو صراعات، أو تناقضات، أو منازعات. فيكفي الطبيعة بما تحتويه من تناقضات، أن تعطينا مثالاً للتوازن، والخضوع للقانون الذي يحافظ على بقائها.

"وبهذا الأفق الإسلامي المستنير في السماحة، احتضن الإسلام الكل، وجعل الإيمان فيه شاملاً لكل ما أَوْحَتْ به السماء، علي مَرِّ تاريخ الوحي، إلي كل الرسل والأنبياء، وبذلك – ولأول مرة في التاريخ – جعل الإسلام الآخر جزءا من الذات، فتَجاوَزَ بهذا المستوي غير المسبوق في السماحة، مجرد الاعتراف بالآخرين والقبول

---

(١) عثمان جمعة ضميرية : أثر العقيدة الإسلامية في اختفاء الجريمة، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة، ٢٠٠٠، ص ١٧٣ .

(٢) جمال الدين الأفغاني : سلسلة الأعمال المجهولة، مرجع سابق، ص ٨٠ .

(٣) خورشيد أحمد : الإسلام .. والتعصب، ترجمة سعد زغلول أبو سنة، سلسلة مجمع البحوث الإسلامية السنة التاسعة، العدد ٨٧، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ١٩ – ٢٠ .

(٤) أحمد سليم سعيدان:مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام، العدد ١٣١ ، الكويت ، ١٩٨٨، ص ١٨٥

بهم."[١] " وحتى ندرك سُمُوَّ هذا الأفق الإسلامي الجديد في السماحة والتسامح، والذي بدأ الإسلام به التاريخ الحقيقي للسماحة، في: مسيرة الإنسانية، وشرائعها، وفلسفاتها، وحضارتها. نلفت الأنظار إلي حقيقة أن الإسلام لم يصنع هذا الاعتراف بالآخر والقبول به، وتمكين الآخر من إقامة عقائده، لم يصنع الإسلام كل ذلك باعتباره أمراً مباحاً، وحقاً من حقوق الآخر – فقط – وإنما جعل ذلك فريضةً إسلاميةً، وشرطاً لاكتمال الاعتقاد بعقيدة الإسلام." [٢]

وينتهي **الأفغاني** إلي وصية المسلمين بقوله: " العدل أساس الكونِ وبه قِوامُه، ولا نجاح لقوم يزدرون العدل بينهم، وعليكم أن تتقوا الله، وتلتزموا أوامره في حفْظ الذمم، والاعتراف بالحقوق لأربابها، وحُسْنِ المعاملة، وإحكام الأُلفة في المنافع الوطنية، بينكم وبين أبناء أوطانكم من أرباب الأديان المختلفة، فإنَّ مصالحكم لا تقوم إلا بمصالحهم، كما لا تقوم مصالحهم إلا بمصالحكم، وعليكم أن لا تجعلوا عصبية الدين، وسيلةً للعدوان، وذريعةً لانتهاك الحقوق، فإن دينكم ينهاكم عن ذلك، هذا ولا تجعلوا أُعطِيَتَكم قاصرة علي مجرد ميْل بعضكم لبعض، بل تضافروا بها علي مباراة الأمم في: القوة، والمنفعة، والشوكة، والسلطان ،، ومنافستهم في اكتساب العلوم النافعة، والفضائل والكمالات الإنسانية. اجعلوا عصبيتكم سبيلاً لتوحيد كلمتكم، واجتماع شملكم." [٣]

وهكذا يشيد **الأفغاني** بالتسامح بين أفراد الأمة الإسلامية، ويَحُثُّ علي التعامل مع المخالف في الدين من باب العدل، ويقصد به القانون. أما التسامح مع الآخر، فهو خارج عن الإطار الطبيعي للحياة الإنسانية؛ – حسب رأيه – لأنه لا يقتصر علي طرف واحد، في ظل الاستغلال والاستعباد، وإنما يقتضي الاعتراف بالآخر وبحقه في

(١) محمد عمارة: السماحة الإسلامية، سلسلة في التنوير الإسلامي، العدد ٦٧، نهضة مصر، ٢٠٠٦، ص ١٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٧ .

(٣) الأفغاني : اعن التعصب، مرجع سابق، ص ص ٣٨ – ٣٩ .

الوجود، وبكافة حقوقه في الحياة. كما أكد الإسلام علي " أن صيانة غير المسلمين واجبة علي الدولة الإسلامية، فدمُه مَصُون، ومن اعتدي عليه يُقتَصُّ منه، وأمواله مصانة، وحريته الشخصية مصانة، ليس لأحد أن يمسَّها، وكرامته محفوظة؛ لأنه إنسان معصوم النفْس والكرامة، كالمسلم علي حدٍّ سواء"(١) كما أكد الإسلام علي احترام حرية الاعتقاد، وقاتَلَ من أجْلها ... ومَنَعَ الإكراه علي عقيدةٍ معينةٍ: بتهديدٍ، أو تعذيبٍ، أو إغراءٍ. كما يري **الإمام محمد أبو زهرة** أن "حرية الاعتقاد في الإسلام تتكون من عناصر ثلاثة: أولها تفكيرٌ حُرٌّ، والثاني عدم الإكراه علي عقيدة معينة، والثالث العمل وِفْقَ ما يعتقده الإنسان ويدين به."(٢) لقد نهي **الأفغاني** عن التعصب الأعمي البغيض، الذي يؤدي إلي التفريط في الشعور بالترابط بين أبناء الأمة، ويؤدي إلي تفككها وانحلالها. " فالتفريط هو إهمال ما يدعو إليه من التعاون علي حفظ حقوقهم، والدفاع عنهم، الذي يُفْضِي إلي اضمحلال الأمة؛ لعدوان غيرها عليها."(٣) كما أَضْفَي الإسلام حمايته علي من يعيشون في كَنَفِه من أصحاب الأديان الأخرى "فأتاح لهم أن يتعبَّدوا علي مُقتضَي دينهم، ومَنَعَ الحكام من التضييق عليهم في إقامة شعائر دينهم."(٤)

المطلب الثاني التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الإسلامي.

إن الكثير من المضامين الحديثة، التي تتأسست عليها مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، نجد لها جذوراً في التنظير الفكري للتسامح، منذ بدايته قبل أكثر من ثلاثة قرون، فالعديد من المفكرين مثل: **لوك، ومنتيسكيو، وفولتير** يعتبرون أن

(١) محمد أبو زهرة : المجتمع الإنساني في ظل الإسلام، دار الإخلاص للطباعة، ١٩٨٦، ص ١٩٨ .

(٢) محمد أبو زهرة : تنظيم المجتمع الإسلامي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٩٠ .

(٣) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، جـ ١، ط ٢، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٢٣ .

(٤) هنري لاووست : نظريات شيخ الإسلام ابن تيميه في السياسة والاجتماع، ترجمة محمد عبد العظيم علي، دار الأنصار، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٨٣ .

التسامح بمثابة دعامة أساسية للتنظيم الديمقراطي للحكم. فقد صار مبدأ احترام حقوق الإنسان، أحد المعايير المهمة في تحديد العلاقات والمعاملات الدولية، وفي قياس التطور السياسي لأي مجتمع، وقد يتخذ مثل مقياس النمو، أو تلبية الحاجات الأساسية، التي تُستخدَم في تحديد مستوى تطور الدول اقتصادياً ومادياً . فالمفهوم يكتسب عالمية جديدة ذات فعالية أكبر، بعد أن كان مجرد شعار تتضمنه مواثيق الأمم المتحدة، عَقِبَ الحرب العالمية الثانية."[١] كما لا يكتمل التسامح عند الفرد، إلا من خلال إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهو مِنْحَةً إلهية من الله الخالق البارئ للإنسان، بمُقْتَضَى فطرته التي فَطَرَهُ الله عليها؛ ليكون خليفة له في الأرض، ويمارس جميع ما وهبه الله له في الحياة، وينعم بجميع المصالح التي تعود عليه بالنفع والخير، وتدفع عنه السوء والشر، فهي حقوق شخصية للإنسان، ومَطْلَبٌ مُصَانٌ ومُقدَّس للناس جميعاً ،على مستوى الأفراد والجماعات. [٢]

ولهذا يطْلِق **عمر بن عبد العزيز** عبارته المشرقة: " **إن الله بعث محمداً هادياً ولم يبعثه جابياً**." [٣] هذا وكما يشتمل التسامح علي قيم أخلاقية جليلة، فإن حقوق الإنسان تشتمل – كذلك – علي أنواع عدة، أهمها الحقوق الأساسية: كحق الحياة، وحق المساواة أمام الشرع والقانون، وحق الحرية. والحقوق السياسية: كحرية الرأي، والتعبير،

(١) حيدر إبراهيم علي : التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٩، ص ١٣

(٢) محمد الزحيلي:حقوق الإنسان في الإسلام ط٢، دار الكلم الطيب،دمشق،١٩٩٧، ص ١٠١ . وكذلك :
– محمد سعيد رمضان البوطي:حرية الإنسان في ظل عبوديته لله،ط ١،دار الفكر،دمشق، ١٩٩٢، ص٢٥
– نعمان عبد الرحمن الحقيل : حقوق الإنسان في الإسلام والرد علي الشبهات المثار حولها، ط ٣، دار الرياض، الرياض، ٢٠٠٠، ص ١٥ .
– محمد عبد السلام إبو خزيم : عناية السنة النبوية بحقوق الإنسان، دراسة حديثة فقهية، ط ١، دار الوفاء، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢١

(٣) خالد محمد خالد : الدولة في الإسلام، دار ثابت، القاهرة، ١٩٨١، ص ١٤ .

وحق الشورى، أو المشاركة في الحكم والسُّلْطة.[١] ومن هنا يُقَدِّمُ هذا المطلب، تحليلاً لحقوق الإنسان من منظور الفكر الإسلامي، والذي ينطلق من تكريم الله للإنسان، واستخلافه له في الأرض، ويرتكز على العقيدة التي يعتنقها الإنسان، والتي تخِّول له حقوقاً شمولية عامة لا تشابه الحقوق: الطبيعية، أو القومية، أو الوطنية التي تُمَارَسُ في الغرب. كما سيتبين – أيضاً – أن الحقوق الشرعية الإنسانية ترتبط بالعقيدة، وتقوم على مفاهيم عالمية، مصدرها الشريعة الإسلامية، وتُقدِّم منظوراً واقعياً لحقوق الإنسان، منسجماً مع الفطرة الإنسانية، وثابتاً في التصور، ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات التي تتحدث عن مدي العلاقة الوثيقة بين التسامح وحقوق الإنسان، لم يجد **الباحث** ثقافة نازعَتْ في مصدرها حقوق الإنسان، والأسبقية في ذلك، كما نازعَتْ الثقافة الإسلامية. ومع هذه المنازعة، لم تكن الرؤى الإسلامية متفقة – تماماً – حول الموقف من معالم حقوق الإنسان المعاصِرة، ويبقى أنَّ أَهَمَّ الرُّؤَى في العالم الإسلامي، يتمركز موقفها من حقوق الإنسان الدولية في جانبين مهمين: [٢]

الأول جانب يرى أسبقية الدين الإسلامي في تأكيده علي حقوق الإنسان، وقد يكون هذا مَدخَلاً في – بعض الأحيان – للتعسف في الاستدلال؛ لإثبات الأسبقية، ومِنْ ثَمَّ التوافق بين المنهجين.

الثاني مع اتفاقه مع الجانب الأول في مسألة الأسبقية؛ إلا أنه يؤكد – كثيراً – على الخصوصية الثقافية، ولا يرى في فرْض عالمية الميثاق العالمي، إلا عَوْلَمَةً مفروضة من

---

(١) تفصيل هذه الحقوق ، وبيان أسسها ، وموقعها في الشريعة والأنظمة والقوانين والدساتير والإعلانات الدولية ، وتطبيقها تاريخياً وعملياً في كتاب :

– محمد الزحيلي : حقوق الإنسان في الإسلام، مرجع سابق، ص ص ١٣٧ – ٣٥٩ وكذلك :

– حسن محمد سفر : الحريات في النظام الإسلامي، ط ١، مطابع سحر، ١٩٩٦، ص ٧ .

(٢) رضوان زيادة : الإسلاميون وحقوق الإنسان : إشكالية الخصوصية والعالمية(ضمن كتاب :حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية) ، برهان غيلون وآخرون : مركز دراسات الوحدة العربية ط ١ ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص ١٥٨ .

قِبَل حضارة غربية سائدة .

إن قضية فرض النمط الغربي فيما يتعلق بقضية التسامح وحقوق الإنسان، يُعَدُّ الأخطر على الأمن الفكري للمجتمع المسلم في هذا المجال. لذا فمن الضروري أن نَعْلَم أن هناك نوعا من الخصوصية للمجتمعات المسلمة، في مجال قوانين حقوق الإنسان، إذ أن مجتمعاتنا تملك تراثاً فكرياً ضخماً، في القرآن الكريم والسنة النبوية، يتحدث عن حقوق الإنسان، ولا يجوز تَجاوُز هذه النصوص الواضحة في تحديد مسار الإنسان، حقوقاً وواجبات، إذ أن هذه الحقوق منَحٌ إلهية، وهذا الأمر يجعلها أكثر أهمية من عدة جوانب. (١)

١- بناء أحكام الإسلام – ومنها أحكام نظام حقوق الإنسان – على القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، وما استُمِدَّ منهما من قواعد وأحكام؛ يُشكِّل ضمانَةً مؤكَّدة لكمالها، وخُلوِّها من النقائص والأخطاء، ويضمن لها قوةَ الإلزام، وحَسنَ الالتزام، وتُحقِّق الطاعة الاختيارية لها، واتِّصافِها بالحل .

٢ – أنها حقوق غير قابلة للنسخ أو الإسقاط، ولم تكتف الشريعة بجعلها قناعات فكرية وأخلاقية، بل أيَّدَتْ ذلك بتشريعات مُلزِمة، وعقوبات صارمة لمن يخرج عليها.(٢) وإذ تقرر هذا المبدأ الديني الذي من أهم معالمه، قضية الثبوت في التشريعات، وأنه مبدأ غير قابل للمفاصلة والتطوير؛ ليتوافق مع الأنظمة العالمية،

---

(١) حول ذلك رجع الباحث إلي ما يلي :

– محمد فتحي عثمان : حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي ، ط ١، دار الشروق ، مصر ، ١٩٨٢، ص ٣٧ .

– إدريس الجبوري : الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية والنظم القانونية ، النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٨، ص ص ٢٢٠ – ٢٢٣ .

(٢) عمر عبيد حسنة : مقدمة : حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة ، أحمد الريسوني ، وآخرون (كتاب الأمة : ٧٨) رئاسة المحاكم الشرعية ، قطر ، ٢٠٠٢، ص ٢٢ .

فإننا نجد – في نفس الوقت – أن الأنظمة المعاصرة مُعرَّضة للتحولات، نظراً للطبيعة البشرية، والتحولات الاجتماعية التي لا نستطيع أن نتغافلها.(١)

لذا ينطلق الإسلام في قضية التسامح من اعتقاد راقٍ في نظرته إلى حقوق الإنسان، حيث جعل الله – عز وجل – الإنسان خليفة في الأرض؛ لعمارتها، وإقامة أحكام شريعته فيها، يقول الحق – ﷻ –: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾(٢)

إن البحث عن التسامح في الفكر الإسلامي وحقوق الإنسان، يجعل **الباحث** يؤكد علي أن قضية حقوق الإنسان، لم تُعَرفْ بشكل كامل كحقيقة واقعية، وبشكل صادق وعملي، إلا بعد ظهور الإسلام، ودعوته الإنسانية العالمية، وبموجَب النصوص في القرآن الكريم والسنة النبوية، وما ورد فيهما من تكريم الإنسان وتفضيله على سائر المخلوقات، وتسخير ما في الأرض والسماء له، والدعوة إلى المساواة بين الشعوب والقبائل، والمحافظة على حقوق الإنسان: إيماناً، وعقيدةً، وعبادةً، وممارَسةً، وتقرباً إلى الله وزُلْفىَ، وعبوديةً لله وحده، والتزاماً بالأحكام والتشريع. " فحقوق الإنسان المهدَّدة اليوم – والتي يدعو **الباحث** إلى حمايتها واحترامها – قد أَقرَّها الإسلام وقدسها منذ أربعة عَشَرَ قرناً من الزمان، فسبق بها سبْقاً بعيداً عما قال به مفكرو القرن الثامن عَشَر، الذي عُدَّ قرن حقوق الإنسان، أيدها الإسلام وثبَّتها، وجعل منها ديناً و دنياً، وأقامها على دعائم أخلاقية روحية." (٣)إن الأساس الأول لها قبل ذلك دعامة: العقيدة، والإيمان، والحرية الدينية، والتصوُّر الصحيح عن الكون والإنسان والحياة.

---

(١) حول ذلك رجع الباحث إلي ما يلي :

– محمد علوان ، محمد خليل الموسى : القانون الدولي لحقوق الإنسان ، ط ١، دار الثقافة، عمان ، ٢٠٠٦، ص ٢٩٥ .

(٢) سورة الأنعام : من الآية ١٦٥ .

(٣) عدنان الخطيب : حقوق الإنسان في الإسلام، دار طلابس، دمشق، ١٩٩٢، ص ٣٢ .

يقول **عباس محمود العقاد:** "لم تعلَن في ثورات العالم الدينية حقوقاً عامة للإنسان، قبل ثورة الإسلام في القرن السادس للميلاد؛ لأن الإنسان – نفسه – لم يكن عاماً، فيوليه الدين حقوقا عامة، وإنما وُلِدَ هذا الإنسان العام، يوم آمن الناس بإله يتساوى لديه كل إنسان، وكل الناس، ويوم نِيطَت حقوقُه وواجباتُه بغير تَفْرِقَةٍ بين قَبِيلٍ وقَبِيلٍ."(١)

إن الإسلام يحدد حقوق الإنسان بمفاهيمها الصحيحة، وضوابطها الشرعية، التي تحقق كرامة الإنسان، وتحفظ مصالح الفرد والمجتمع، وهي مضمونة بالشرع وأحكامه، لكل بَنِي الإنسان على اختلافهم. (٢) وليست خاضعة للقوة المادية، ولا يعتمد تفسيرها على المصالح الآنية، والرغبات الخاصة للأفراد أو الشعوب؛ لذا فحق الشعوب في إزالة الاستبداد والظلم السياسي حق ثابت؛ لاعتماده على عدم جواز العبودية لغير الله، أو الخضوع لغير شرعه سبحانه. (٣) وللضعيف والمسكين حق في الحياة الكريمة، ولا يحُول ضعفه وقصور قوته دون نيل ذلك الحق، كما يكون الاحتكام عند تضارُب المصالح لأحكام الإسلام، التي لا تتبدل باختلاف الأماكن والعصور. وقد خَصَّ الإسلام الإنسانَ بكرامة ثابتة، لا يجوز لأحد الانتقاص منها أو إهدارها؛ لأنها ممنوحة من الخالق – سبحانه – وهو الذي كرَّمه وفضَّله على كثير ممن خَلَقَ، وعلى هذا فإن حقوق الإنسان في الإسلام شرعها الخالق – سبحانه – فليس لبشر أياً كان أن يعطلها أو يتعدى عليها، ولها حصانة ذاتية لا تسقط بإرادة الفرد تنازلاً عنها، ولا بإرادة المجتمع ممثلاً فيما يقيمه من مؤسسات، أياً كانت

(١) عباس محمود العقاد : حقائق الإسلام وأباطيل خصومه، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٣، ص ٩٩ . وكذلك :

– محمد أحمد الصالح:حقوق الإنسان في القرآن والسنة، ط١، دار الرياض،الرياض، ٢٠٠٢، ص ١٥٠.

(٢) عبد الله عبد المحسن التركي:حقوق الإنسان في الإسلام،ط ١، بدون دار نشر، بدون تاريخ، ص ٤٣.

(٣) محمد أحمد مفتي، سامي صالح الوكيل : حقوق الإنسان في الفكر السياسي الغربي والفكر الإسلامي، ط ١، دار النهضة الإسلامية ، ١٩٩٢، ص ١٢ .

طبيعتها، وكيفما كانت السلطات التي تُخوِّلها. (١) وفي نفس المَنْحَى يؤكد الإمام **محمد الغزالي:** أن حقوق الإنسان في الإسلام ليست مِنحَةً من مَلِكٍ أو حاكِم، أو قراراً صادراً من سُلْطة مَحلِّية، أو مُنظَّمة دولية، وإنما هي حقوق مُلزِمة بحكم مصدرها الإلهي، لا تقبل: الحذف، أو النَّسْخ، أو التعطيل. (٢)

أما **محمد عمارة** فإلى جانب تأكيده على سبْق الإسلام في إقرار حقوق الإنسان في شمولٍ وعمقٍ، فإنه يذهب إلي أَبْعَدَ من هذا، عندما يَعِيبُ على الكتابات الإسلامية في هذا المجال، تبَنِّيها ذات المصطلح الذي وضعه الأوروبيون، ألا وهو مصطلح الحقوق، على حين أننا كما يقول: نجد الإسلام قد بلغ في الإيمان بالإنسان في تقديس حقوقه، إلى الحد الذي تَجَاوَزَ به مرتبة الحقوق، عندما اعتبرها ضرورات، ومن ثَمَّ أدخلها في إطار الواجبات، فحقوق الإنسان في الإسلام في نظره ليست – فقط – حقوقاً للإنسان، من حقه أن يطلبها ويتمسك بالحصول عليها، ويَحْرُم صدُّه عن طلبها، وإنما هي ضرورات واجبة لكل الإنسان، بل إنها واجبات عليه – أيضاً – يأثم هذا الإنسان فردا أو جماعة إذا هو فرَّط فيها، وذلك فضلا عن الإثم الذي يلحق كل من يَحُول بين الإنسان وبين تحقيق هذه الضرورات. (٣)

إن الوقوف علي النظرة الإسلامية لحقوق الإنسان، يستوجب التركيز على جانبين، حَظِيَا باهتمام الشريعة الغراء . **أولهما:** الجانب الذي ينظر إلى الإنسان علي أنه كائن بشري، تعترف له الشريعة بمجموعة من الحقوق والحريات، بصرف النظر عن: جنسه، ولونه، وديانته، وانتمائه الطبقي، أو الاجتماعي. **وثانيهما:** الجانب الذي يتعلق بالحماية الخاصة، التي كفَلَها الإسلام لبعض الأفراد، استنادا إلى اعتبارات خاصة . فالحياة من المنظور الإسلامي هي هبة من الله إلى الإنسان، وقد كرَّمه الله بأن نفخ فيه من روحه، وجعل له: السمع، والبصر، والفؤاد. وعليه فإن أهم ما أقرَّه

(١) محمد الزحيلي : حقوق الإنسان في الإسلام ، دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان ، مرجع سابق، ص ١٣١ .

(٢) محمد الغزالي: حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام وإعلان الأمم المتحدة، دار المعرفة، ١٩٩٨، ص ٢٥.

(٣) محمد عمارة : الإسلام وحقوق الإنسان ، ضرورات لا حقوق ، سلسلة كتب ثقافية شهرية ، يصدرها المجلس الوطني ، الكويت ، عالم المعرفة ، ص ١٤ .

الإسلام من حقوق للإنسان، حرمة الروح أو الحق في الحياة، فلا يحق لأحد أن يمس حياة هذا الإنسان، لا في جسمه ولا في روحه، ومن أجل ذلك حرَّم الله قتْل الإنسان – نفسه – مهما كانت الظروف. (١) كما حرَّم قتل النفس البشرية – أيا كانت – إلا بالحق. يقول الحق - ﷻ -: ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ﴾(٢) والحق في الحياة ورد في القرآن الكريم مع أول حادثة قتْل في البشرية، وكانت أول واقعة في تاريخ الإنسانية أزْهَقَ فيها إنسان روح إنسان آخر، فاقتضى الأمر حينذاك أن يعرف الإنسان احترام الروح، وحق كل إنسان في الحياة؛ لأجل هذا فإن الإنسان مُنح الحياة (الحق في الحياة) ليحياها ويتمتع بها، وفسح له المجال لإشباع رغباته وحاجاته منها، ما عدا ما فيه ضرر له، أو يتسبب في إلحاق الأذى بالمخلوقات: جماداً كانت، أو نباتاً، أو حيواناً، أو إنساناً. لقوله - ﷻ -: ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ ﴾(٣) وإلى جانب الحق في الحياة فإن القرآن الكريم، قد أباح له حرية الاعتقاد، واعتبرها حقاً من حقوقه، فبعد أن زوده بالعقل، والقدرة على التمييز، ووضَّح له السُبل، فقد ترك له حرية اختيار عقيدته. ويؤكد على ذلك قوله - ﷻ - ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾(٤) فالإسلام لم يُكرِه أحداً من أهل الكتاب علي الدخول فيه، " ولم يُجرِ الله أمر الإيمان علي الإجبار، ولكن علي الاختيار "(٥) ولهذا لم يَعرِف التاريخ أن شعباً أو حاكماً مسلماً، أجْبَرَ أحداً من أهل الكتاب علي الدخول في الإسلام. وهذه حقيقة ناصعة، يُقِرُّ بها أهل الكتاب أنفسهم. كما أَقَرَّ له الحق في:المعرفة، والتملُّك، والاختلاف، والتنقُّل، والعمل وغيرها.(٦)

(١) محمد عابد الجابري : الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، ١٩٩٤، ص ٢٠٩ .

(٢) سورة الإسراء : من الآية ٣٣ .

(٣) سورة المائدة : من الآية ٤ .

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٥٦ .

(٥) الزمخشري : تفسير الكشاف، جـ ١، دار المعارف، بيروت، لبنان، بدون تاريخ، ص ١٥٥ .

(٦) محمد عابد الجابري : الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مرجع سابق، ص ص ٢٠٩ – ٢١٠ .

ومن هنا يُعَد الإسلام أول من قرر مبدأ المساواة، ومبدأ الحرية. رغم ادعاءات الأمم الديمقراطية الحديثة بأن العالم الإنساني مَدِين لها بتقرير هذيْن المبدأيْن. فالمساواة في الإسلام تكون بين البشر جميعهم في الحقوق والواجبات، ذلك أن جميع البشر خُلِقُوا من نفس واحدة، ومنشأهم جميعا من التراب، وأن مقياس التفاضل والتمايز بينهم هو التقوى والعمل الصالح، ويظهر مبدأ المساواة أمام القانون في الإسلام في قوله - ﷻ -: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ﴾[1] " وفي هذا الشأن يقول **الدكتور فتحي الدريني** : " إن الثورة الفرنسية القائمة على مبدأ المساواة، جاءت لتفرغ الحقوق والحريات من القيم التي ترقى إلى مستوى المعقولية، أو المعنى الإنساني الذي يليق بقوله- ﷻ -: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ ﴾[2] " حيث أطلقتها أو فرَّغَتها من المعنى الاجتماعي والإنساني؛ لتملأها بمعنى الفردية والأنانية المطْلَقة، والتجاهل التام لحق المجتمع، تطرقنا منها في تقديس الفرد وحقوقه." [3]

أما الجانب الآخر الذي يتعلق بالحماية الخاصة، التي كَفَلَهَا الإسلام لبعض الأفراد، استنادا لاعتبارات خاصة، أو ما يمكن تسميته بحماية الضعفاء، فيتمثل في اعتراف الشريعة الإسلامية السمحاء بحقوق المرأة، والإعلاء من منزلتها . فالمرأة قبل الإسلام كانت تعاني من الظلم والهوان، ولمَّا جاء الإسلام كرَّمها، وأعطاها من الحقوق، مثل ما عليها من واجبات، تطبيقا لقوله - ﷻ -: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾[4] ولم يميِّز – من حيث المبدأ – بينها وبين الرجل، وإنما سوّى بينهما في معظم الحقوق والواجبات، ولم يفرِّق بينهما إلا لضرورات اقتضتها: إما الطبيعة

(١) سورة النساء : من الآية ٥٨ .

(٢) سورة الإسراء : من الآية ٧٠ .

(٣) فتحي الدريني : دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، جـ ١، ط ١، دار التيية ، بيروت ، بدون تاريخ، ص ٣٤.

(٤) سورة البقرة : من الآية ٢٢٨ .

الخاصة بكل منهما (كالجهاد مثلا) ، وإما للحفاظ على صالح المجتمع أو الأسرة.(١) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد اهتم الإسلام بالرقيق وأوْلاهم عناية فائقة؛ باعتبارهم أحد أصناف البشر الذين يَحِقُّ لهم العيش بكرامة، بعد أن كان يُنْظَرُ إلى الرِّقِّ على أنه أمر طبيعي وضروري، في الحضارات القديمة والعصور الوسطى، حتى مَشَارف القرن العشرين. لقد جاء الإسلام وجعل من تحرير العبيد عملا تَعَبُّدِيًّا، فالخطأ الذي يُرتكَب في الدين، يتحرر المؤمن من تبعاته بما يسمَّى "الكفارات" التي من بينها " فكُّ رقبة " أي عتق العبد وإطلاق سراحه.(٢)؛ وهذا كله للوصول إلى مبدأ أن الإنسان خُلق حراً لا يُستعبَد . إضافة إلى ما سبق، يمكن الإشارة إلى حرص الرسول الكريم ﷺعلى حقوق الضعفاء في الأمن والسلام، وكان الخلفاء الراشدون عند إرسالهم الجيوش لملاقاة الأعداء يَوصونَهم ألا تَنال أيديهم أثناء هجومهم على الأعداء: الضعفاء، والأطفال، والشيوخ .إن ما يمكن قوله: إن حقوق الإنسان في الإسلام، شرعها الله - ﷻ - خالق الإنسان وموجِدُه من العدم، يمكن النظر إليها لا علي أنها مجرد حقوق، وإنما علي أنها فرائض إلهية، وواجبات شرعية، لا يجوز لصاحبها (الإنسان) أن يتنازل عنها، أو يفرط فيها، وإلا كان آثما.(٣) وفي هذا الشأن يقول **الدكتور فتحي الدريني:** إن "عنصر الواجب في الحقوق الفردية هو التكليف المؤيَّد بالمسؤولية، وعنصر الواجب هو حق المجتمع ، فالحقوق – إذن – في التشريع الإسلامي، آلت إلى أن تكون واجبات بمقتضى أصل التكليف، قبل أن تكون حقوقاً.(٤)

---

(١) حول ذلك يمكن الرجوع إلي :

– أحمد الرشيدي : حقوق الإنسان – دراسة مقارنة – في النظرية والتطبيق، ط ١، مكتبة الشروق الدولية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٧٨، وما بعدها .

(٢) محمد عابد الجابري : الديمقراطية وحقوق الإنسان ، مرجع سابق، ص ٢٣٣ .

(٣) مدهش محمد أحمد عبد الله المعمري : الحماية القانونية لحقوق الإنسان ، في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية ، دراسة مقارنة ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٧، ص ٤٩ .

(٤) فتحي الدريني : دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، مرجع سابق، ص ٣٤ .

تعقيب

مما سبق يؤكد **الباحث** علي أن الإسلام قد بلغ القمة – غير مسبوق ولا ملحوق – عندما جعل الآخر يحافظ علي اختلافه ومغايرته، وحَرَسَ وحَمَي هذه المغايرة وهذا الاختلاف، مع جعْل هذا الآخر جزءاً من الذات أي الأمة الواحدة، ورَعِيَّة الدولة الواحدة. وعندما جعل كل ذلك جزءاً من الاعتقاد الإسلامي، والتكليف الإلهي، والسنة النبوية، والسياسة الشرعية، وعَهْدُ الله وميثاقُه، وليس مُجَرَّدَ حَقٍّ من حقوق الإنسان، يمنحه حاكم ويمنعه آخرون. وقد بدأت السماحة في تاريخ الإنسانية بظهور الإسلام، وهكذا وضعت الدولة الإسلامية والحضارة الإسلامية، هذه السماحة موضع الممارسة والتطبيق. عبْر تاريخ الإسلام والمسلمين، ومن حَقِّ المسلمين أن يباهوا الدنيا بأسْرِها بهذا المستوي الإسلامي غير المسبوق، والمنقطع النظير في السماحة، التي تجاوزَتْ الاعتراف بالآخر، إلي مستوي الاعتراف بالآخر الذي لا يعترف بالإسلام. وإنما يجحده وينكره ويكفر به، والتي جعلت تمكين هذا الآخر من إقامة كفره بالإسلام جزءاً من عقيدة الإسلام. وواجباً من واجبات الدولة الإسلامية تجاهه. يقول الدكتور **محمد عمارة** متسائلاً: " فهل في تاريخ: الدنيا، والأمم، والحضارات، والشرائع والثقافات والفلسفات – قبل الإسلام وبعده – سماحة شبيهة بهذه التي بدأت بالإسلام. والتي تَفَرَّد بها الإسلام؟"(١)

(١) محمد عمارة : السماحة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٨ .

المبحث الثالث: التسامح في الفكر الغربي الحديث. (هوبز ولوك أنموذجان):

المطلب الأول: أسس النظرية الأخلاقية عند هوبز

المطلب الثاني: رسالة التسامح عند لوك .

المطلب الثالث: موقف لوك من قضية التسامح قراءة في مؤلَّفه رسالة في التسامح .

المطلب الرابع التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الغربي الحديث .

المطلب الأول: أسس النظرية الأخلاقية عند هوبز

تمهيد :

وضع **هوبز** أسساً لنظرية أخلاقية، تقوم على الأنانية الفردية، التي ترتبط بالفكرة التي سادت آنذاك، وهي أن الطبيعة الإنسانية تقوم على تقَبُّل اللذة، ورفْض الألم. ولذلك سعى الإنسان جاهداً – وبالضرورة – إلى الحصول على اللذة، وتجنُّب الألم. ومثلما تنطبق هذه الفكرة على الفرد، فإنها تنطبق – أيضاً – على: المجتمع، والنظم، والعلاقات الاجتماعية. والتي ترجع – في أساسها – إلى عواملَ ذاتية، تعود على الفرد: بالمنفعة، والشهرة، والغِنَى. أما أساس التعامل الاجتماعي، وقيام العلاقات الاجتماعية، فهو الخوف المشترك للأفراد على ذواتهم، الذي يقوم على غريزة البقاء، والمحافظة على الحياة. لذا قامت نظرية العقد الاجتماعي – عند **هوبز** – على دعامتين أساسيتين: **الدعامة الأولى:** وجود حالةَ فِطرَةٍ عاشها الأفراد في فجر الإنسانية، قبل أن ينتظموا في جماعات مستقرة، **والدعامة الثانية:** رأْيُ الأفراد في عدم كفاية الحياة الفطرية؛ لتحقيق رغباتهم، فاتفقوا على أن يتعاقدوا – جميعاً فيما بينهم – على الخروج بمقتضى عقد اجتماعي، ينظم لهم حياة اجتماعية مستقرة، ترتكز على قيام السلطة والقانون، تختلف أطرافه باختلاف وجهة نظر كل مفكر منهم،

وموقفه من السلطة المطْلَقة، وما يمنحه هذا الاتفاق للحكام من سلطان مطْلَق، أو مقيد.(١)

أولاً: حالة الفطرة الأولي عند هوبز (الأنانية الفردية والصراع مع الآخر)

انتقد **هوبز** القول: بأن الناس في حالة الفطرة الأولي امتازوا بالمساواة، وخاصة المساواة في إقدامهم علي إشباع رغباتهم، حيث إن هذه المساواة – من وجهة نظره – لا يمكن أن تتحقق؛ لأن الأقوياء بدناً، والأذكياء عقلاً ، يستأثرون بغالبية الثروات والامتيازات، بينما لا يتبقي للضعفاء، وقليلي الحيلة والذكاء إلا القليل . (٢) لذا اتَّسمَتْ حالة الطبيعة عند هوبز – من وجهة نظر الباحث – بالسِّماتِ التالية :

١ – كل فرد في صراع مع الآخرين؛ من أجل الحصول حقه. ومن هنا تندلع الحروب. فكل فرد هو في حالة حرب مع أفراد آخرين .. حرب افتراضية غيرُ معلَنة. وهكذا يصبح كل فرد في حرب مع الكل؛ وذلك لعدم وجود قوة قاهرة توقف الكل عند حدودهم، وتلهمهم الشعور بالخوف، وهو الأمر الذي يؤدي إلى البحث عن حل، فرضته مشكلة أساسها التطاحن بين الأفراد .

يقول **هوبز:** " كان الإنسان الأول حينما يقوم برحلة، يقوم بتسليح نفسه، ويطلب حسن الصحبة في رحلته، وحينما يذهب إلى النوم يوصد الأبواب، وحينما يكون في بيته يغلق صندوق ثيابه، ألا يشهد هذا على اتهام الإنسانية بالأفعال –

---

(١) لوك وهوبز وروسو : العقد الاجتماعي ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ١١ ، وكذلك أيضًا :

– درية السيد حافظ:السياسة الاجتماعية في عالم متغير،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية ،٢٠٠٩، ص ١٢

– محمد نصر مهنا : في نظرية الدولة والنظم السياسية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٩، ص ص ٣٧ ـ ٤١ .

(٢) فضل الله محمد إسماعيل : رواد الفكر السياسي الغربي الحديث ، ط ١، مكتبة بستان المعرفة، كفر الدوار، البحيرة، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٢ ـ ١٣ .

تماماً – كما اتهمْتُها أنا بالكلمات ؟! " [١] لقد كان كل إنسان يعطي لنفسه الحق – كل الحق – في الحصول علي ما ينبغي، فلم يكن ثَمَّةَ تشريع ولا قانون، ولم يكن أمام الإنسان إلا أن يحارب باستمرار، أو أن يمكث خائفاً من هجوم الآخرين عليه. [٢] فما الحل إذَنْ؟ **الحل الأول:** من خلال استخدام الميل العاطفي للفرد نحو السلام، والمستمَد –أساساً– من الشعور الفطري بالخوف. **الحل الثاني:** هو في استخدام العقل. العقل الذي يمكن أن يقدم للفرد بنوداً ملائمة لاتفاق سلمي، يتجلى في القوانين الطبيعية، التي يمكن التفاهم والاتفاق بصددها مع الأفراد الآخرين. وهذه القوانين ليست بأوامر، بل هي عبارة عن تعليمات وقواعد عامة للأخلاقيات، التي يكشف عنها العقل؛ من أجل منع البشر من التصرف بشكل مغاير لمصلحتهم. يمكِّن للعقل البشري من أن يحسب كيف يمكنه البقاء والاستمرار، ونتيجة هذا الحساب هو القانون الطبيعي، وهو مبدأ قاعدة عامة اكتشفها العقل، يحظر –بموجبها– على الناس القيام بما يؤدي إلى تدمير حياتهم، أو ينتزع منهم وسيلة حمايتها، وإغفال ما يفكرون فيه من أن في وُسِعهم حماية أنفسهم بأفضل ما يكون. وهكذا، فإن العاطفة والعقل، هما القوتان الدافعتان للأفراد الطبيعيين لخلق الكائن المصطنَع: الذي يسمو عليهم بقوَّته، ويحميهم، ويدافع عنهم. وهذا الكائن ليس سوى الدولة (أي الشيء العام).

٢ – الخوف الدائم، والإحساس المستمر: بالخطر، والريبة، والشك، من كل ما يفُوقُ الإنسان قوةً أو ذكاء .

٣ – اشتهاء الإنسان أو تمنِّيه المستمر أن ينال إعجاب الآخرين به، كشخص أعظم تفوقًا ومجدًا.

---

(1) Thomas Hobbes: Leviathan or the Matter, Form and Power Of ACommonwealth, Ecclesiastical and Civil, London, George Rouledge, Sons Limited, New York : E. P. Dutton, Co ChxIII

(٢) علي عبد المعطي محمد:الفكر السياسي الغربي،دار الجامعات المصرية،الإسكندرية،١٩٧٥، ص ٢٢٨

٤ – أنها كانت حياة: منعزلة، وفقيرة، وقذرة، ووحشية، وقصيرة. فأصبح الإنسان ذئباً لأخيه الإنسان. وهكذا يحدد **هوبز** ثلاثة أسباب للأنانية الفردية وانتشار روح اللاوسطية واللاتسامح، والصراع مع الآخر، ويسميها **هوبز بالعلل العظيمة**[١] وهي كالآتي:

١ - المساواة في القدرة .

" إن المساواة بين البشر كانت من الأسباب الرئيسة للصراع بينهم، وزيادة حِدَّته، فلا أحد يستطيع – تماماً – أن يدمر الآخر، ذلك لأنه يستحيل أن نجد بين الناس – في حالة الطبيعة – من يستطيع أن يحسم الحرب، ويُخضِع الآخرين لإِمْرَتِه؛ وذلك لأن الناس متساوون في قدراتهم، ومن لديْه نَقْصٌ في جانب، يُعوَّض بقوة في جانب آخر، إذن فالكل متساوون في القوة، ومن ثَمَّ فالكل قادر على ممارسة حقه الطبيعي غير المحدود، فتظل الحرب مستمرةً بين الكل ضد الكل. إن الحقوق الطبيعية المتساوية بين أفراد الإنسان، لا بد وأن تنتهي بحالة الحرب، أما القانون الطبيعي فهو نَسَقٌ من المبادئ يقدمها العقل؛ لكي يجعل حياة الإنسان آمنة ومطمئنة

ومن المساواة في القدرة تنبثق المساواة في الأمل (Hope)، فما دام الكل متساوين في القدرة، فالكل سوف يحْدُوهُم الأمل في الوصول إلى ما يطمحون إليه. فلو كان الناس متساوين في قدراتهم البدنية والذهنية، فهذا يعني ألا أحد أقوى من الآخر في الجانبين معاً، بحيث لا يستطيع إخضاع الآخرين له، وبهذه المساواة ذاتها تنشأ مساواة أخرى، وهي المساواة في الأمل، وفي بلوغ الأهداف التي يرغبون في تحقيقها، وهذا يعني أنه ستكون لكل منهم مبررات متساوية مع الآخرين، في أن يأمل

(١) محمد فتحي الشنيطى : نماذج من الفلسفة السياسية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ٢٠١٠ ، ص ٤٩ .

في الحصول على الشيء الذي يرغب فيه، وهكذا يشتد الصراع ويَقْوَى.[١]

٢ - التنافس :

إن التنافس عنصر أصيل لانتشار روح اللاوسطية واللاتسامح، فالمنافسة تجعل البشر يقومون بالغزو؛ لتحقيق المكاسب، ويستخدمون العنف؛ ليجعلوا أنفسهم سادة على الآخرين، في حين أن المنافسة تدفع الإنسان إلى الحرب؛ للحفاظ على منافعه الخاصة، وتكون الحرب هي وسيلة للقضاء على الطرَف المنافس، وبذلك تكون المنافسة وسيلة لإشعال الحروب والصراع.[٢] لذا كانت نقطة البدء فى فلسفة **هوبز** هى تحليله للطبيعة البشرية فى ضوء سيكولوجية تفترض أن المصلحة الذاتية، هى المحرك الأساسي للسلوك الإنساني. وفى حالة الفطرة كانت دوافع الإنسان تتمثل فى مصالحه الأنانية، دون أن يضع في اعتباره العقل، أو مصالح الآخرين، وهذا بدوره هو ما يفسر الصراعات التى شهدتها هذه الحقبة من تاريخ البشرية، طالما أنه لا وجود للقانون أو العدال[٣] وبناء على ذلك، فإن حياة الإنسان تنطلق من منطلَق أساسي هو التنافس، الذى يدفع الإنسان إلى تحصيل أكبر قدر من اللذة والسعادة؛ للحفاظ على حياته. فغريزة الحفاظ على الحياة، هى التى تجعل الإنسان يكافح من أجل تحقيقها حتى الموت، متبعاً فى ذلك كل وسيلة يمكن أن تؤدى إلى هذا الهدف، سواء أكانت هذه الوسيلة خُلُقية أم غير خُلُقية. ونتيجة لطبيعة الظروف (محدودية الموارد الطبيعية)، والتي جعلت كل فرد يرغب في نفس الأشياء، التي يرغب فيها كل واحد منهم، فذلك مما أدى إلى ما يسمَّى بـ (الأغراض المتضاربة)، فكل فرد يسعى

(١) إمام عبد الفتاح إمام:الأخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم، مرجع سابق، ص ص ٢٧٠ – ٢٧١ .

(٢) إحسان عبد الهادي النائب : توماس هوبز وفلسفته السياسية، ط ١، مكتبة الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠١٢، ص ص ١٢١ – ١٢٢ .

(3) Russel. Bertrand: A History of Western Philosophy (London : Unwin Paperbacks, 1984) P: 607

إلى إشباع رغباته، فقد أرغب (أنا) و (أنت)، في الشيء نفسه، عندئذ يصبح النزاع بيننا ممكناً، ويتحول إلى صراع، وهو احتمال قائم. فهنالك الكثير من الأشياء يمكن أن تكون موضع تَنافُس بين البشر في الحالة الطبيعية الأولى، فهم قد يتنافسون على: الثروة، أو للوصول إلى المناصب الرفيعة (السعي لاكتساب إعجاب الناس بهم)، أو غيرها ....، فيؤدي كل ذلك إلى استعداد للحرب في البداية، ثم يتحول إلى: عداء، وحرب، وقتال؛ لأن الطريق الذي يسلكه المنافس هو طريق القضاء على خَصمه: بقتله، أو قهره، أو إخضاعه لسيطرته، أو العمل على أن يحل محله بالاستئصال أو الطرد ؟ والدفاع عن أنفسهم. يقول **جان توشار** عن ذلك: " الحياة فقيرة بهيمية قصيرة وليس ثَمَّةَ مفهوم: للعدل، أو الظلم، ولا ملكية، ولا صناعة، ولا مُجتمع."(١)

٣ - التفاخر

إن التطلع إلى المجد يمكن أن يُعَدَّ مصدراً رئيساً، من مصادر الصراع بين البشر في حالة الطبيعة، فكل فرد في هذه الحالة ينتظر من الآخر أن يعطيه قيمة معينة، أو يقدره حق قدره، وهذا القدر هو الدرجة التي يعطيها لنفسه، فعلى نحو ما يقدر نفسه، يريد من الآخرين أن يقدروه، ولما كانت هناك دلائل كثيرة تشير إلى احتقاره أو الحط من قدْره، فإنه من الطبيعي أن يحاول أن ينتزع من محتقريه قيمةً أَعظَم، عن طريق إلحاق الأذى بهم، إلا أنه ينبغي أن نذكر بأن الرغبة في إظهار المفاخر والمجد، وإظهار العلو على الآخرين، وكسْب احترامهم، كانت في حالة الطبيعة – وما زالت – مصدراً من مصادر الصراع بين بني البشر. عموماً فإن قيمة الإنسان، هي الثمن الذي يكون الآخرون على استعداد لدفعه لاستخدام قوته، ومن ثم فالاحتقار يشير إلى أن الآخرين يعدُّون قوة أي إنسان أَدْنَى من قوتهم، وليس هناك من يعترف بهذه الدونية طواعية، إذ لا بدّ له أن يؤكد نفسه وقدرته؛ ليقنع الآخرين

(١) جان توشار : تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلي عصر الأنوار، ط ٢، ترجمة ناجي الدراوشة، ط ١، دار التكوين والتأليف والترجمة والنشر، سوريا، ٢٠١٠، ص ٤٤ .

بهذه القدرة، ومن هنا فلا سبيل أمامه يمكن أن يسلكه، فإما: أن يتغلب على محتقريه بالقوة، أو يعاني المزيد من الانتهاك لوجوده وأمنه. ولما كان الناس يريدون انتزاع الاحترام من الآخرين، فإنهم يلجأون إلى الصراع الذي يتحول إلى قتال؛ لأنهم لم يشعروا بالقدر المتوقَّع من الاحترام الذي يرغبون فيه، ولهذا السبب قد تقوم الحرب فيما بينهم لأتفه الأسباب: ككلمة، أو ابتسامة، أو رأي مخالف، أو أي إشارة أخرى تدل على الحط من قيمة الفرد، على نحو مباشر فيما يتعلق بذواتهم، أو بصورة غير مباشرة: لأقاربهم، أو أصدقائهم، أو مهنتهم، أو أسمائهم، وهكذا فالفرد يريد تأكيد ذاته، لا لمن قصد إهانته فقط، بل – أيضاً – فيما يتعلق بأي فرد آخر. فمن الناس من يسعى للحصول على القوة، لا لغرض آخر سوى الاستمتاع بها، وعلى هذا النحو يكون التطلع إلى المجد، مصدراً من مصادر الصراع.

ثانياً: الحق الطبيعي عند هوبز(اللاتسامح)

في حالة الطبيعة ـ عند **هوبز** ـ كان الحق دائمًا للأقوى، ولم تكن هناك أي إمكانية لتأكيد حقوق ثابتة علي أي شيء [١] وكان **هوبز** يميز في هذه الحالة بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي، فذهب إلي أن الحق الطبيعي: هو الحرية غير المحدودة، الممنوحة لكل فرد في حالة الطبيعة؛ لحماية حياته؛ والدفاع عن وجوده، مستخدماً الوسائل كافة في سبيل تحقيق هذه الغاية. [٢] فالحق الطبيعي هو ما تعنيه تلك الحرية، التي تسمح لكل إنسان بأن يستخدم قوته الشخصية بالطريقة التي يريدها؛ للحفاظ على طبيعته، أي للحفاظ على حياته، ويترتب عليه – بالتالي – حقه في أن يفعل كل ما يصور له عقله وحكمه، أنه أفضل وسيلة لتحقيق ذلك. [٣] ويذكر **هوبز**

(١) فضل الله محمد إسماعيل : رواد الفكر السياسي الغربي الحديث ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٢) إمام عبدالفتاح إمام: توماس هوبز؛ فيلسوف العقلانية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٣٣٨.

(٣) محمود أبو زيد : الشرعية القانونية وإشكالية التناقض بين السلطة والحرية؛ دراسة تأصيلية لنظرية العقد الاجتماعي ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٥٤ ـ ٥٥ .

أربعة حقوق أساسية، هي التي يطلَق عليها اسم الحقوق الطبيعية، وهي كالآتي:

أ- **الحق الطبيعي الأول:** يعبر عن الغاية، وهو حق البقاء أو المحافظة على الذات، وهو الأساس الذي ينبع منه كل حق آخر.

ب – **الحق الطبيعي الثاني:** وهو استخدام الوسائل الضرورية التي تكْفُل تحقيق هذه الغاية، وهي البقاء.

ج – **الحق الطبيعي الثالث:** تحديد أنواع الوسائل الضرورية التي تكْفُل له تحقيق هذه الغاية، وكذلك تقدير حجم الخطر.

د – **الحق الطبيعي الرابع:** وهو حق الملكية، أو وضع اليد.

ويري **هوبز** أنه يجوز التنازل عن بعض الحقوق دون بعضها الآخر، والتنازل يتم بطريقتين هما: التخلي، أو التحويل إلى شخص آخر، أما الحق الأول فلا يجوز التنازل عنه.[١] وتأسيساً علي ما سبق، **يمكن للباحث أن يقول:** إن القانون الطبيعي، في رأي **هوبز**، يكاد يكون عديم الجدوى؛ لأنه يتضارب مع الغرائز والعواطف، ولكي يصبح ذا فعالية علينا أن نجعله ذا أسنان قاضمة، ونجعله هكذا، عندما نعاقب من يتجاهله عن طريق القوة الاجتماعية، أو القوة الفردية، عندما يصبح الخوف من نتائج تَجاوُزه، هو الذي يعيد إليه بعض الاعتبار.[٢]

إن قوانين الطبيعة مثل: التسامح، والمساواة، هي عكس عواطفنا التي تحملنا على: الظلم، والتكبر، والانتقام، وما شابه ذلك، كما أن القوانين بدون السيف ليست إلا كلمات ليس لها القوة في تأمين الإنسان علي حياته؛ ومن هنا لابد أن تَوجَدَ سلطة قوية، فبدون هذه السلطة القوية، فإن كل إنسان سوف يعتمد على قوته الخاصة

(١) إمام عبد الفتاح إمام : توماس هوبز؛ فيلسوف العقلانية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٣ ـ ٣٤١ .

(٢) ملحم قربان : قضايا الفكر السياسي؛ القانون الطبيعي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢، ص ٥١ .

– كما في حالة الطبيعة –؛ للحذر من الآخرين.[١] من هنا كان الهدف أو الغاية من إنشاء العقد الاجتماعي عند هوبز .

لقد أدرك **هوبز** أن هذه الحياة وظروفها، يجب أن تُستبْدَل بنوع آخر؛ حتى يوفر للإنسان حياة الطمأنينة، والعيش بسلامٍ، تسامحٍ " إن المَخرَج الوحيد من هذه الحياة القاسية، هو الاتفاق مع الآخرين – مصدر الخوف والاضطراب – حول قواعد عامة واتفاقيات، تيسر الحياة، وتضمن البقاء، وتُجسِّد السلام بين الجميع."[٢] فذهب إلى أن الناس سئموا حالة الصراع والقتال، وأدركوا أن الحرب أسوأ الشرور؛ فاجتمعوا واتفقوا على التنازل عن حقوقهم كافة، وتعاقدوا على أن يجعلوا السلطان الاجتماعي كله بيد رجل واحد، يملك كل الحقوق، ولا يترتب عليه إلا واجب واحد، هو صيانة الأمن، وإذا ما تنازل كل فرد عن سلطته، وعن حقه في حكم ذاته إلى ذلك الشخص، الذي تم اختياره؛ ليمثلهم – جميعاً – تكونت الوحدة الحقيقية أو الدولة، حيث تظهر إرادة واحدة للدولة، تذوب فيها كل إرادات الأفراد، أو تنصهر فيها كل الإرادات والقوى المختلفة، في إرادة واحدة وقوة عظمى، وهي إرادة وقوة الحاكم .[٣]

يقول **هوبز:** " إننا نقرر أن قيام الدولة يتم حين تتوافق وتتعاقد الأغلبية، أو كل فرد مع كل فرد آخر، على أن يتنازلوا عن حقوقهم لشخص يمثلهم، أو لهيئة، في مقابل منحهم السلام والحماية"[٤] فقانون الطبيعة يضع أمام الإنسان طريقين، لا مفر

---

(١) توماس هوبز: اللفياثان؛ الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة ، ، ط ١ ، ترجمة ديانا حرب وبشري صعب ، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث ، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١ ، ص ١٧٦، وكذلك أيضًا :

– John Gingell, Adrian Little and Christopher Winch : Modern political thought, London and New York, Routledge, 2000, p .48

(٢) أبو بكر إبراهيم التلوع : الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٥، ص ١٩١ .

(٣) علي عبد المعطي محمد : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣١ ـ ١٣٢

(4) Thomas Hobbes : Leviathan or the matter ,Forme and Power Of ACommonwealth, Ecclesiastical and Civil, op . cit, chXV III .

له من أن يسلك احدهما :

الأول: إصراره على التمتع بحريته المطلقة، واعتماده على قوته وطاقاته فحسب، في الدفاع عن هذه الحرية .

الثاني: تَحالُفُه مع الغير، على أساس التنازل عن حريته، وخضوعه مع أقرانه لسُلْطة واحدة عامة، تَكفُلُ لهم – جميعاً – الرفاهية، والسعادة في ظل الأمن والعدالة. وبذلك نجد أن الإنسان قد اختار الطريق الثاني؛ ليكفل لنفسه الحماية، واختار تنظيم المجتمع عن طريق العقد الاجتماعي. هذا ولا يبدل من الأمر شيئاً، أن يكون هذا العقد قد تم بالتراضي، أو تحت وَطأَةِ الخوف من الظروف الطبيعية المدمرة، فقانون الطبيعة يحتم قيام العقد، من حيث هو المخَلِّص الوحيد لحفظ حياة الناس.(١)

المطلب الثاني: رسالة التسامح عند لوك .

إن أولى مفارقات التسامح في كونه يولَد دوْماً من رَحِم التعصب، ويتم استحضاره – غالباً – في فترات العنف والإرهاب، وكأنه لا بد من إراقة الدم؛ حتى تُكتَب له الحياة. والتعصب – بدوره – يُولَد من رحم المطلق الذي يتجسد عبْر فكرة المقدَّس، التي تتمحور حوله، وتدور في فَلَكه كل الأفكار والسلوكيات، مكَوِّنةً الشرنقة التي تعمل على: حمايته، والمحافظة عليه، والدفاع عنه؛ لأنه أصبح يمثل الهوية لأصحابه. فأي نظام اجتماعي يرقى إلى مستوى المطلق، فإنه يتعصب في وجه أي اتجاه ينشد تغيير الوضع القائم . ولما كان المطلق هو الغاية التي يسعى إليها المجتمع، فإنه لا يستطيع التخلص منه . فهو ينتقل من مطلق إلى آخر عَبْر تَطوُّره، وهنا يبرز التسامح مع كل نقلة؛ لأنه يمثل الحالة النسبية التي توجد في المرحلة الفاصلة بين مطلق وآخر. والتسامح في نسبيته هذه يعيش زمناً يصعب تحويله إلى مطلق، لذلك سيبقى الفضيلة الصعبة، كما أطلق عليه **برنارد وليامز**، وعلى البشر أن يَعْرفوا كيف يكتشفونه، ويحافظون عليه .

---

(١) محمد فتحي الشنيطي : نماذج من الفلسفة السياسية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩ ـ ٥٠ .

إن المشكلة الرئيسة التي تواجه المجتمعات – اليوم – تتمثل في ضرورة التكيف مع سرعة التغيرات، وفي الوقت نفسه الحفاظ على التراث والهوية، الأمر الذي يتطلب تفاعلاً، يشغل فيه التسامح المساحة الواسعة بين كل عناصر المجتمع، بحيث يمارس كل عنصر دوره بروح إيجابية، تجاه الآخر والمجتمُع، لذلك فإن ما دعا إليه **جون لوك** في رسالته في التسامح؛ للقضاء على بِنْيَةِ التفكير الأُحادِي المُطلَق، وروح التعصب الديني المغلَق، وإقامة الدين على العقل، وبناء منظومة حقوق تؤسس لمفهوم التسامح، تعتمد على مبدأ فصل المهام بين الكنيسة والدولة، ومبدأ المساواة في الحقوق بين جميع الطوائف الدينية، إذ مثلت جدالاته في التسامح، حلاً مُرضياً لجميع الأطراف في ذلك الحين، بل امتدت في تأثيرها خارج انجلترا، وأسسَتْ لفكر تنويري وليبرالي، قادر على النمو والتصاعد؛ ليصل إلينا بصيغ وأنماط متعددة، يدعم بعضها مفهوم التسامح، ويوهم بعضها بهذا الدعم. بينما ينظر البعض الآخر إلى أنه مفهوم قاصر، وُجِد لحالة محدَّدة، قام بدوره. وعليه أن يترك الساحة لمفاهيم أخري أكثر ضرورة: كالحرية، والعدالة. ففي هذا الصدد نرى أن ما قدمه **جون لوك** حول التسامح، يعد أرضية صالحة للبحث والدراسة، بل يُمكِّن **الباحث** – من حيث هو بِنْيَةٌ مفتوحة تقوم على ما يحتويه الجدل – من إمكانيةٍ تُقدِّم آفاقاً، جديدة لبروز أنماط معاصرة؛ لفهم التسامح وتطبيقاته، تشكل حلولاً صائبة لجملة المشكلات التي يواجهها العالم. وبناءً عليه يتحدد موضوع هذه الدراسة، في بحث حدود والتسامح عند جون لوك، من خلال العقد الاجتماعي. وهو ما يتناوله **الباحث** في المطلب الثاني من هذا المبحث فيما يلي:

أولاً: حالة الطبيعة عند لوك (المساواة والخيرية الإنسانية)

نظر **لوك** نظرة متفائلة للطبيعة البشرية، فقد رأي أن حالة الطبيعة كانت حالة حرية تامة، والأفراد يتصرفون في نطاق قيود قوانين الطبيعة، وأَوْضَحَ أن أهم خاصية مميزة للفرد هي: عقله، وتفكيره الرشيد. ورأي أن حالة الطبيعة تحكمها قوانين الطبيعة، وهى مبادئ التصرف الصحيح، ويتم التوصل إليها عن طريق العقل. **وقوانين الطبيعة تقيد الأفراد لسببين: الأول:** لأنها تتضمن إرادة الله. **الثاني:** لأنها جزء من طبيعة الفرد الأصلية .[١]

وقوانين الطبيعة تحدد تصرفات الإنسان، وتوضح له ما هو خطأ، وما هو صواب، وما هو عادل، وما هو غير عادل. فالقانون الطبيعي – في رأيه – قاعدة موضوعية حقيقية، ومقياسًا نابعًا من الله، وقوانين الطبيعة تقيد الأفراد بالطاعة للحكومات العادلة.[٢]

ولم تكن حالة الطبيعة الأولى حالة غير اجتماعية، إنها كانت ـ فقط ـ حالة غير سياسية، وسبب كونها حالة اجتماعية، أن الناس فيها كانوا يتعاملون، ويتعاونون على أساس القانون الطبيعي الفطري الذي يتيح للجميع حالة من: الحرية، والمساواة، واحترام حقوق وحريات وممتلكات الآخرين.[٣] وكان قانون الحياة هو قانون التعاون

---

(١) حورية توفيق مجاهد : الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، مرجع سابق ، ص ٣٨٣ . وكذلك أيضًا :

- A. John Simmons: On the Edge of Anarchy, Locke, consent and limits of society, United Kingdom, Princeton University Press, 1993, pp 13- 20 .

- William Archibald Dunning : A history of Political theories, from Rousseau to Spencer, New York, The Macmillan Company, 1926, p. 347 .

(2) Herbert J. Spiro: Politics as the master science from Plato to Mao, New York, Harper, Row publishers, 1970, p. 181

(٣) علي عبد المعطي محمد : الفكر السياسي الغربي ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨ .

والتكامل، ذلك القانون الذي فرضه منطق تمتع كل فرد بحقوق طبيعية خالصة له.[١]

وقد فرّق **لوك** بين حالة الطبيعة وحالة الحرب، واعتبر أن حالة الطبيعة: هي التي يعيش فيها الأفراد دون الخضوع لسلطة تنظِّم تصرفاتهم. أما حالة الحرب: فهي إخضاع الفرد ـ قهراً – لإرادة غيره. وحالة الحرب قد توجد في حالة الطبيعة، إذا اعتدى الأفراد بعضهم على بعض، جهلاً منهم بقوانين الطبيعة، كما قد توجد في المجتمع السياسي، في حالة قهر السلطة السياسية، أو الحاكم للأفراد. ويوضح **لوك** أن من أهم أساسيات قانون الطبيعة حماية الفرد لنفسه؛ ومن ثَمّ فإن استبداد الحاكم يهدد هذه الحماية، مما يجوز معه ـ بالضرورة ـ ثورة الفرد على الحاكم، الذي يرى **لوك** أنه باستبداده يكون أَحْقَرَ من اللص المسلَّح، الذي تلزم الطبيعة الأفراد حماية أنفسهم من اعتدائه عليهم. ويرى **لوك** بما أن طبيعة الأفراد خيرة، فهي لا تتطلب تقويمًا، بل تتطلب تنظيمًا للتصرفات.[٢] وهنا تأكيد صريح، حيث يري **لوك** أن الأفراد في حاجة إلي من ينظِّم لهم أمورهم، لا إلي من يقيِّمها، فهم مقيَّدون بقانون الطبيعة، الذي يسمو علي جميع القوانين الاجتماعية، ويُلزِم الناس جميعًا، وهذا القانون كفيل بتحقيق المساواة بين الأفراد جميعًا.

إن المساواة كانت قائمة في فلسفة **لوك** وفي سياسته ـ كما سبق وذكر **الباحث** ـ فلقد هاجم **لوك** الأفكار الفطرية، وأدي به هذا في المجال السياسي إلي أن ينادي: بأن الناس متساوون منذ الميلاد – فإنهم – ولابد – متساوون في الحقوق الطبيعية – أيضاً –. والحقوق الطبيعية يمكن بلورتها في ثلاثة حقوق هي: حق الحياة، وحق الحرية،

---

(١) فايز محمد حسين : فلسفة القانون ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٤ ، وكذلك أيضًا :

– Donald G. Tannenbaum, David Schultz : Inventors of ideas, An Introduction to western political philosophy, New York, ST. Martin's Press, 1998 op . cit, pp 169 – 171 .

(٢) حورية توفيق مجاهد : الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده ، مرجع سابق ، ص ٣٨٤.

وحق الملكية. فحِفْظُ الحياة هو أهم باعث في الأفعال الإنسانية، ولم يختلف **لوك** مع **هوبز** في هذا، ولكنه اختلف معه فيما يتعلق بمفهوم الحرية، فقد ذهب **لوك** إلى أن الحرية: ليست تحرير الفرد من المعوقات الخارجية وحسب، بل ومن كل قاعدة عدا قانون الطبيعة. والملكية في ظل قانون الطبيعة تتضمن التمسك بكل ما يملكه الفرد، ويساعده على حفظ الحياة والاستمرار فيها.(١)

يقول **لوك:** " للطبيعة قوانينها التي يخضع لها كل إنسان، فالجميع متساوون، مستقلون، وليس لأحد أن يسيء إلى أخيه في: حياته، أو صحته، أو حريته، أو ممتلكاته. فالناس جميعاً عاملون في هذا الكون الذي صنعه الخالق. .. ومن أجل ذلك يجتمعون، ويتقاسمون ما تمنحه لهم الطبيعة؛ لذا تختفي مظاهر التَّبعيَّة، التي تدفع بعضهم إلى الرغبة في السيطرة على الآخرين، والإضرار بهم، ولا يبقي في النفوس سوى حب الخير. وكما يتوخي المرء المحافظة علي كيانه، وطالما أنه لا يخشي المنافسة، فإنه لا بد وأن يستهدف – بالتالي – المحافظة علي: كيان الآخرين، وحياتهم، وحريتهم، وصحتهم، ومصالحهم الخاصة. ويجب أن يمتنع الناس عن الَّتعدّي على حقوق الآخرين والإضرار بهم، وعليهم أن يراعوا قانون الطبيعة، الذي يهدف إلى السلام، ويحافظ على الجنس البشري."(٢)

إن الطبيعة لا تجيز الشَّرَّ، أوالتعدَّي على حقوق الآخرين؛ لأنها تُرَخّص لكل إنسان أن يحمي الضعيف من المعتدي، وأن يقتصّ له منه، وهذا هو حق المعاقبة الطبيعي. ومن أبرز الحقوق الطبيعية للإنسان في حالة الطبيعة حق الملكية. فالأرض كانت شائعة بين الناس، ولكن العقل اقتضي استعمالها؛ لتحقيق أكبر قدْر من المنافع،

---

(1) William Archibald Dunning : A history of political theories, from Luther to Montesquieu, New York, The Macmillan Company, London, Macmillan, Co, LTD., 1927, p .346

(٢) جون لوك : الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو ، ترجمة محمود شوقي الكيال ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية ، القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ص ١٥ ـ ١٦ .

مما تَطلَّب التملك الفردي للأرض، وهذا التملُّك يرتكز على عمل الإنسان، وتَحُدُّ منه قدرته على الاستهلاك.(١) وللإنسان نوعان من الحقوق أو السلطات الطبيعية في حالة الطبيعة، وبدخوله الحالة السياسية يتخلى عنهما ـ برضاه ـ لحساب المجتمع السياسي، وهما :

الحق الأول: وهو أن يكون لكل إنسان الحق في أن يستخدم سلطته الطبيعية، بالأسلوب الذي يراه مناسباً؛ للحفاظ على بقائه وبقاء الآخرين، ولا يتخلى عن هذا الحق للمجتمع السياسي، إلا لتكون هذه السلطة الطبيعية مضبوطة، وتُدار بقوانين المجتمع الموضوعة .

الحق الثاني: هو أن لكل إنسان الحق في أن يستخدم سلطته الطبيعية؛ لمعاقبة مُرتكبي الجرائم المفترَضة ضد القوانين الطبيعية، أي استخدام قوته الطبيعية؛ لتنفيذ هذه القوانين، وهو لا يتخلى عن هذا الحق إلا ليساعد السلطة التنفيذية في المجتمع السياسي؛ لكي تستخدم قوة الجماعة في تنفيذ هذه القوانين.(٢) حيث إن الالتزام بقواعد قانون الطبيعة، كانت قاصرة على المرحلة الأولى من العصر الطبيعي، قبل اختراع النقود. ففي ذلك العصر كان عدد البشر ضئيلاً، والمِلْكيَّة محدودة، ولم يكن هناك حافز للاستيلاء على مزيد من الأرض؛ ومن ثَمَّ فإن عدد المنتهكين لقواعد القانون الطبيعي كان قليلاً جدًا.

أما في المرحلة الثانية من العصر الطبيعي ـ بعد اختراع النقود ـ فقد تَعرَّض قانون

---

(١) محمد على العويني : العلوم السياسية؛ دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٢٨. وكذلك أيضًا :

- Steven M . Cahn: Classics of modern political theory, Machiavelli to Mill, New York, Oxford University Press, 1997 op . cit, p . 215

(٢) مهدي محفوظ : اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥ ، ص ص ٩٤ ـ ٩٥ ، وكذلك أيضاً

- Richard Ashcraft : John Locke, Critical assessments, Vol.1, London and New York, Routledge, 1991, pp. 84 -98.

الطبيعة للانتهاك؛ مما جعل هذه المرحلة مشابهة لحالة الحرب، التي وصفها **هوبز**. أما في المجتمع المدني المنظَّم فتتغير الأوضاع، إذ تتقيد أعلى سلطة في الدولة – السلطة التشريعية – بقانون الطبيعة. (١)

من هنا يتبين **للباحث** أن نقطة الضعف في حالة الطبيعة، هي الافتقار إلى عنصر السيادة المنظِّم، والمنفِّذ لقانون الطبيعة بين الناس، فلم يكن في الإمكان أن يكون كل إنسان قاضياً ومنفِّذاً في الوقت ذاته، يحكم بما يشاء، ويُنفِّذ ما يهوى، بسبب غياب عنصر السيادة الموجِّه والمنفِّذ للقانون، ولم يعد في الإمكان تحمُّل أفعال من يتسم بالجهل والضعف من الناس، ولم يصبح في الإمكان تنظيم وتدعيم حياة الناس وحرياتهم وممتلكاتهم، أمام الأخطار الداخلية والخارجية على حد سواء؛ من أجل هذا تعاقد الناس، واتفقوا ـ بإراداتهم الحرة – على تكوين مجتمع سياسي. (٢)

يقول **لوك:** " وفي ظل هذا النظام العجيب ـ الذي يمنح كل فرد سلطة تطبيق قانون الطبيعة ـ أعتقد أنه من غير المعقول أن يصبح الناس قُضاةً، يَفصِلون في مشكلاتهم الخاصة، فهناك حب النفس، ذلك الحب الذي يجعل المرء يتحيز لمصلحته الخاصة، ولمصلحة أصدقائه، ومن ناحية أخري فإن: العاطفة، والرغبة في الانتقام، وحدّة الطبع، سوف تجعله يغالي في أحكامه، وسينتج عن ذلك: الاضطراب، وسوء التنظيم، وهنا تظهر الحكمة من وجود الحكومة، التي تضع الأمور في نصابها. وهذا ما يجعلني اعتبر أن الحكومة المدنية علاجٌ ناجحٌ للمشاكل التي تجلبها الطبيعة، حينما يفصل الناس في قضاياهم بأنفسهم. إذ لا يمكن تَصوُّر أي إنسان يُدينُ نفسه؛

---

(١) محمد محمود ربيع : الفكر السياسي الغربي؛ فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلي ماركس ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٩٤، ص ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

-John Cottingham : Western philosophy, an Anthology, Blackwell publishers, U . S . A, 1996, pp. 482 – 483

(2) John Cottingham : Western philosophy, an Anthology, Blackwell publishers, U. S . A, 1996, pp. 482 – 483

من أجل ذنب طَاوَعَهُ ضميره على اقترافه في حق أخيه ".[١]

ومما سبق يتبين **للباحث:** أن **لوك** يري أن الإنسان كان مشبَّعاً ومتمتعاً في حالته الطبيعية الأولي بروح العدالة والتسامح، كما كان يتمتع – أيضاً – بالحرية التامة في ظل القانون الطبيعي، الذي يعيش الناس في ظله سواسية، لكنَّ أفراد المجتمع قد تطلعوا إلي حالة أفضل، أو علي الأقل الحفاظ علي الحالة الحالية ـ أي حالة الطبيعة الأولي ـ ومنعًا لأي اعتداء من الممكن حدوثه في المستقبل، ولِكَيْ يضمنوا ذلك؛ اجتمعوا فيما بينهم، وأبرموا عقدًا اجتماعيًا، ينظم لهم حياتهم، ويضع القواعد اللازمة لتقرير الجزاء ضد المعتدين، أو من يحاولون خرق قانون الطبيعة، وعَرقَلَةِ مسيرتها .

المطلب الثالث: موقف لوك من قضية التسامح قراءة تحليلية نقدية في مؤلَّفه (رسالة في التسامح) .

إن موقف **لوك** من قضية التسامح، قد تطوَّر خلال أربع مراحل، عَبْر سنوات حياته، ولكل مرحلة منها سماتها المميِّزة، ورأيه الخاص في التسامح في كلٍ منها، وذلك علي النحو التالي:

١ – ففي عامَيْ ١٦٦١ – ١٦٦٢ كتب **رسالتيْن** في التسامح، انتهي فيهما إلي: أن كل الأفعال – مهما كان نوعها – تقع تحت سُلْطة من له حق التصرُّف في حرية وحياة كل فرْد من أفراد الرعية (وهو الحاكم المدني) ولذا فإنه يمنح هذا الحاكم سُلْطة مُطْلَقة علي كل أفعال الناس في المجتمع، وعليهم أن يطيعوا القوانين التي يَسنُّها لهم، حتي ولو كانت ظالمة، وحذَّر في هذه المرحلة من المطالبة بحرِّية الضمير، وحرِّية الفعل؛ لأنهما يؤديان إلي: مخالَفة الحاكم، وإشاعة الاضطراب، ونشْر الفوضي. وطالَب باستعمال العقوبات والقوة القاهرة ضد المخالفين، والتسامح في

(١) جون لوك : الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو ، مصدر سابق ، ص ص ١٩ . ٢٠ .

هاتيْن الرسالتيْن، كان هو المرادف: للعصيان، وللفوضي، وللخروج علي الحاكم.

٢ – وبَعدَ خمس سنوات عام ١٦٦٧ يعاود **لوك** النظر في موقفه السابق من التسامح، حيث كتب **مقالاً** بدأ يميل فيه إلي التسامح، وسبب ذلك، أنه ترك موطنه انجلترا إلي ألمانيا، حيث أقام بها عدة شهور، في مهمة دبلوماسية، فقد رأي هناك الكاثوليك والبروتستانت وغيرهم، يمارسون عباداتهم بحرِّية تامة، وكلٌّ منهم يتقبَّل الآخر ويحتمله، ويستمع إليه في هدوء، وأنه لم يلاحظ أي عداوة بينهم في أمور الدين، مع أن لكل منهم آراؤه المختلفة. وأنهم لا يضمرون في نفوسهم أيَّ بُغض أو حِقْدٍ تجاه الآخر، وفي هذه المرحلة، بدأ يميل إلي الحدِّ من سلطان الحاكم المدني علي الناس، وأنه لا يجوز له أن يتدَّخل إلا فيما يؤمِّن السلام المدني، وممتلكات رعيته.

٣ – وبعد اثنتَيْ عشْرةَ سنة عام ١٦٧٩ دوَّن **لوك مذكرة جديدة** بعنوان التسامح واصل فيها النزوع نحو التسامح، وأنه لا يحق لأي إنسان، أن يفرض علي إنسان آخر، ما يجب عليه أن يؤمن به،أو أن يفعله؛ لأن هذه المسألة شأن خاص بالإنسان وحده .

٤ – وفي آخر مرحلة لتَطوُّر فِكْرِ **لوك** ونزوعه نحو التسامح، كان **مؤلَّفه رسالة في التسامح** التي حرَّرها باللاتينية في منفاه، والتي طُبعت لأول مرة في هولندا عام ١٦٨٩ دون أن يذكر اسمه عليها كمؤلِّف لها؛ لأنه كان قد " فَرَّ إلي هولندا عام ١٦٨٩؛ لاتهامه بالتورُّط في مؤامرة لشافتسبري، وكان يقصد بالتسامح في رسالته هذه التسامح الديني، بمعني أنه ليس من حق أحد أن يقتحم باسم الدين، الحقوق المدنية، والأمور الدنيويه."(١)

وللرسالة ترجمات عدَّة إلي العربية، منها الترجمة التي أنجزَتْها مني أبو سنة، تقديم ومراجعة مراد وهبه، التي اعتمد عليها **الباحث**، وهي تقع في تسع وستين صفحة من الحجم المتوسط، والتي تقدم موقفاً فكرياً متكاملاً وواضحاً، يقوم علي الفصل التام بين الدولة والكنيسة، أيْ بيْن الدولة والمؤسسة الدينية الرسمية. وفي هذا المؤلَّف أكَّدَ

(١) جون لوك: رسالة في التسامح، ط١، ترجمة مني أبو سنة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧، ص٧.

لـوك علـي أن التسـامح لـيس واجبـاً علـي الأفراد – فقط – بـل علـي المؤسسـة الدينيـة نفسها (أي الكنيسة) ويري أن الكنيسة ليست ملزَمَة بالتسامح مع عضو يُصر علي هتْك قوانينها، بل لها الحق في طرْدِه لكنَّ هذا لا ينبغي أن يؤدي إلي حرمانه من أي حق من حقوقه المدنية. ويجب علي رجال الدين، الامتناع عن اضطهاد الآخرين، سواء أكانوا: من رعاياهم أَمْ من مخالفيهم. وعليهم أن يَحُثُّوا أتباعهم علي أن يكونوا متسامحين. ويصل التسامح عنده إلي أن يقول: ليس للحاكم المدني أن يمنع استعمال أي شعائر أو مراسم مقرَّرة، بما في ذلك الوثنية. ويؤكد علي أن حرية الضمير حَقٌّ لكل إنسان، وأن لكل إنسان السُّلْطة العليا المطلَقة في الحكم لنفسه في أمور الدين والعقيدة. ولذلك فإنه يقول: " ليس من حق أي شخص، أن يحقد علي شخص آخر في شأن مُتَعِه المدنية، لا لسبب إلا لأنه ينتمي إلي كنيسة أخري، أو يؤمن بدين آخر ... ومن ثَمَّ يجب ألا يَلَحق بهذا الشخص أيَّ عُنفْ أو ضرر، سواء أكان مسيحياً أم وثنياً، نعم يجب ألا نَقنَع بوضع معايير ضيِّقة: للعدالة ،والمحبة، والاحسان، بل يجب أن نضيف – أيضاً – السماحة."(١)

ومن أفكاره في هذا الصدد: " أنَّ خلاصَ النفوس، ليس من شأن الحاكم المدني أو أيِّ إنسان آخر؛ لأن الحاكم ليس مُفَوَّضاً من الله لخلاص نفوس البَشَر، وأن الله لم يكلِّفْ أيَّ إنسان بذلك ... بحيث يفرض دينه علي الآخر بالقوة، ثم إنه من غير المعقول أن يمنح الشعب مثل هذه السُّلْطة للحاكم؛ لأنه لا يَقبَل أي إنسان سواء أكان أميراً أَمْ من أفراد الرعية، أن يترك رعاية خلاصه لإنسان آخر؛ لكي يحدِّد له إيماناً معيَّناً، أو عبادةً مَّا. " (٢) لأن الإيمان لا يُفرَض بالقوة " ولكنْ يجب التفرقة بين الإقناع والأمر، فأنْ تُلزِمَ بالحُجَج شيء، وأن تُلزِمَ بالعقوبات شيء آخر."(٣) ويصل التسامح عنده إلي أن يقول: " لا يحق لأي إنسان – مهما تكن رتبته الكنَسيَّة – أن

(١) المصدر السابق، ص ٣٢ .

(٢) المصدر السابق، ص ٢٤ .

(٣) المصدر السابق، ص ٢٥ .

يحَرِمَ إنساناً آخر – ليس عضواً في كنيسته، أو ليس منتسباً إلي إيمانه – من الحرية، أو من أيٍّ جزء من خبراته الدُّنيويَّة، بحجة أنه متباين عنه دينياً."(١)

وإن **الباحث** ليتساءل: هل حقَّق **لوك** في مؤلَّفه هذا **رسالة في التسامح** الدعوة إلي التأكيد علي مبدأ التسامح وقبول الآخر بين أتباع الأديان السماوية، كما يتجلَّي ذلك في الفكر الإسلامي في أَرْوَع صُوَره، وفي أسْمَي معانيه ؟ ولأنه يجب علي أي باحث يسعي لكي يصل إلي الحقيقة، أن يلهث وراء المجهول؛ حتى يصل إلي الحقيقة التي لا ريْب فيها، بحيث لا يكون متجنِّياً علي أحد، ولا متحيِّزاً لآخر في أي حُكْم يُصْدِره فمن العبث أن يصدر أي باحث حُكْماً علي فكرة مَّا، دون بحث عميق وتدقيق طويل، وأن يَتوَخَّي فيما يصدره من أحكام: الحِيَدَة، والعدالة، والإنصاف. ولأن الحقيقة العلمية تبقي – علي الدوام – صحيحة، سواء علينا أقبلناها، أم لم نَقْبَلْها. ولأننا لا نتوصل إلي الحقيقة عن طريق الظن بل يتم التوصل إليها، والتَّحقُّق من صِدقِها، عن طريق البحث الدءوب عنها. فهذه من أهم الينابيع التي من خلالها يتوصل أي باحث إلي الحقيقة ووفاءً بحق البحث ولأن الباحث يري أن الحقيقة إرْثٌ شرعِيٌّ لكل من يبحث عنها. ولأن الحقيقة يتم التوصل إليها عن طريق التَّحقُّق من صدقها، بعد البحث والتدقيق فيها فلابد من إقامة الأدلة والبراهين قبل إصدار الحكم عليها. فلم يكن أمام الباحث إلا أن يغوص بين صفحات هذا المؤلف؛ للبحث عن إجابة السؤال المحوري السابق عساه أن يجد بين طياته إجابة شافية تُشبِع فضوله العلمي، وما يتغلغل في صميم تفكيره؛ للوقوف علي حقيقة موقف لوك من قضية التسامح. فبعد القراءة: المتأنِّيَّة، والمترَوِيَّة، والدقيقة، من **الباحث** لمؤلف لوك – وذلك لمرات عِدَّة – وبعد الفحْص والتدقيق وبعد أن وَزَنَ كل كلمة بميزان: الأمانة العلمية، والعدل، والإنصاف؛ ليتكَوَّن لديه موقف نقدي، سِمتُهُ التجرُّد عن الهوي، ودون محاباة، أو مجافاه. ودون أن يكون متجنِّياً علي لوك. فإن الباحث قد وجد في هذا المؤلف بعض

(١) المصدر السابق، ص ٣٦ .

الإشارات العابرة التي وردت فيه من لوك علي استحياء منه. " وإذا أشار بعضهم إلي الفكر الأخلاقي الإسلامي فإنه يشير إليه علي استحياء."[١] والتي تمكن الباحث من تحديد ملامحها: وصْفاً، وتَوْصِيفاً. وذلك من خلال الترجمة العربية للمؤلف، الذي أنجزته مني أبو سنة، فإن كان **الباحث** قد وفَّقَ في مسعاه، فذلك فضل من الله زي الفضل، وإن لم يكن فله شرف المحاولة. وذلك علي النحو التالي:

أولاً: وردت كلمة **مسلم** وتكررت بالرسالة أربع مرات – فقط – حيث جاءت " نكرة " بدون ال التعريف في موضعين اثنين مرة عَطْفاً علي كلمة وَثَنِيٍّ في قوله: " ماذا يحدث لو أن الأمير في بلد مَّا كان **مسلماً** أو وثنياً، وارْتَأَى أن المسيحية كاذبة، ومهينة لله، ألاَ يُجْتَثُّ المسيحيون لنْفس السبب؟"[٢] ومرة أخري في قوله: " ومن السخرية أن يعلن الإنسان أنه **مسلم** – فقط – من حيث الدين"[٣]

كما وردت كلمة **المسلم** مُعَرَّفة مع ال التعريف في موضعين اثنين، في قوله: "ولكن هذا **المسلم** الذي يعيش وسط المسيحيين، يرفض حكومتهم بشكل واضح."[٤] وفي قوله: " إن **المسلم** ليس هرتيقياً أو مُنشَقاً بالنسبة إلي المسيحية، بل إنه لا يمكن أن يكون كذلك." [٥] كما وردت كلمة « الإسلام » مرة واحدة في قوله: " وإذا تحوَّل امْرُؤٌ من الإيمان المسيحي إلي **الإسلام**، فإنه لا يصبح هرتيقياً أو مُنشَقاً، بل يصبح مرتداً كافراً."[٦] كما وردت كلمة المسلمين مرة واحدة – أيضاً – مقرونة مع القرآن في

(١) محمد السيد الجليند، ومصطفي حلمي : الفلسفة الخلقية لدي مفكري الإسلام، دار الهاني للطباعة والنشر، بدون تاريخ، ص ٣ .

(٢) المصدر السابق، ص ٤٨ .

(٣) المصدر السابق، ص ٥٧ .

(٤) المصدر السابق، ص ٥٧ .

(٥) المصدر السابق، ص ٦٦ .

(٦) المصدر السابق، ص ٦٦ .

قوله: "والقرآن عند **المسلمين** هو كذلك." [١] كما وردت كلمة القرآن مرة واحدة قُرْبَ نهاية مؤلَّفه في قوله: " لأن الكتاب المقدَّس عند المسيحيين هو قاعدة ديانتهم، **والقرآن عند المسلمين** هو كذلك." [٢]

ثانياً: كما وردت كلمات لها علاقة بعالَم الاجتماع الإسلامي ، وهي : كلمة «الإمبراطور العثماني » مرة واحدة في قوله: " في حين أنه يقرِّر بأنه يطيع مفتي القسطنطينية طاعة عمياء، الذي يخضع بدوره خضوعاً تاماً **للإمبراطور العثماني.**"[٣] كما وردت كلمة تُركِي بصيغة المفرد مرة واحدة في قوله: " هل يَحِقُّ لأيٍّ إنسان القول: بأنَّ ثَمَّةَ حقاً يمنحه إمبراطور **تركي** لكنيسة مسيحية؛ من أجل التحكُّم في كنيسة أخري؟"[٤] كما وردت كلمة الأتراك بصيغة الجمع مرتين في قوله: " بينما يقف **الأتراك** في صمت، ويَسْخَرُون من رؤيتهم للقسوة اللاإنسانية التي يمارسها مسيحيون ضد مسيحيين." [٥] وفي قوله: " فإن **الأتراك** المسلمين والمسيحيين ديانتيْن متباينتيْن."[٦] وذلك في إشارة من **لوك** إلى أنَّ صورة المسلم، قد تحدَّدَتْ من ناحيْتَي المثال والاجتماع في المسلم التركي على عهد الدولة العثمانية.

ثالثاً: أَنَّ الخطاب في جميع هذه الحالات السابقة التي وردتْ فيها كلمات: « **مسلم، والمسلم، والمسلمين، والإسلام، والتركي، والأتراك** ». كان موجَّهاً وحَصْراً وتحديداً إلى الجماعة المسيحية، فالخطاب كان عنها، ولها وحدها دون غيرها. ولم يكن موجَّهاً – أبداً – إلى الإنسان المسلم، أو إلي الجماعة الإسلامية، أو إلى الطرَف الآخر المختلف .

---

(١) المصدر السابق، ص ٦٦ .

(٢) المصدر السابق، ص ٦٦ .

(٣) المصدر السابق، ص ٥٧ .

(٤) المصدر السابق، ص ٣٤ .

(٥) المصدر السابق، ص ٣٣ .

(٦) المصدر السابق، ص ٦٦ .

وخلاصة رأي الباحث تتلخص في هذه الملاحظات – دون أن يكون متجَّنياً علي لوك –: أن خطاب لوك في مؤلَّفه هذا قد وردَتْ له إشارات لها علاقة بعالم الإسلام، لكنها جاءت عابرةً ومحدودةً، ولا تكشف عن رؤيته تجاه عالَم الإسلام، ولا يتحقَّق بها عنوان مؤلَّفه؛ لأنه يجب علي أيُّ باحث أو فيلسوف، حينما يتناول قضية فلسفية بين أطراف عِدَّة، فإنَّ الأمانة العلمية، تُحتِّم عليه أن يجرِّد نفسه من الهوي، وألاَّ ينحاز إلي طرَف علي حساب طرَف آخر، وعليه أن يكون منصفاً، وأن يتَّصف بالحياد، ويعطي كل ذى حق حقه؛ لأن من يقرأ مؤلَّفه دُون أنْ يلتفت إلي عنوانه، سيُخَيَّل إليه أنه مؤلَّف في اللاتسامح أو نفي الآخر؛ فالتسامح عنده جاء كسَرَابٍ يَلُوحُ عن بُعْدٍ، يَحسَبُه الظَّمآنُ ماءً، حتى إذا جاءه لم يجدْه شيئا. فأين هذا التسامُح المزعوم عند لوك ؟! وأين سماحتُه من سماحة الإسلام ؟ التي تتجلَّي في أَبْهَي صُوَرِها، حيث أن الإسلام لا يُجبِرُ أحداً من مخالفيه في العقيدة علي تغيير مُعتَقَدِه، فحرِّيَّة الاعتقاد مكفولة للجميع، فتلك سماحة لوك، وهذه سماحة الإسلام، سماحة لا مثيل لها، ولكنَّ لوك لم يدرك هذه السماحة، ولم يرها، كما لا يري ذو الرَّمد ضوْءَ ضوء الشمس المشرقة في وَضَح النهار !! وكم تمني الباحث لو أن لوك أضاء في قلبه مصباحاً؛ يرشده ويهديه إلي سماحة الإسلام الشاملة، بدلاً من أن يملأه بالغَيم والضباب، فيحجب عنه أنوار الحقيقة؛ ولأن الباحث قد وجد البوْنَ شاسعاً بين عنوان المؤلف ومضمونه؛ لأنها ليست سماحة مع أصحاب الديانات الأخري فحسْب ولكنها سماحة شاملة، فريدة في نوعها، وقَلَّمَا يوجَد لها مثيل؛ لأنها تشمل جميع البشر، وكل مَنَاحِي الحياة، حتى السماحة في: البيع، والشراء، والاقتضاء، يقول الرسول ﷺ: " رَحِمَ الله رَجُلاً سَمْحاً: إذا باع، وإذا اشتري، وإذا اقتضي."(١) فتلك سماحة لوك، وهذه سماحة الإسلام، وشَتَّانَ ما بين السَّماحتيْن. وإن الباحث ليؤكد علي أنه ليس متجنِّياً علي لوك

(١) الحافظ بن محي الدين أبي زكريا النووي : رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، الوكالة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٥٥، ص ٤٩٧ .

فيما تناوله لموقفه من قضية التسامح – حاشا لله – أن يكون ذلك فهذه أفكاره التي ترسَّخَتْ في: اعتقاده الشخصي، وضميره، وعقله، ووجدانه. والتي سطَّرَها قلمه. ووردت في مؤلَّفه. ولقد صدق الله - ﷻ - **حيث يقول** ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾[1]

المطلب الرابع التسامح وحقوق الإنسان في الفكر الغربي الحديث.

لقد أسهم الاستعمار الغربي علي المستوي العالمي، في تأطير النظرية الغربية للمفاهيم المكوِّنة للحقوق الأساسية للإنسان، وسَعَي في كثير من الدول إلي فرْض قِيَمِه ومنظوره عن الحياة، عن طريق القهر الاستعماري، والسيطرة الاستبدادية المادية في كافة مجالات الحياة. وفي المجتمعات الإسلامية ترسخت المفاهيم الغربية عن الحقوق الشرعية للإنسان؛ بسبب غياب المفاهيم الإسلامية المنظِّمة للحقوق الشرعية للأفراد والجماعات، مما أدي إلي بناء تَصوُّر لهذه الحقوق عند المسلمين، مُستمَد من التجربة الغربية؛ لمعالجة الواقع، ومحاولة الارتقاء بحقوق الأفراد والجماعات؛ ولذلك يمكن القول: إن المفاهيم والمبادئ الغربية، صارت هي المرجع الأساسي؛ لبناء قواعد اجتماعية؛ لتنظيم الحقوق الفردية في العالم أجمع؛ ونَجَمَ عن ذلك سلْب الحضارة الإسلامية مقومات وجودها، كواقع ممارَس في العديد من المجتمعات الإسلامية، وصارت تراثاً عاجزاً عن تنظيم الواقع، ومرجعًا أخلاقياً محدود الأثر في الواقع التشريعي المعاصِر، المنظِّم للحقوق الشرعية للإنسان.[2] " إن مصدر حقوق الإنسان هي الطبيعة الأخلاقية للإنسان، والتي ترتبط بشكل هَشٍّ بالطبيعة البشرية، التي تقدم لها الحاجات المحدَّدة، فهناك ضرورة لحقوق الإنسان، ليس من أجل الحياة، وإنما من

(١) سورة الحج : من الآية ٤٦ . وكذلك سورة آل عمران : من الآية ١٣ .

(٢) محمد أحمد مفتي وسامي صالح الوكيل : حقوق الإنسان في الفكر السياسي الغربي وفي الشرع الإسلامي؛ دراسة مقارنة مرجع سابق ، ص ٢ .

أجل حياة كريمة."[١]

إن أساس حقوق الإنسان عند الغرب، هو صراع الجميع ضد الجميع، وممارستها تعتمد على الصراع بين الحقوق نفسها – أيضاً – فحقوق المرأة – مثلاً – لم تتأسس ولم تتحقق إلا عَبْر صراعها مع الرجل، أمَّا حقوقها في الإسلام، فإنها نابعة من الشرع، لا صراع فيها بين الأفراد، وأساسها الإيمان بالله – تعالى – الذي يفرض على المسلم الالتزام بأوامر الله – عز وجل – ويظهر أن أساس حقوق الإنسان عند الغرب، هو أساس مادي علماني، ساد الفكر الأوروبي منذ مطلع القرن السابع عشر، لم يُولِ جوهر الإنسان قيمته المطلوبة، ولما كانت العلمانية والحق الطبيعي مرجعاً أساسياً لقياس الحقوق والواجبات في المجتمع، لم يَعُدْ للدين مجال يُذكَر في الظواهر المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي والسياسي، مما أدى إلى أن صارت المواثيق الدولية تجعل الإنسان مصدراً للحقوق في المجتمع، كامتداد للحقوق الطبيعية والقانون الطبيعي الوضعي، الذي جعل الإنسان غاية في حد ذاته. [٢]

" إن ارتباط حقوق الإنسان عند الغرب بالطبيعة؛ يجعلها خاضعة لاعتبارات ذاتية، ترتبط بمصلحة الدولة، أو بمصالح الحكام، دون النظر إلى الاعتبارات الموضوعية المتعلقة بإقرار الحقوق والواجبات، لذلك قُيدت نصوص المواثيق الخاصة بهذه الحقوق، بالحماية التي كَفَلَتْها دساتير الدول، وهذا يفسر التصريحات المتناقضة بشأن حقوق الإنسان في الغرب، وسياسة الكيْل بمكيالين، وعدم احترام الغرب لحقوق الإنسان في غير بلاده." [٣] ولما كانت الحقوق في الإسلام ليست حقوقاً طبيعية، بل هي مِنْحَةٌ من الله – تعالي– فقد ترتَّب على ذلك أن الشريعة هي أساس الحقوق،

(١) جاك دونللي : حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة مبارك علي عثمان، مراجعة محمد نور فرحات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٢٩ .

(٢) عبد الرحمن بن زيدالزنيدي: حقوق الإنسان في الإسلام قيم إلهية وتنظيم بشري،دار الهدي،٢٠٠٦،ص٧

(٣) محمد أحمد مفتي، سامي صالح الوكيل : النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية، ط ١، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر، ١٤١٠ هـ، ص ٣٣ .

وليست الحقوق هي أساس الشريعة، بخلاف أساسها عند الغرب، والحقوق في الإسلام ليست غاية، بل هي وسيلة للغاية التي شُرِعت الحقوق من أجلها.[١] كما أنها لا تُبنى على أساس الرابطة الوطنية، وليست ذات مفهوم متحيِّز، كما في الحقوق الإنسانية الطبيعية عند الغرب، بل هي حقوق شمولية للإنسان، تختلف في مصدرها، ومقصد واضعها. [٢]

يعرض أنصار مدرسة القانون الطبيعي، ذي المبادئ الأزلية المجرَّدة، والمرجعية الأعلى للحقوق والواجبات، على أنه المحرك لكل الحياة القانونية، والمصدر الذي يستمد منه القانون الوضعي مضمونه، وذلك علي اعتبار أن القانون الطبيعي، هو المبدأ الأصلي لتنظيم الدولة. [٣] وعليه فقد لعب مفهوم القانون الطبيعي دورا أساسيا في وضع قواعد حقوق الإنسان في العصر الحديث، خاصة في مجال الحرية، ومناهَضَةُ السيادة المطلَقة، ووضع القيود القانونية؛ للحد من سلطة الدولة وجبروتها.[٤] لأنه في الحِقْبَة الزمنية التي سبقت القرون الوسطى، عرفت بعض القوانين كقانون حمورابي 1750 قبل الميلاد في بلاد الرافدين، وقانون أثينا عام 800 قبل الميلاد، وقوانين نوما وسيلا في روما، كل هذه القوانين التي تضمنَتْ – بشكل – مؤكَّد، حماية الحق في الحياة، حتى وإن كان ذلك عن طريق عقوبة القتل . غير أن هذه الحقوق والحريات الفردية في العصور الوسطى، انتُهِكت وقُمِعت، وفي هذه المرحلة تظهر النظريات الفلسفية للقانون الطبيعي، كأساس للمطالبة بحقوق

(١) فتحي الدريني : الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ط ٢، مؤسسة الرسالة ، ١٩٧٧، ص ٢٢ .

(٢) محمد أحمد مفتي، سامي صالح الوكيل : حقوق الإنسان في الفكر السياسي الغربي والفكر الإسلامي ، مرجع سابق، ص ١٣

(٣) نعيم عطية : الفلسفة الدستورية للحقوق الفردية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٨٩، ص ١٨٤.

(٤) ساسي سالم الحاج: المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان ، منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٥، ص ٤٥.

الإنسان.[١] ولقد سبق هؤلاء المفكرين المحْدَثين، فلاسفة الإغريق والرومان، الذين ربطوا فكرة القانون، ومن ثم حقوق الإنسان بفكرة الحرية، والعدالة، بأوسع معانيها، مُثل عليا مرتبطة بقواعد الأخلاق، معتبرين أن الحرية هي المفهوم الحقيقي والأصيل لحقوق الإنسان.[٢]

المبحث الرابع: الآثار السلبية لغياب التسامح عن الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث :

تمهيد :

إن ما نشاهده – اليوم – من صراع محتدَم بين: القوميات، والأديان، والمذاهب في جميع المجتمعات العربية على وجهٍ أَخَصَّ. يكشف عن وجود عوائق تواجه التسامح، فهو في نظر الأوساط المتصارعة لا يَعْدُو كونه قيمة أخلاقية، تتحكم فيه المؤثرات الاجتماعية، والسياسية،وما نحتاجه– فعلاً– لتوطيد العلاقة بين الطوائ والقوميات، يرتكز على أسس متينة، تتفادى الاحتكاك على خطوط التَّماس.

ولاشك في أن التسامح لا يمكن تحقيقه بسهوله، وتتوقف فاعليته على حجم استجابة الأوساط الاجتماعية والدينية لضروراته، وهو أمر صعب، يحتاج إلى تعليم طويل، يخفِّف الإنسان من: حدَّة غَلْوَائه وتطرُّفه، واعتداده بنفسه. ويحتاج عودةً متأنِّية للذات؛ من أجل نقْدها، وتمحيص بِنَاها الفكرية والعقَدية، وتأهيلها لتكون أرضية صالحة لاستنبات أَنساق قيم التسامح الجديدة. هذا وقد أكد الفكر الإسلامي والفكر الغربي على: التسامح، والتعايش وقبول الآخر بين البشرية؛ وذلك لأن الأصل البشري هو واحد.

إن المجتمع العربي الإسلامي – بصورة عامة – بحاجة إلى ثورة من القيم السامية، تنهض وتتبعث في جسد المجتمع، من أبرزها: القيم الثقافية، والمعرفة بحقوق

(١) كلوديو زانغي : الحماية الدولية لحقوق الإنسان ، مكتبة لبنان ، ٢٠٠٦، ص ص ٩ – ١٠ .

(٢) ساسي سالم الحاج : المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان ، مرجع سابق، ص ٢١ .

الإنسان، وقبول التعددية، واحترام الرأي والرأي الآخر، واجتناب أساليب العنف والإرهاب؛ للوصول إلي الغاية المنشودة . فتاريخ الاستبداد في المجتمعات العربية، كان قد مسخ العديد من معالم الثقافة الإسلامية، التي ترتكز على الاعتراف بكرامة الإنسان بما هو إنسان، وبِغَضِّ النظر عن أي عنوان آخر .

إن المتأمل في حال الأمة – اليوم – يأسَي لما يجده من استحكام الفُرقة والتنافر، وشيوع التنابُذ والانقسام، في واقع مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ومن هذا التنافر: ما هو ديني، ومنه ما هو طائفي، ومنه السياسي، ومنه الفكري، ومنه الثقافي، ومنه الاجتماعي. كذلك استفحل الأمر ليَطَال كافة مجالات الحياة في واقعنا الراهن، وهذا يؤكد حاجتنا الماسَّة، إلي إعادة النظر والتفكير العميق في الآثار السلبية لغياب التسامح في الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث. " وعلي شبابنا أن يكون متدبراً وواعياً بهذه المتناقضات التي تحيط به، وأن تكون أيديولوجيته الحقَّة، هي الأيديولوجية المنطلِقة من ذات أصالته وتراثه ومتمشية مع معطيات بيئته، ومتجاوبة مع قِيَمِه الحضارية الإسلامية العربية العريقة ... بهدف الاعتزاز بهويتنا الإسلامية العربية، والاعتزاز بقيمنا الأصيلة وتقاليدنا العريقة ." [1] كما يؤكد **الباحث** علي حاجتنا المُلِحَّة للتسامح: فكراً، وثقافة، ونهْجاً، وسلوكاً. وهو ما يتناوله **الباحث** فيما يلي :

أولاً: الآثار السلبية لغياب التسامح لفكرية، والتسامح الثقافي.

للتسامح حضور واضح في المنظومة الفكرية والفلسفية، وفي ثقافاتنا العربية والإسلامية، ليس ثَمَّةَ عوائق تَحُول دون التفاعل والتعايش بروح التسامح الذي هو في الأساس، الاعتراف بالآخر واحترامه، والتعايش معه

(١) رشدي فكار : تأملات إسلامية في قضايا الإنسان والمجتمع، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٦ .

علي أساس أن للناس كافة، حقوقاً إنسانية متساوية، وانطلاقاً من قاعدة أن العلاقة الإنسانية بين البشر، إنما هي علاقة موجودات حُرَّة، يتنازل كل واحد منهم عن قَدْرٍ من حريته؛ من أجل قيام المجتمع الإنساني الذي يحقق الخير، والأمن، والصلاح للجميع.

إن الثقافة التسامحية التي تتسم: بالسِّعَة، والاستنارة، والرَّحَابَة، والمرونة، والانفتاح، هما الكفيلان بتحصين المجتمعات مما قد يصيبها من مظاهر: العنف، والتعصب، والتطرف، ومظاهر التحجُّر والانكفاء علي الذات. وإن عدم التسامح يؤدي إلي موت الفكر، حيث إن التسامح يتجاوز مضمونه مجرد كلمة تحمل معنيً مَّا، إلي التعبير عن: موقف، واعتقاد فكري، وثقافي، واجتماعي. يري الإنسان ذاته كما يري الآخرين من خلاله.

ومن الآثار السلبية لغياب التسامح الفكري والتسامح الثقافي: الانغلاق العقلي، والتحجُّر، ورفضْ الآخر وعدم قبوله، وكذا العصبية والحِمْيَة. " والنظر للحضارة الغربية على أنها هي الحضارة الوحيدة، القادرة على مسايرة الزمن وتحقيق التقدم."(١) لذا يؤكد عبد الوهاب الواسع: "أن علينا كمسلمين أن نكون مطَّلعين على ألوان مختلفة، من الثقافات الدينية والاجتماعية، ومطَّلعين على فلسفات الشرق والغرب، وعلى دراية بمؤلفات التنصيرية الخاصة بالمستشرقين؛ لنستطيع الرد عليها ،والمجابهة القوية على الافتراءات التي لحقت بالإسلام والمسلمين(٢)

لذا يُعَدَّ **العنف** من أهم الآثار السلبية لغياب التسامح الفكري والتسامح الثقافي، العنف ضد كل شيء، ليس ضد الإنسان فحسْب، بل وضد: والتراث، والحضارة، والتاريخ، وحتى المعمار الأثري. يقول **جان بودرياد في**

(١) صدقي الدجاني : الفكر الغربي والتغيير في المجتمع العربي، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣٠٣ .

(٢) عبد الوهاب الواسع:الأمة الإسلامية وقضاياها المعاصرة،مكتبة العبيكان ،الرياض، ٢٠٠١، ص ١٩٠

كتابه عنف العالم: " يمر عنف العالم – أيضا – من خلال المعمار، وبالتالي فإن الرفض العنيف لهذه العولمة، يمر – كذلك – من خلال تقويض هذا الفن المعماري، وبعبارة تتعلق بهذه الفاجعة الجماعية، يمكن القول: بأنَّ رعب الضحايا بالنسبة لأربعة آلاف قَضُوا في هذين البرجين[1] لا ينفصل عن رعب العيش فيهما، رعب العيش والعمل في هذه التوابيت الحجرية المصنوعة من الأسمنت والفولاذ."[2]

كما يُعَدُّ **التعصب** من أهم الآثار السلبية لغياب التسامح الفكري والتسامح الثقافي " إن الافتراء علي الدين بأنه يستلزم التعصب، هي فِرْيَةٌ قائمة علي غير أساس مطلقاً ..... وقد دلنا التاريخ علي أنه بِفَصْل الدين عن الدولة، انتشرت المبادئ الوجودية، ولا يمكن القول بأن: الدين قد أدي إلي هذه النتيجة."[3] فلا يمكن أن يُتصوَّر وجود مجتمع إنساني مستقر و آمن، يعيش الناس في ظله بأمان وبسلام، مع وجود التعصب، الذي يرفض الحق الثابت والموجود، ويصادر الفكر الآخر، ولو كان مُحِقاً، أو يرفض القومية الأخرى، وإن كانت صادقة. وفي ذَمِّ مثل هذا التعصب يقول **الشنقيطي:** (وعلى كل حال، فكل عاقل لم يَعْمِه التعصب، يعلم أن تقليد إمام واحد بعينه، بحيث لا يترك من أقواله شيئاً، ولا يأخذ من أقوال غيره شيئاً، وجعْلُ أقواله عياراً لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ فما وافق أقواله منهما، جاز العمل به، وما خالفها منهما، وجب طرْحُه، وترْك العمل به، فلا وَجْهَ له البَّتة، فهو مخالف: لكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وإجماع الصحابة،

(١) يقصد برجيْ التجارة العالمية بالولايات المتحدة الأمريكية .

(٢) جان بودرياد، إدغار موران : عنف العالم، ترجمة عزيزتوما، تقديم إبراهيم محمود، ط ١، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٥، ص ص ٤٧ – ٤٨ .

(٣) خورشيد أحمد : الإسلام ... والتعصب، مرجع سابق، ص ٢٨ .

والتـابعين، وتـابعيهم، وإجمـاع الأئمـة الأربعـة. فالواجـب علـى المسـلمين تعَلُّـم كتـاب الله وسـنة رسـوله ﷺ.)[1] فمـن هنـا نعـرف خطـر التعصـب بجميـع أشـكاله علـى التفكيـر، وأنـه يقـود إلـى الانحـراف الفكـري، ومـن ثـمَّ القيـام بأعمـال تضـرّ بالعالم الإسلامي.

"إن أزمة هذه الأمة، هي أزمة فكرية، تندرج تحتها سائر الأزمات: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. والأزمة الفكرية إما أن تحدث نتيجة: لاضطراب مصادر الفكر، أو اختلال طرائقه، أو مناهجه، أو نتيجة لذلك كله معاً. ... ولقد تجسَّدَتْ هذه الأزمة في غياب الرؤية الواضحة، وانعدام الأصالة الثقافية والتوازن النفسي، واضطراب المفاهيم."[2] خاصة " وأننا نعيش في عالَم من الأفكار، يحكمنا ويحكمه فكر كلي، إذا استطعنا التطابق معه، فإننا نصبح بمأمن من كل شر."[3]

لذا فنحن في حاجة إلي تجديد فكري، وثقافي تسامحي. وأن يكون قادراً علي قراءة الآخر، وتَفَحُّصُ ما لديه من أفكار وتوجُّهات، وبحاجة إلي بناءٍ فكريٍّ من خلال مؤسسات فكرية وثقافية مستقلة، لتسهم بدورٍ حقيقي وجاد، في عملية البناء الديمقراطي والثقافي والمجتمعي السليم، وترتكز إلي حقيقة التعددية – كحقيقة كونية – تقتضي الاعتقاد فكرياً وثقافياً، بأن الحقيقة والقيم متعددة الأبعاد، بحيث لا يمكن لأي فرد أو جماعة الادِّعاء بامتلاك أكثر من بضعة وجوهٍ لأيٍّ منها، ما يُحتِّم احترام الرُّؤَى والمزاعم المتشابهة الأخري، سواء أكانت لأشخاص أم لجماعات، كما تتطلب التعددية جهداً فعالاً؛ لإدراك حقائق الآخرين وقيمهم، وتقويمها والإفادة منها قدر

(١) محمد الأمين بن محمد بن المختار الجكني الشنقيطي: أضواء البيان، طبع دار الفكر، بيروت، ١٤١٥، ٣٤٠/٧.

(٢) طه جابر العلواني: الأزمة الفكرية ومناهج التغيير الآفاق والمنطلقات، ط٢، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ١٥ .

(٣) هاني يحي نصري : الفكر والوعي بين الجهل والوهم والجمال والحرية، طـ ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٠ .

الإمكان، وهذا لن يستقيم بدون احترام الآخرين وقبولهم، والتسامح معهم وتقدير ما لديهم.

لذلك فليس أمامنا سوي العودة إلي: أصولنا، وتراثنا الإسلامي، وقيمنا التسامحية، وأن نعيد بناء ثقافتنا علي أساسها، ونوحِّد ثقافتنا علي هَدْيِها. ونبني واقعنا: الثقافي، والسياسي، والاجتماعي علي أُسسٍ أكثر إنسانية وحضارية، وأكثر تسامحاً وانفتاحاً، وإن لنا في تراثنا الفكري، وموروثنا القِيَمي، مَنْهَلاً صافياً ومَعِيناً لا يَنْضَبُ، وقد أوشك الباحثون الغربيون، أن يسلِّموا بأن الدين الإسلامي، هو دين الحرية الفكرية، ودين التسامح، والحقوق الإنسانية، فأي فكرٍ وأي دين بلغ في حمايته وصونه لحقوق الإنسان، ما بلغه ديننا الإسلامي الحنيف ؟!! فالإسلام هو أول من قدَّس حقوق الإنسان، معتبراً أن الاعتداءات عليها، تَرْقَي في بعض الأحوال – كالقتل بغير حق – إلي حد الاعتداء علي الناس جميعاً.

ثانياً: الآثار السلبية لغياب التسامح في المجال السياسي .

إن التسامح السياسي، يقتضي الاعتراف بالآخر، سواء أكان أَقَلِّيَّة، أم أَكْثَرِيَّة، والاعتراف بحقه في العمل والتنظيم، والترويج لفكره السياسي: كالديمقراطية، والحرية، والتعددية، وحقوق الإنسان، وهذا المفهوم – اليوم – هو ما يمثل أحد ركائز الفكر الغربي الحديث، ويُعد أبرز سلوكه السياسي، بينما نجد النُّظُم السياسية في مجتمعاتنا العربية لا تزال تعاني الارتباك، ويَكْتَنِفُها العديد من المظاهر السياسية، التي تَحُول دون تحقيق التسامح السياسي، حتى ولا في حدوده الضيقة.

" إن النزاعات السياسية الدائمة في المجتمعات، لا تنشأ بسبب وجود الاختلاف والتنوُّع، وإنما هي نتيجة العجز عن التوافق علي نَسَقٍ مشتَرك، يجمع الناس في دوائر يَرْضَوْنَها، ونتيجة – كذلك – لغياب الحوار: الجاد، والصادق، والسليم. لما يمثله هذا الحوار من ضرورة حَتْمِيَّة وحَياتِيَّة؛ للتقدم السياسي والحضاري، حيث يهدف الحوار البنَّاء، إلي ترسيخ القواسم

المشـــترَكة، ويضـــبط النزعـــات الاستئصـــالية والإلغائيـــة، ويعمـــل علـــي بلْـــوَرَةِ: الـــرُّؤَي، والأهـــداف، والتوجُّهـــات المشـــترَكة. ويمثـــل – كـــذلك – البوابـــة للرؤيـــة السلمية؛ لمعالجة المشاكل والأزمات، وإدارة الخلافات. (١)

إن أسس التسامح في المجال السياسي، تقوم على توافر حقوق المواطنة، وهي التي تتضمن تهيئة الشعب: نفسياً، وفكرياً، وثقافياً؛ للاعتراف بالآخر، فإن قبول الآخر، وقبول التعايش معه، أمر تفرضه وحدة الوطن؛ من أجل: استتباب الأوضاع، واستقرار الأمن، والسلام. ومن هنا تكون المواطَنَة أحد الأركان الرئيسة، في إرساء دعائم التسامح داخل المجتمع، ولو بشكل مَرْحَلِيٍّ، بل ليست المواطَنة سوى الاعتراف بالآخر وبحقوقه، وهي قضية تُمْلِيها: وحدة الوطن، والحرية الشخصية، والاعتراف المتبادَل بين أبناء الشعب جميعاً، رغم تنوع خصوصياتهم، أيْ أنَّ جميع الأفراد – وِفْقاً لحقوق المواطَنة – متساوون في الحقوق والواجبات، على أساس التساوي في انتمائهم للوطن الواحد. (٢)

ويَفتَرِضُ وجود المواطَنَة، وجود علاقة تبادلية بينها وبين مسألة الولاء للوطن، فحين يكون الشعب متعدداً: قومياً، ودينياً، ومذهبياً، فإنه يحتاج إلى إطار يوحِّد بين الطوائف والأديان المختلفة، وليس هناك سوى الولاء للوطن، ووحدة: أرضه، وترابه، ومصالحه فوق الجميع، وهذا بدوره يتطلب قدراً من التسامح، والاعتراف المتبادَل بين جميع الأطراف، بشكل لا يلغي أيًّاً من الخصوصيات، ولا يتصادم مع أيِّ دين من الأديان .

---

(١) محمد محفوظ : التسامح وجذور اللاتسامح – معني التسامح وآفاق السلم الأهلي مجموعة دراسات فلسفة الدين، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد المزدوج (٢٨ – ٢٩)، ٢٠٠٤، ص ص ٦ – ٨

(٢) ومن الدراسات التي تؤكد علي قيمة الآخَر والمواطَنة، دراسة :

– محمد محفوظ : الآخر وحقوق المواطنة، ط ١، مكتبة بستان المعرفة، جدة، ٢٠٠٦ .

– محمد محمود عبد الله : الوطن وحقوق غير المسلمين في بلاد الإسلام، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٩ .

وكثرة الاتجاهات السياسية – اليوم – بحاجة إلى إطار يوحِّد جميع: الطوائف، والأديان، والشرائح الاجتماعية. والصيغة المُثْلَى لذلك، هو المجتمع المدني، والمنظمات الجماهيرية، ومنظمات السِّلْم الأهلي، فهي التي تضطلع بتهيئة المجتمع، وتربية النشء على قيم وثقافات، تغْني وتنمي المجتمع، فالتسامح هو أحد القيم الأساسية التي يعتمدها المجتمع؛ للخروج من أزمة الصراع الديني والسياسي، على أساس التكافؤ في الحقوق السياسية والعَقَدية، بعيداً عن الإقصاء والتهميش.

إنَّ التسامح على مستوى الدولة، يقتضي ضمان العدل، وعدم التحيُّز في التشريعات، وفي تنفيذ القوانين على الأفراد. وفي الختام فإن التسامح هو الثقافة التي نحن في أمَسِّ الحاجة إليها؛ لبناء مجتمع يكون أفضل من ذي قبل؛ لأن التسامح هو التربة الخصبة، التي تزدهر فيها الأفكار والرُّؤَى والإبداع، وعدم وجود التسامح يعني القضاء على الأفكار، ويجعل الإنسان مجرد آله تتحرك بأوامرَ محدَّدةٍ وهو أداة لتدمير الآخر، وعليه يجب أن تَتصَبَّ مناهجنا التعليمية، على تنمية ثقافة التسامح ونشْرِها، بين أفراد المجتمع؛ ليعلو ويسمو المواطن عن كل ما في المجتمع من: أنانية، وجشع، وحب الذات .

ومن الآثار السلبية لغياب التسامح السياسي: **الاحتقان، والإرهاب:** " وأعماله وأساليبه وممارساته، بجميع أشكاله ومظاهره، الذي يهدف إلي تقويض حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. " [1] ومن الآثار السلبية – أيضاً – التعبئة النفسية والثقافية بين القوي السياسية المتنافسة والمتصارعة في مجتمعنا، فإنها تساهم في توتير الأوضاع، وتُنْذِرُ باحتمالات كارثية، لن ينجو من مآسيها أحد، لذلك يبقي المطلوب – دائماً – هو امتصاص أسباب الاحتقان السياسي، وتفريغ ضغط هذا الاحتقان، في إطارِ مشروع السِّلْم المجتمعي، الذي يتضمن بدائل: سياسية، وثقافية، واجتماعية. تُعمِّق من

(١) حسنين المحمدي بوادي : حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب، دار الفكر العربي، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص ٦٥ .

خيار المصلحة الوطنية، وتُوفِّر الظروف الذاتية والموضوعية لميلاد واقع سياسي جديد، قِوَامُه: التسامح، والمشاركة السياسية الحقيقية، واحترام التعددية السياسية.

ثالثاً: الآثار السلبية لغياب التسامح الاجتماعي .

لا شك أن في سلوك التسامح والمسالمة واللاعنف، تأصيلاً للرحمة بين الناس، وترسيخاً للأسس وأواصر: المودة، والألفة، والتقارب. وفيه – في ذات الوقت – نفياً لسمات التعصب والكراهية والعنف: كالبغض، والحقد، والحسد، والنميمة، وسوء الظن بالآخَر، وغيرها من الآفات الاجتماعية، التي تكرِّس النزعات العدوانية والانتقامية وتراكمها؛ حتى لا تصل إلي حد التدمير وإفناء الآخر. ومن مقتضيات التسامح الاجتماعي أن يتنازل الإنسان المتحضر المتسامح، عن جزء من حريته للآخرين، إيماناً منه بضرورة ذلك التنازل؛ لتحقيق التكيُّف والوئام والانسجام بين البشر.(١)

ومن الآثار السلبية لغياب التسامح الاجتماعي، **التطرف المجتمعي والغُلُوُّ**، وظهور الجماعات الإسلامية التي تمارس العنف؛ من أجل تحقيق أهدافها المشروعة وغير المشروعة، القائمة علي: التشدُّد، والتطرف، والانغلاق، المؤدي إلى الإرهاب. وفي نهاية الأمر يبقى محركها الرئيسي، البُعد عن قيم التسامح. لذا " لقد أُصيبَ المجتمع الإسلامي بالضعف الفكري، والتفكك الاجتماعي، وذاق من جَرَّاءِ تلك الإصابة مرارة التأخر، والضعف الفكري، الذي إذا ما أصيبت به أمة من الأمم، أو مجتمع من المجتمعات، إلا وأصابها انحطاط في التفكير، وكان جُلُّ همِّها الاهتمام بالخرافات والأساطير."(٢)

إن الإسلام العظيم يدعونا إلي التعافي والتصالح، ويحثنا علي نسج علاقاتنا مع

(١) أسعد الامارة: اللاعنف والتسامح قمة التوازن النفسي، مجلة النبأ، السنة الحادية عشرة ، العدد ٧٣، ٢٠٠٥.

(٢) أحمد عبد الرحيم السايح : مواجهة الغزو الفكري ضرورة إسلامية، مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٧.

الآخر علي أساس: الاحترام المتبادَل، والمحبة، والوئام، وتَبادُل الثقة. ويرفض الإسلام التطرف والغلو حتى في مشاعرنا، وتعبيرات الحب والكرْه لَدَيْنَا.

إن من قيم التسامح الاجتماعي: قبول الآخر، والاحترام المتبادَل، والمسالمة، واللاعنف، والمودة، والرحمة، والأُلفة، والتقارُب، والوئام، والانسجام، والتواصل، والمشاركة الاجتماعية، وتَجنُّب سوء الظن، واحترام مشاعر الآخرين، وضبط النفس، والسماحة، ومساواة الآخر بالذات.

رابعاً: الآثار السلبية لغياب التسامح الديني .

التسامح الديني هو: التعايش بين الأديان، بمعني حرية ممارسة الشعائر الدينية، والتخلي عن التعصب الديني، والتمييز العنصري. إن الإسلام هو دين التسامح والسلام؛ لأنه ينبع من السماحة بكل ما تعنيه السماحة من: حرية، ومساواة في غير تمييز عنصري. والتسامح ليس هو التنازل أو التساهُل أو الحياد تجاه الآخر – فقط –، وإنما هو الاحترام المتبادَل، والاعتراف بالحقوق العالمية للإنسانية، وهذا التسامح – وحده – هو الكفيل بتحقيق العيش المشترَك بين شعوبٍ متنوعة ومختلفة.

ومن الآثار السلبية لغياب التسامح الديني، **الإعراض عن منهج الدين الصحيح**. وقد كان من أخطر الآثار السلبية لهذا **الخوض بالباطل في الدين الحنيف، وتبديل حقائقه الأصيلة**. هذا ومن الآثار السلبية لغياب التسامح الديني **انتهاك حرية العقيدة**[1] **والتطرف الديني المتشدد** الذي يعني: " التعصب للرأي تعصبا لا يعترف معه للآخرين بوجود، وجمود الشخص على فَهْمِه جموداً لا يسمح له برؤية واضحة لمصالح الخلق، ولا مقاصد الشرع، ولا ظروف العصر، ولا يفتح نافذة للحوار مع الآخرين."[2]

---

(١) إسماعيل الغزال : الإرهاب والقانون الدولي، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٦ .

(٢) حسين عبد الحميد أحمد رشوان : الإرهاب والتطرف من منظور علم الاجتماع ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٢، ص ١٥ .

إن قيمة التسامح الديني تتمثّل في كونه: يُقرّ الاختلاف، ويقبل التنوّع، ويعترف بالتغايُر ويحترم ما يميز الأفراد من معطيات: نفسية، ووجدانية، وعقلية. ويُقدِّر ما يختص به كل شعب من مكونات ثقافية، امتزج فيها قديم ماضيه بجديد حاضره ورؤية مستقبله، هي سبب وجوده، وسرّ بقائه، وعنوان هويته، ومَبعث اعتزازه. كما أن قيمة التسامح الديني تتمثّل في كونه يقتضي التسليم المطلق – اعتقاداً وسلوكاً وممارسة – بأنه إذا كان لهؤلاء وجود فلأولئك وجود، وإذا كان لهؤلاء دين له حُرمته، فلأولئك دين له الحُرمة نفسها، وإذا كان لهؤلاء خُصوصية ثقافية لا ترضى الانتهاك، فلأولئك خُصوصية ثقافية لا تقبل المَساس – أبداً – كما أن التسامح الديني يُعدّ أرضية أساسية لبناء المجتمع المدني، وإرساء قواعده، فالتعدّدية والديموقراطية، وحرية المعتقَد، وقبول الاختلاف في: الرأي، والفكر، وثقافة الإنسان، وتقدير المواثيق الوطنية، واحترام سيادة القانون. خيارات استراتيجية، وقيم إنسانية ناجزة لا تقبل: التراجع، ولا التفريط، ولا المساومة. فالتسامح عامل فاعل في بناء المجتمع المدني، ومشجّع على تفعيل قواعده.

لقد كان العرب قبل الإسلام شتيتاً متناثراً، لا يأتلف ولا يتجمع، رغم وجود كل عوامل التجمُّع، من وحدة: الأرض، والبيئة، والعادات، والتقاليد، واللغة، والمعتقدات، والثقافة، والتاريخ ... ومن هناك التقطهم الإسلام، بعقيدته الصحيحة، ومفاهيمه الواضحة، فكانت هذه المفاهيم وتلك العقيدة، هي العقيدة التي صنعت من أفراد الجاهلية الأولي، الذين يحبون الفوضى، ويكرهون النظام، وتلتهب حماستهم، ثم لا تلبث أن تنطفئ، ... صنعت منهم " خير أمة أُخْرِجَتْ للناس " ولكنْ عَبْرَ المسيرة الطويلة لهذه الأمة خلال التاريخ، حدثت انحرافات كثيرة في حياه المسلمين .. وكان الانحراف الأخطر في حياتهم، هو الانحراف عن التسامح الديني .

وهكذا أصاب الأمة الإسلامية تَخَلُّفٌ مادِّيٌّ؛ نتيجة لتخلفها الديني الذي بلغ – عَبْرَ تَرَاكُم السنين – درجات خطيرة، إلي الحد الذي غابت فيه معالم السنن، وتشوشت

العقائد، واضطربت المفاهيم، وبَعُدَتْ الأمة عن التصور الإسلامي للحياة، فَبَعُدَ واقعها عن النظام الإسلامي للحياة .. ثم إن بُعْد حياتها عن النظام الإسلامي أخذ – بدوره – يبعدها عن التصور الإسلامي من جديد .. وهكذا ظلت هذه الأمة تدور في هذه الحلقة المُفْرَغَة، ويتم في حياتها ذلك التفاعل النَّكِد، بفعل عوامل داخلية كامنة في تركيبها التاريخي من ناحية، وبفعل عوامل خارجية تهاجمها بكل وسيله، وتُوجَد عوامل التمييع والتمزيق في كيانها من ناحية أخري .... حتى انتهت إلي أنْ تصبح غريبة غُرْبَةً كاملة عن الإسلام، ولابد أن نكون صرحاء مع أنفسنا، إن الموجود اليوم في حياة الأمة ليس هو الإسلام الذي صَنَعَ يوماً خير أمة أُخْرِجَتْ للناس.

إن من قيم التسامح الديني الاعتقاد بجميع الديانات السماوية، والتعايش بين الأديان، والانفتاح الفكري تجاه أصحاب الديانات الأخري، واحترام حرية التعبير، وحق ممارسة الشعائر الدينية، واعتماد الاستقامة والنفع العام كمعيار للتفاضُل، والجدَل بالتي هي أحسن، والحوار البَنَّاء، ونبذ: التعصب، والكراهية، والعنصرية. وتَجنُّب خطأ التعميم وتعميم الخطأ. وعصمة دم ومال غير المسلم، والاعتقاد بالأُخُوَّة الإنسانية .

" وإذا كانت الدهشة تتملك قلوب وعقول أهل هذا العصر الحاضر، من هذا السخاء في: المساواة، والعدل، والإنصاف الذي أعطاه الإسلام ودولته للآخَر الديني، قبل أربعةَ عَشَرَ قرناً من الزمان، فإن هذه الدهشة – دهشة الذين لا يعرفون حقيقة الإسلام – ستزداد وتتعاظم عندما يعلمون وتعلم الدنيا، أن الإسلام لم يطلب من هذا الآخر الديني، مقابل كل هذا السخاء في الحقوق، سوي واجب واحد، هو أن يكون هذا الآخر لَبِنَةً بناء في النسيج الوطني والحضاري للدولة الإسلامية، وأن يكون ولاؤه كاملاً للدولة والوطن، وانتماؤه خالصاً للأمة التي هو جزء أصيل فيها، وألا يكون ثَغْرَةَ اختراقٍ لحساب أيٍّ من الأعداء. " [1] وألا يكون عامل هدْم فيها .

(١) محمد عمارة : السماحة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٤ .

ولابد أن نكون صرحاءَ مع أنفسنا، وبشيء من الإنصاف، فإن مسلمي – اليوم – ليسوا كالسابقين في الإسلام، الذين تعايشوا مع الآخَر المختلف عنهم: عقيدةً، وفكراً، وسلوكاً، وأخلاقاً. والذي أذاقهم ألوانَ العذاب ويتَّسِمُ: بالغِلْظَةِ، والتعصب، والانغلاق. ومع هذا تعاملوا وتعايشوا معه، مراعين: الإخاء، وحُسْنَ الجوار، وبحقه الطبيعي في معَتقده، وأن له الحق في حمايته، وتوفير الأمان له علي: نفسه، وأولاده، وأمواله. كما أن له حق التعايش السلمي في المجتمع، كما تَحُثُّ علي ذلك تعاليم الإسلام السمحة فالإسلام يدعو إلي التسامح العام، والحمة العامة؛ لأن التسامح هو الذي يداوي القلوب المكلومة ويجتذب النفوس النافرة. ولنا في رسول الله ﷺ وصحابته الكرام الأسوة الحسنة، فها هو النبي السَّمْح الكريم ﷺ يدخل مكة منتصراً، بعد ما لقِيَ من مشركي مكة ما لاقَي هو وأصحابه من ألوان العذاب. ومع ذلك فإنه: لم يقتل، ولم يُعاقب، ولم ينتقم منهم، وكان قادراً علي أن يفعل، لكنه عفا وصفح عنهم. إننا في حاجةٍ ماسَّةٍ إلي: " دعم روح الأخوة والتعارُف، مما يؤدي إلى دعم القيم الأخلاقية، وتوحيد السلوك الاجتماعي، ونبذ كل ما يُضعِف الروح الإيمانية والاجتماعية، من قيم سالبة: كالظلم، والحسد، والسخرية، والغيبة، والنميمة. إلى غير ذلك من أمراض اجتماعية تُضعِف البناءَ الاجتماعي. (١)

وخلاصةُ رأي الباحث: أن روح التسامح، إذا سادت في أيِّ مجتمع، وانطبعت بها سلوكياتُ أفراده في تعاملاتهم مع المختلِف، أنتجَتْ مجتمعاً: مستقراً، مسالماً، خالياً من الأحقاد. الأمر الذي يجعلنا في أَمَسِّ الحاجة إلي تنشئة أبنائنا وشبابنا، علي هذه القيم السمحة السامية؛ لنضمنَ سلامة مجتمعنا الإنساني من آفات: الظلم، والتعصُّب، والأَثَرَة، والاستبداد. وما أحوجنا إلي أن نتخلَّقَ – اليوم – بهذه الأخلاق السمحة، في تعاملاتنا مع الآخر المختلف، وألاَّ نبتدع في الإسلام ما ليس منه: كالتحجُّر، والتعصُّب، والانغلاق، ومعاداة الآخر؛ لنكون جديرين بأن ننتسب إلي خيرِ

(١) علي خليل أبو العينين: القيم الإسلامية والتربية، مكتبة إبراهيم الحلبي، ١٩٨٨، ص ١٦٨ وما بعدها

أمة أخرِجَتْ للناس. فقد حدد الإسلام الطريق الصحيح لبناء الإنسان، والارتقاء به: نفسياً، وعقلياً، وجسمياً. بحيث يصبح لَبِنة قويةً متماسكةً، وعنصراً إيجابياً في مجتمعه، كما رسم الطريق الصحيح لبناء المجتمع الإنساني الفاضل، الذي يشكل البيئة الصالحة لبناء الإنسان، وذلك عن طريق: التسامح، ونشر روح المحبة، والمودة بين الناس.

نتائج الدراسة

بعد أن تناول الباحث أهم القضايا الأساسية، الخاصة بالتسامح بين الفكر الإسلامي والفكر الغربي الحديث (دراسة نقدية مقارنة)، خرج من بحثه هذا ببعض النتائج، التي يري – من وجهة نظره المتواضعة – أن من أهمها ما يلي :

١ – أن عملية الاتفاق علي تعريف واحد للتسامح، ليست سهلة، وأَنَّ هناك تباينات واضحة بين الدلالات اللغوية لِكِلاَ المفهومين، فيما بين الفكر الإسلامي، والفكر الغربي الحديث، كما أن هناك – أيضاً – مسافات متفاوتة بين رُوَّي الأقدمين والمحْدَثين، وربما يرجع ذلك إلي تطور التاريخ الإنساني، تبعاً للتنوع الحضاري والثقافي، وتَطوُّر المجتمعات الإنسانية، خلال الأزمنة المتعاقبة.

٢ – أن غياب التسامح، يعني انتشار ظواهر هدَّامة للمجتمع مثل: التعصب، والعنف، وسيادة عقلية التحريم والتجريم في السلطة وخارجها. من قِبَل جماعات التطرف والتشدُّد، سواء على الصعيد: الفكري، أم السياسي، أم الاجتماعي، أم الثقافي، أم ما يتعلق بِنَمَطِ الحياة .

٣ – أن نشْر مبادئ التسامح، وسيادة روح الحق في الاختلاف، تتطلب إعادة التفكير في الموروث الثقافي، وأخْذِ التراث في سياقه التاريخي، وإعادة بناء العلاقة بين الثقافة والدولة، وبين المجتمع والسُّلْطة، وبين الحكومة والمعارَضة، التي هي مسؤولية جماعية وفردية في آن واحد، فلا يوجد مجتمع يكون بمَعزِل عن إغراء الإقصاء أو اللاتسامح، إلا إذا أثبت هذا المجتمع قوةَ عزيمةٍ، ويقظةٍ دائمةٍ .

٤ – أن مبدأ التسامح يتخذ منابع متعددة: دينية، وعِرقية، وأخلاقية، واجتماعية، وفكرية، وفلسفية. لكنه يواجه عقبات اللاتسامح؛ بسبب التعصب الذي يتخذ – أحياناً

– شكل: حروب، أو عدوان، أو أعمال إبادة، أو انتقام، أو تحريم آراء، أو تجريم وجهات نظر، أو تكفير فِكْر.

– ليس التسامح من المفاهيم التي تدخل في الإطار الأخلاقي النظري – فقط – كما يتصور البعض، بل إنه – وكغيره من كثير من المفاهيم والمصطلحات – يدخل – أيضاً – في إطار: الفكر، والفلسفة، والممارسة العملية .

٥ – لا يعني التمسُّك بمبدأ التسامح، التنازل عن الحق، أو اللامبالاة، وعدم الاهتمام، واللِّين والتساهل، بل يعني الاعتراف بالآخر، وقبول تنوعه واختلافه: سياسياً، ودينياً، وقومياً، وفكرياً، وثقافياً، وحضارياً؛ لأن الاختلاف سُنَّة كونية عامة، بحكم التنوع العالمي والإقليمي والوطني، والذي هو سِمَةٌ عامة تعيشها وتتعايش معها كل المجتمعات والدول. فكل مجتمع، وكل أمة، وكل دولة، لها: قِيَمها، وعاداتها، وتقاليدها، وثقافتها، وأهدافها الخاصة بها. بما يجعل التسامح ليس مجرد حقٍّ لصاحبه، بل إنه واجب عليه – أيضا –؛ لضمان التعايش السلمي، والتفاعل الإيجابي بين الناس، بما يتناسب ومبدأ النسبية، وعدم وجود الأحادي والمطلق، في كل ما هو إنساني واجتماعي .

٦ – أن العالم العربي في حاجة أكيدة لحملة واسعة النطاق؛ لترسيخ منظومة القيم التي لها علاقة بالتسامح؛ لأن الفكر الإسلامي الأخلاقي لا يمكن أن ينفصل عن الحياة الاجتماعية اليومية. ولا يعود ذلك إلى افتقار هذه المنطقة لتراث راسخ في هذا المجال؛ لأن تقاليد التسامح الموروثة، أصبحت – اليوم – مهدَّدة بالتفكك والتلاشي؛ نتيجة عوامل متعددة وشديدة التعقيد .

٧ – أن الحوار وسيلة أساسية للتسامح، فلا يمكن أن يوجَد تسامح، دون وجود آلية للتفاهم وتبادل الآراء، بما ينتهي بالإقناع والاقتناع، وقبول الأخر، والاعتراف به، أو بخصائصه المميِّزة، ولكن ليس بصورة دائمة، فالحوار وسيلة فعَّالة؛ لتحقيق التسامح، لكنه لا ينتهي – بالضرورة – بتحقيقهما، ما لم توفر المقومات اللازمة لذلك .

٨ – أن التأكيد على التسامح، لا يعني الإيمان به، وممارسته دون قيود أو شروط، فالمتعصبون والمتطرفون الذين يلجأون إلى العنف والقوة؛ لإسكات الآخرين، أو

لإلغائهم، أو لتهميشهم. فلا يمكن التسامح معهم؛ لأن ذلك يقضي على التسامح نفسه. بما يجعل للتسامح حدوداً تعيّنها ظروف المجتمع .

٩ – أن للتسامح أنواعاً متعددة ومتنوعة تتمثل فيما يلي :

– تسامُحٌ ايجابي موضوعي جوهري، وتسامُحٌ سلبي شكلي مظهري، فالأول: يُقصَد به الاعتراف بالآخر وقبوله عن قناعه بهذا التنوع والاختلاف، وإيمان بضرورة التعامل والتعايش معه سلمياً. ويأتي الثاني: لا عن قناعة بالاختلاف وقبوله، بل لأسباب مصلحيه، وظروف اضطرارية .

– تسامُحٌ تمتد حدوده إلى الخارج فهو تسامُحٌ خارجي، وتسامح يقتصر على البيئة الداخلية ولا يتعداها إلى الخارج فهو تسامح داخلي .

– تسامُحٌ دائم أو مؤقت، حيث يكون مستمراً غير منقطع، سواء أكان تسامحاً إيجابياً أم سلبياً، مطلَقاً أو محدوداً، خارجياً أم داخلياً، كلياً أم جزئياً، أم يكون مؤقتاً لمدة معينة ثم ينقطع بعدها.

– تسامُحٌ مطلَق عام أو خاص محدود، فالأول: يشمل الجميع ولا يستثنى أحداً، ويستثني الثاني: دولةً، أو قوميةً، أو ديناً، أو طائفةً، أو حزباً مَّا، أو أكثر .

– تسامُحٌ كلي مطلَق، يشمل بحدوده كل الموضوعات: سياسياً، ودينياً، واجتماعياً، وفكرياً. أو تسامُحٌ جزئي نسبي: يقتصر على موضوع أو أكثر من موضوعات التسامح، ولا يشملها كلها .

– أن التسامح لا يُلغي الاختلاف، ولا ينفي التعارض، ولكنه يساعد علي إحالة هذا الاختلاف وذلك التنوع إلي اختلاف إيجابي، والتنوع إلي تنوع تكاملي وتوافقي، بدلاً من أن يتحول إلي اختلاف تناقُضٍ وصِرَاع .

– أن التسامح قيمة أخلاقية وفكرية في نفس الوقت، ويقوم علي معاملة الآخرين كبشر، واحترام: إنسانيتهم، ومشاعرهم، ومعتقداتهم، وطريقة حياتهم. بِغَضِّ النظر عن: ألوانهم، أو أجناسهم، أو انتماءاتهم الدينية، والعِرقية. وفي ذلك تتجلي قيم: العدل، والمساواة، والأخوة الإنسانية.

– أن التسامح يمثِّل حقاً إنسانياً، وضَمانةً أساسية؛ لإشاعة المناخ، والأجواء الضرورية؛ لتحقيق الأمن والسلام، والتوافق والوئام في سياق الاختلاف .

١٠ – أن التسامح مسألة خيار أخلاقي، بِغَضِّ النظر عن الذوق الشخصي، أو النزعات الدنيا، وأنه يمثل منظومة ثقافية وحضارية، لا يمكن التنازل أو التخلي عنها؛ وذلك لارتباطها بجملة واجبات وحقوق كل إنسان: كالملكية الخاصة، والحرية الشخصية، والكرامة الإنسانية، والنزعة الفردية. وحماية حقوق الآخرين، والتواصل الإنساني الحضاري بين كافة البشر. بما يجعل من التسامح ضرورةً حتْمِيَّةً

١١– أن مهمة التسامح هي تأمين التعايش في إطار التباين، والحفاظ عليهما، والتعايش، والتَّبايُن، وحماية ما ينطويان عليه من مضامين اجتماعية للوجود الإنساني.

١٢– تضمنَتْ التعريفات المتنوعة للتسامح، العديد من القيم والمضامين الإنسانية، فكان منها: القبول، والاحترام، والإيجابية، والتقدير، والتبادل، والعدل، و، والسماحة، والمسامحة، والرفق، واللين، والسِّعَة، والتيسير، والتساهل، والتجاوز، والعفو، ..... وغيرها من القيم الأخلاقية، والمضامين الاجتماعية السامية .

١٣– أن التفاعل بروح التسامح، وقِيَمِه، يُؤسِّس مجتمعاً مستقراً مسالماً، وخالياً من: التعصب، والعدوان، والأحقاد. الأمر الذي يجعلنا بحاجة ماسَّة إلي تنشئة شبابنا وأجيالنا علي هذه القيم السامية.

١٤– أن التسامح يؤدي إلى نقاء النفس من الأحقاد القلبية، وكل ما من شأنه إشعال نار العداوة والبغضاء، وتؤدي إلى خُلُوِّ المجتمع من آفات: الشقاق، والنفاق، وسوء الأخلاق، وأمراض الأَثَرَة، والأنانية، وحب الذات. ولها غير ذلك فوائد كثيرة، ينعم بها كل مجتمع هَيْمَنَ عليه التسامح، وكانت سِمَتُه البارزة في: تَعامُل أفراده، وفي سلوكياتهم، وفي وحياتهم.

١٥– أن التسامح في الإسلام مؤسَّسٌ تأسيساً مُحْكَما، ولا تتم صورته إلا بمراعاة ما يلي:

– الشمول الذي يجعل الإسلام مُهَيْمِناً على الحياة كلها، بأنظمتها وأنشطتها المختلفة، وبأعمال الإنسان المتنوعة، بحيث لا يشذ عن الدين أي عمل يقوم به الإنسان .

– التوازن بين الأطراف المختلفة؛ بحيث لا يحصل جَوْرٌ من طرَف على طرَف آخر

– اتساع الصدور؛ لاستيعاب المخالف فيما يسوغ فيه الخلاف، خاصة المجتهد، ومن يمكن التماس عذر له.

١٦– يقتضي – بالضرورة – أن تنعم البشرية بالسعادة والطمأنينة؛ لأن استحقاقات الخيرية والأفضلية، أن تنشر قيم الخير، والحق، والعدالة، لا سيما وأنها هي الأرقى والأعلى والأنفع، ثم إنها هي الأكثر ديمومة .

١٧– التسامح سِمَةٌ حضارية تميزت بها الأمة الإسلامية، حال تَفَوُّقِها في فهم قيم الإسلام وتَمَثُّلِها .

١٨ – أن الاعتراف بالآخَر المختلِف، وبالتنوع، والتعدد، والهوية، والخصوصية، لا يعني إطلاقاً: انقساماً، وتقسيماً، ونزاعاً، وصراعاً، أو تطهيراً عِرقياً، أو دينياً، أو إلغاءٍ للآخر. إنما يعني: التلاقي، والتقارُب، والتفاهُم، والعيش معاً، والتعاوُن، والتضامُن، والتفاعُل، والوحدة في التنوع . لكنَّ حق الاختلاف مقدَّس، والحرية مقدسة، والمسؤولية حق وواجب. فالاختلاف لا يعني – بأي شكل من الأشكال –: الخلافات، والنزاعات، والصراعات، والحروب، والاعتداء، والعدوان. إنما الاختلاف يعني : الحوار، والنقاش. وهذا ما يؤكد الباحث علي أنه ما يجب أن يَسُودَ في المجتمع. كما يؤكد علي ضرورة الإخاء، والتنبيه علي أخطار الصراع والأحقاد، وتطهير عقول المسلمين من تلك الألغام الفكرية؛ لبناء حاضر الإسلام ومستقبله، بناءً يقوم علي: سماحة العقيدة، ومتطلَّبات العصر، والتأكيد علي نزعة التسامح والاستنارة، التي يحتاجها الكثير من أجيالنا العربية؛ لأننا أمام تَحَدٍّ حضاري غزيرة ووفيرة مؤشراته.

مصادر ومراجع البحث .

أولاً : المصادر والمراجع العربية .

- إبراهيم مدكور :**في الفكر الإسلامي**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٨
- إبراهيم مصطفى وآخرون:**المعجم الوسيط**،مجمع اللغة العربية،المكتبة الإسلامية،استانبول ١٩٧٢
- ابن ماسكويه : **تهذيب الأخلاق**، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢ .
- أبو الحسن الندوي : **الأمة الإسلامية وحدتها ووسطيتها وآفاق المستقبل**، ط ١، دار الصحوة للنشر، القاهرة، ١٩٨٩ .
- أبو بكر إبراهيم التلوع : **الأسس النظرية للسلوك الأخلاقي**، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٥.
- أبو بكر محمد بن علي بن العربي : **أحكام القرآن**، ج ٢، دار العلم للجميع، بدون تاريخ .
- أبي هلال العسكري : **قاموس الفروق اللغوية**، ط ١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة، ١٤١٢ هـ .
- إحسان عبد الهادي النائب : **توماس هوبز وفلسفته السياسية**، ط ١، مكتبة الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، ٢٠١٢ .
- أحمد الرشيدي : **حقوق الإنسان – دراسة مقارنة – في النظرية والتطبيق**، ط ١، مكتبة الشروق الدولية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣ .
- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمة : **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، ط ٣، تحقيق دكتور محمد السيد الجليند، دار المجتمع، جدة، ١٤٠٧ .
- أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمة:**رسالة العبودية**،مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤
- أحمد بن فارس الرازي : **معجم مقاييس اللغة**، جـ ٦، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
- أحمد سليم سعيدان : **مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الإسلام**، عالم المعرفة، العدد ١٣١، الكويت، ١٩٨٨
- أحمدعبدالرحيم السايح:**مواجهة الغزو الفكري ضرورة إسلامية**،مركز الكتاب للنشر،القاهرة،١٩٩٧
- أحمد فؤاد باشا وآخرون : **موسوعة الحضارة الإسلامية**، القاهرة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٥ .
- إدريس الجبوري:**الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية والنظم القانونية**،النهضة العربية،القاهرة،
- أسعد الامارة : **اللاعنف والتسامح قمة التوازن النفسي**، مجلة النبأ، السنة الحادية عشرة، العدد ٧٣، ٢٠٠٥ .

– إسماعيل الغزال: **الإرهاب والقانون الدولي**، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠.

– إسماعيل بن حماد الجوهري : **الصحاح**، جـ ٣، ط ٢، تحقيق أحمد بن عبد العزيز عطا، دار العلم للملايين، ١٣٩٩ .

– إسماعيل بن محمد العجلوني : **كشف الخفاء** ،تحقيق أحمد القلاش،ط ٤ ،مؤسسة الرسالة، بيروت

– أشرف عبد الوهاب :**التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير**،الهيئة العامة للكتاب،القاهرة، ٢٠٠٦

– الأفغاني : عن التعصب (مقال في كتاب أضواء علي التعصب، لمجموعة مؤلفين، من أديب أسحاق والأفغاني. إلي ناصيف نصار،ط١، دار أمواج للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٣

– الحافظ محي الدين أبي زكريا النووي : **رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين**، الوكالة العامة للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٥٥ .

– الزمخشري : **تفسير الكشاف**، جـ ١، دار المعارف، بيروت، لبنان، بدون تاريخ .

– السيد سلامة الخميسي : **تربية التسامح الفكري، صيغة تربوية مقترحة**؛ لمواجهة التطرف، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة العدد (١٦) لسنة (١٠) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

– الفيروز آبادي: **قاموس المحيط**، ط ٢، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣ .

– إمام عبد الفتاح إمام : **الأخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم**، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة، ٢٠٠١

– إمام عبد الفتاح إمام: **توماس هوبز ؛فيلسوف العقلانية**،دار الثقافة للنشر والتوزيع،القاهرة، ١٩٨٥

– بيتر ب نيكولسون: **التسامح كمثال أخلاقي**، عن مجموعة باحثين، التسامح بين شرق وغرب، ط١، ترجمة إبراهيم العريس، دار الساقي للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢ .

– بيير فرانسوا مورو : **هوبز فلسفة علم دين**، ط ١، ترجمة أسامة الحاج، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٣ .

– توماس هوبز : **اللفياثان؛ الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ط ١، ترجمة ديانا حرب وبشري صعب، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١ .

– جان بودرياد، إدغار موران : **عنف العالم**، ترجمة عزيزتوما، تقديم إبراهيم محمود، ط ١، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا، ٢٠٠٥ .

– جان توشار : **تاريخ الأفكار السياسية من عصر النهضة إلي عصر الأنوار**، ط ٢، ترجمة ناجي الدراوشة، ط ١، دار التكوين والتأليف والترجمة والنشر، سوريا، ٢٠١٠ .

- جاك دونللي : **حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق**، ترجمة مبارك علي عثمان، مراجعة محمد نور فرحات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٨ .
- جمال الدين الأفغاني : سلسلة الأعمال المجهولة .
- جميل صليبا : **المعجم الفلسفي**، ج١، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢ .
- جون لوك:**رسالة في التسامح**،ط ١، ترجمة مني أبو سنة،المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة، ١٩٩٧
- جون لوك : **الحكومة المدنية وصلتها بنظرية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو**، ترجمة محمود شوقي الكيال، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- حسن حنفي : جمال الدين الأفغاني، مكتبة الأسرة، القاهرة، ١٩٩٩ .
- حسن محمد سفر : **الحريات في النظام الإسلامي**، ط ١، مطابع سحر، ١٩٩٦ .
- حسنين المحمدي بوادي : **حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب**، دار الفكر العربي، الإسكندرية، بدون تاريخ .
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : **الإرهاب و التطرف من منظور علم الاجتماع**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر، ٢٠٠٢ .
- حميد نفل النداوي : **ثقافة التسامح وجدلية العلاقة بين الأنا والآخر**، المجلة السياسية والدولية، العدد ٨، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٨ .
- حورية توفيق مجاهد : الفكر **السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦ .
- حيدر إبراهيم علي : **التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية**، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩ .
- خورشيد أحمد : **الإسلام ... والتعصب**، ترجمة سعد زغلول أبو سنة، سلسلة مجمع البحوث الإسلامية، العدد ٨٧، مايو ١٩٧٧ .
- درية السيد حافظ:**السياسة الاجتماعية في عالم متغير**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، ٢٠٠٩
- راكيتوف:**أسس الفلسفة**،ترجمة موفق الدليمي، دار التقدم، طبع في الاتحاد السوفيتي، ١٩٨٩.
- ردينة وصفي اللبدي : **الإسلام أمة وسط**، ط ١، دار الفرقان، عمان، ٢٠٠٦ .
- رضوان زيادة : **الإسلاميون وحقوق الإنسان : إشكالية الخصوصية والعالمية**(ضمن كتاب : حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية)، برهان غيلون وآخرون : مركز دراسات الوحدة العربية ط ١، بيروت، ٢٠٠٥ .
- زكريا إبراهيم : **مشكلة الفلسفة**، مكتبة مصر، القاهرة، ١٩٧١ .
- زكى نجيب محمود : **رؤية إسلامية**، ط ٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣ .

– ساسي سالم الحاج : **المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان**، منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٥ .

– سعيد إسماعيل على : **ليست تلفيفية ولا توفيقية وإنما انتقائية تكاملية**، مجلة دراسات تربوية، جـ ٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٦ .

– سمير خليل : **التسامح في اللغة العربية**، منشور ضمن كتاب التسامح بين شرق وغرب، ط ١، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٢ .

– سيد عبد الحميد مرسي : **الدين للحياة**، ط ١، مكتبة وهبه، القاهرة، ١٩٨٦ .

– شوقي أبو خليل : **تسامح الإسلام وتعصب خصومه**، ط ٣، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ١٤٢٨ .

– صالح بن عبد الرحمن الحصين : **التسامح والعدوانية بين الإسلام والغرب**، ط ١، إصدار مؤسسة الوقف المملكة العربية السعودية، ١٤٢٩ هـ .

– صالح شقير، ساطع نسيب رضوان : **تفعيل مفهوم التسامح فلسفياً**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٣٦) العدد (٥)، ٢٠١٤

– صدقي الدجاني: **الفكر الغربي والتغيير في المجتمع العربي**، ط ٢، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، ١٩٨٧ .

– صلاح الدين بسيوني رسلان : **القيم في الإسلام؛ بين الذاتية والموضوعية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠.

– طه جابر العلواني : **الأزمة الفكرية ومناهج التغيير الآفاق والمنطلقات**، ط٢، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٦ .

– عباس محمود العقاد: **حقائق الإسلام وأباطيل خصومه**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٣.

– عبد الحميد إبراهيم: **العربية مذهب وتطبيق**، الكتاب الأول المذهب، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٠ .

– عبد الرحمن بن أحمد الغامدي : **حقيقة التسامح الديني في الفكر الغربي وموقف الإسلام منه**، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤ .

– عبدالرحمن بن زيد الزنيدي**حقوق الإنسان في الإسلام قيم إلهية وتنظيم بشري**،دارالهدي ٢٠٠٦

– عبد الستار الهيتي:**الحوار والذات والآخر**،ط ١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،قطر، ٢٠٠٤

– عبد العزيز الفوزان : **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثرهما في تحقيق الأمن**، ط ١، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ١٤٢٤ .

– عبد العزيز عثمان شيخ محمد : **في الإسلام وأثرها في الوقاية من الجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨ .

- عبد العزيز ناصر الجليل : **وكذلك جعلناكم أمة وسطا**، ط ١، دار طيبة، الرياض، ٢٠٠٤ .
- عبد الكبير العلوي : **مفهوم في التراث الإسلامي بين النظرية والتطبيق**، ندوة أبعاد في التراث والمعاصرة، ط ١، منتدى الفكر العربي، مكتبة روعة، عمان، ٢٠٠٧ .
- عبد الله عبد المحسن التركي : **الأمة الإسلامية والمنهاج النبوي في الدعوة إلي الله**، المجلة العربية، العدد الثاني عشر، ١٩٩٧ .
- عبد الله عبد المحسن التركي:**حقوق الإنسان في الإسلام**، ط ١، بدون دار نشر، بدون تاريخ .
- عبد الله علي العليان:**حوار الحضارات في القرن الحادي والعشرين رؤية إسلامية للحوار**، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤ .
- عبد الوهاب الواسع : **الأمة الإسلامية وقضاياها المعاصرة**، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١
عثمان جمعة ضميرية : **أثر العقيدة الإسلامية في اختفاء الجريمة**، دار الأندلس الخضراء للنشر والتوزيع، جدة، ٢٠٠٠ .
- عدنان الخطيب : **حقوق الإنسان في الإسلام**، دار طلابس، دمشق، ١٩٩٢ .
- عصام عبد العزيز الشايع:**الصحابة و في تربية الناشئة**،ط ١، مدار الوطن، الرياض، ٢٠٠٥
- عصام عبد الله : **التسامح**، دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مشروع مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦ .
- عصام عبد الله : **المقومات الفلسفية للتسامح الثقافي**، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥ .
- عصام عبد الله:**التسامح وقبول الآخر**، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، بدون تاريخ
- علي أسعد وطفة : **التربية علي قيم التسامح**، العدد ١١، سلطنة عمان، ٢٠٠٥ .
- علي أسعد وطفه : **المضامين الإنسانية لمفهوم التسامح**، الأسبوع الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد ٩١٣، تاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٤ .
- علي أسعد وطفة، صالح محمد الراشد : **التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٥ .
- علي خليل أبو العينين : **القيم الإسلامية والتربية**، مكتبة إبراهيم الحلبي، ١٩٨٨ .
- علي عبد المعطي محمد:**الفكر السياسي الغربي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٥
- عمر عبيد حسنة لكتاب الأستاذ سعيد شبار : **المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية**، سلسة كتاب الأمة (٧٨) قطر، رجب ١٤٢١ .
- عمر عبيد حسنة : مقدمة : **حقوق الإنسان محور مقاصد الشريعة**، أحمد الريسوني وآخرون (كتاب الأمة : ٧٨) رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، ٢٠٠٢ .
- فايز محمد حسين: **فلسفة القانون**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩ .

– فتحي الدريني: **دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر**، جـ١، طـ١، دار التيبة، بيروت، بدون تاريخ.

– فتحي الدريني : **الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده**، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٩٧٧ .

– فضل الله محمد إسماعيل : **رواد الفكر السياسي الغربي الحديث**، ط ١، مكتبة بستان المعرفة، كفر الدوار، البحيرة، ٢٠٠٦ .

– كلوديو زانغي : **الحماية الدولية لحقوق الإنسان**، مكتبة لبنان، ٢٠٠٦ .

– لوك وهوبز وروسو : **العقد الاجتماعي**، ترجمة عبد الكريم أحمد، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١١ .

– ماجد الغرباوي : **التسامح ومنابع اللاتسامح فرص التعايش بين الأديان**، والثقافات، ط ١، مؤسسة عارف للطباعة، بغداد النجف، ٢٠٠٨ .

– محسن عبد الحميد:**منهج التغيير الاجتماعي في الإسلام**،ط ١،مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣

– مدهش محمد أحمد عبد الله المعمري : **الحماية القانونية لحقوق الإنسان**، في ضوء أحكام القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٧ .

– محمد أحمد الصالح: **حقوق الإنسان في القرآن والسنة**، ط ١، دار الرياض، الرياض، ٢٠٠٢.

– محمد أحمد مفتي، سامي صالح الوكيل : **حقوق الإنسان في الفكر السياسي الغربي والفكر الإسلامي**، ط ١، دار النهضة الإسلامية، ١٩٩٢ .

– محمد أحمد مفتي، سامي صالح الوكيل : **النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية**، ط ١، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية بدولة قطر، ١٤١٠ .

– محمّد أركون : **من فيصل التفرقة إلى فصل المقال : أين هو الفكر الإسلامي المعاصر**، ترجمة هاشم صالح، بيروت – لندن، دار الساقي، ١٩٩٥.

– محمد أركون : **قضايا في نقد العقل الديني؛ كيف نفهم الإسلام اليوم**، ط ٢، ترجمة وتعليق هاشم صالح، دار الطليعة للطباعة، والنشر، بيروت، ٢٠٠٠ .

– محمد الأمين بن محمد بن المختار الشنقيطي:**أضواء البيان**، طبع دار الفكر، بيروت، ١٤١٥

– محمد الزحيلي : **حقوق الإنسان في الإسلام**، ط ٢، دار الكلم الطيب، دمشق، ١٩٩٧ .

– محمد الزحيلي : **حقوق الإنسان في الإسلام، دراسة مقارنة مع الإعلان العالمي والإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان**، ط ٢، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ٢٠٠٣ .

– محمّد الغزالي: **التعصّب والتسامح بين المسيحيّة والإسلام**، مصر، شركة نهضة مصر، ٢٠٠٥

– محمد الغزالي **حقوق الإنسان بين تعاليم الإسلام و إعلان الأمم المتحدة** دار المعرفة، ١٩٩٨.

– محمد باكريم محمد باعبد الله: **وسطية أهل السنة بين الفرق**، ط١، دار الراية للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

- محمد بن محمد الغزالي:**إحياء علوم الدين**، ج ٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ
- محمد بن مكرم بن منظور : **لسان العرب**، جـ ٧، دار صادر، لبنان، بدون تاريخ .
- محمد رشيد رضا : **تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده**، جـ ١، ط ٢، القسم الأول، دار الفضيلة، القاهرة، ٢٠٠٦ .
- محمد سعيد رمضان البوطي:**حرية الإنسان في ظل عبوديته لله**،ط ١،دار الفكر،دمشق، ١٩٩٢
- مصطفى الشكعة : **إسلام بلا مذاهب**، ط .٧، الدار العربية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٩ .
- محمد عابد الجابري:**قضايا في الفكر المعاصر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧
- محمد عابد الجابري: **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٤.
- محمد عبد السلام إبو خزيم : **عناية السنة النبوية بحقوق الإنسان، دراسة حديثة فقهية**، ط ١، دار الوفاء، القاهرة، ٢٠٠٤.
- محمد عمارة:**السماحة الإسلامية**،سلسلة في التنوير الإسلامي،العدد ٦٧، نهضة مصر، ٢٠٠٦
- محمد عمارة : **الإسلام و حقوق الإنسان، ضرورات لا حقوق**، سلسلة كتب ثقافية شهرية، يصدرها المجلس الوطني، الكويت، عالم المعرفة .
- محمد عمارة : **معالم المنهج الإسلامي**، ط ٣، دار الرشاد، القاهرة، ١٩٩٨ .
- محمد علوان، محمد خليل الموسى: **القانون الدولي لحقوق الإنسان**، ط١، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٦
- محمد على العويني : **العلوم السياسية؛ دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- محمد فتحي الشنيطى: **نماذج من الفلسفة السياسية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠١٠
- محمد فتحي عثمان : **حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والفكر القانوني الغربي**، ط ١، دار الشروق، مصر، ١٩٨٢ .
- محمد محفوظ : **الآخر وحقوق المواطنة**، ط ١، مكتبة بستان المعرفة، جدة، ٢٠٠٦ .
- محمد محفوظ : **التسامح وجذور اللاتسامح – معني التسامح وآفاق السلم الأهلي مجموعة دراسات فلسفة الدين**، مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد المزدوج (٢٨ – ٢٩)، ٢٠٠٤ .
- محمد محمود ربيع : الفكر السياسي الغربي؛ فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلي ماركس، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٤ .
- محمد محمود عبد الله : **الوطن وحقوق غير المسلمين في بلاد الإسلام**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٩ .

– محمد نصرمهنا:**في نظرية الدولة والنظم السياسية**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، ١٩٩٩

– محمود أبو زيد : **الشرعية القانونية وإشكالية التناقض بين السلطة والحرية**؛ دراسة تأصيلية لنظرية العقد الاجتماعي، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٩٠ .

– محمود حمدي زقزوق : **الإسلام وقضايا الحوار**، ترجمة مصطفى ماهر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٧ .

– محمود حمدي زقزوق : **تمهيد للفلسفة**، ط ٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤ .

– ملحم قربان : **قضايا الفكر السياسي؛ القانون الطبيعي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٨٢.

– مهدي محفوظ : **اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث**، المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٥ .

– منى أحمد أبو زيد : **الفكر الديني عند زكى نجيب محمود**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦ .

– ناجي البكوش وآخرون : **دراسات في التسامح**، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ١٩٩٥

– ناصر سليمان العمر: **في ضوء القرآن**، ط ١، دار الوطن، الرياض، ١٤١٣ .

– نعمان عبد الرحمن الحقيل : **حقوق الإنسان في الإسلام والرد علي الشبهات المثارة حولها**، ط ٣، دار الرياض، الرياض، ٢٠٠٠ .

– نعيم عطية : **الفلسفة الدستورية للحقوق الفردية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩ .

– هاني يحي نصري: **الفكر والوعي بين الجهل والوهم والجمال والحرية**، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨ .

– ياسين بن علي: **مفهوم التسامح بين الإسلام والغرب**، ط١، دارالدعوة الإسلامية للنشر، طرابلس، ٢٠٠٦ .

ثانياً : المصادر والمراجع الإنجليزية :

- A. John Simmons: On the Edge of Anarchy, Locke, consent and limits of society, United Kingdom, Princeton University Press, 1993

- Donald G. Tannenbaum, David Schultz : Inventors of ideas, An Introduction to western political philosophy New York, ST. Martin's Press, 1998 .

- Herbert J. Spiro: Politics as the master science from Plato to Mao, New York, Harper, Row publishers, 1970

- John Cottingham : Western philosophy, an Anthology, Blackwell

publishers, U . S . A, 1996 .

- John Gingell, Adrian Little and Christopher Winch : Modern political thought, London and New York, Routledge, 2000 .

- **Russel . Bertrand : A History of Western Philosophy (London : Unwin Paperbacks, 1984**

- Richard Ashcraft : John Locke, Critical assessments, Vol.1, London and New York, Routledge, 1991

- Steven M . Cahn: Classics of modern political theory, Machiavelli to Mill, New York, Oxford University Press, 1997.

- Thomas Hobbes: Leviathan or the Matter, Form and Power Of ACommonwealth, Ecclesiastical and Civil, London, George Rouledge, Sons Limited, New York : E. P. Dutton, Co ChxIII .

- William Archibald Dunning : A history of political theories, from Luther to Montesquieu, New York, The Macmillan Company, London, Macmillan, Co, LTD., 1927 .

- ZAGORN Beves : how the Idea of Toleration came to the west, Princetion, university press, 2008.